

مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022 مرحلة ما بعد كوفيد-19

وأفاق التعافي والنمو الاقتصادي العربي



الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي
Arab Vision For The Digital Economy



حقوق الطبع والنشر © 2022 الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمكتب التنفيذي للإتحادات المتخصصة في جامعة الدول العربية.

حقوق الطبع والنشر محفوظة. يحظر إعادة إنتاج أي جزء من هذا التقرير أو توزيعه دون الحصول على إذن كتابي مسبق من الناشر، ويستثنى من ذلك الاقتباسات الموجزة التي يتم تضمينها في البحوث والدراسات والمراجعات وبعض الاستخدامات غير التجارية الأخرى المسموح بها بموجب قوانين حقوق النشر.

الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية
المقر الرئيسي: القاهرة – جمهورية مصر العربية

الموقع الإلكتروني: www.arab-digital-economy.org
البريد الإلكتروني: info@arab-digital-economy.org

عنوان الكتيب: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

الترقيم الدولي (ISBN): 978-9948-04-294-5

تمت الطباعة بدولة الإمارات العربية المتحدة بموافقة مكتب تنظيم الإعلام – وزارة الثقافة والشباب (MC-03-01-2393436).

الطبعة الأولى – الإصدار رقم 1.5 – مايو 2022

شكر وتقدير



يتقدم الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي بالشكر والامتنان لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان رئيس الدولة لرعايته الكريمة وإيمانه العميق بأهمية إحداث تنمية عربية شاملة في كل الدول العربية ولا سيما بالموضوعات التنموية المرتبطة بالابتكارات الرقمية.

كما يتقدم الاتحاد بالشكر والتقدير للفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بدولة الإمارات والرئيس الفخري للاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي لدعمه ومتابعته الحثيثة ودفعه للجهود المبذولة وتشجيعه المستمر لفرق العمل لتقديم عمل يتناسب والطموحات التنموية في المنطقة العربية.

كما نشكر فريق الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي على جهوده المستمرة في سبيل دفع عجلة الاقتصاد الرقمي العربي للأمام، والذي يمثل فيه هذا التقرير إحدى مبادرات "الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي" وأحدث إصداراته ويرسخ لجهوده المتواصلة لدفع العجلة التنموية وتعزيز دور الاقتصاد الرقمي في العالم العربي.

قائمة المحتويات

108	4-3 البنية التحتية
110	5-3 النطاق العريض الثابت
119	6-3 الفجوة بين الجنسين
122	7-3 الشباب والمهارات الرقمية
129	الفصل الرابع: أداء الدول وفقاً للركائز
130	1-4 المؤسسات
132	2-4 البنية التحتية
135	3-4 القوى العاملة
137	4-4 الحكومة الرقمية
139	5-4 الابتكار
142	6-4 المعرفة والتكنولوجيا
144	7-4 قوى السوق
146	8-4 نمو سوق المال
148	9-4 التنمية المستدامة
155	الفصل الخامس: تحليل لتفاصيل الأداء الرقمي للدول العربية
156	الإمارات
160	السعودية
164	قطر
168	البحرين
172	عمان
176	الكويت
180	الأردن
184	المغرب
188	تونس
192	مصر
196	لبنان
200	الجزائر
204	العراق
208	موريتانيا

07	شكرو تقدير
16	كلمة الأمين العام للجامعة العربية
18	تقديم
23	الملخص التنفيذي
41	الفصل الأول: المنهجية والمحاور العامة للمؤشر
42	1-1 الإطار المفاهيمي والمنهجية
46	2-1 الأبعاد الاستراتيجية للتقرير
48	3-1 ركائز التقرير
54	4-1 منهجية التعامل مع البيانات المفقودة
57	5-1 حساب نقاط كل دولة في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي
63	الفصل الثاني: نتائج التقرير الرئيسية
	الفرص والتحديات
75	1-2 التعاون الإقليمي والتكامل بين الدول العربية
76	2-2 محو الأمية الرقمية
77	3-2 النطاق العريض الثابت والنطاق العريض المتنقل والبنية التحتية
82	4-2 التنمية المستدامة
83	5-2 التحول نحو قطاع اتصالات منفتح وتنافسي وشفاف
85	6-2 تنفيذ نهج "الرقمنة أولاً"
86	7-2 تعزيز المهارات الرقمية في الحكومة
88	8-2 تغيير الثقافة الرقمية للمؤسسات الحكومية
91	الفصل الثالث: أهم الفرص والتحديات في المنطقة العربية
93	1-3 الحكومة الرقمية
98	2-3 التنمية المستدامة
100	3-3 ممارسة الأعمال

288	القمر المتحدة
290	منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
293	ملحق 2: نتائج دولتي المقارنة المرجعية
298	اللجنة العليا لإعداد التقرير والمراجعة
300	اللجنة الاستشارية الدولية

212	اليمن
216	جيبوتي
220	سوريا
224	السودان
228	القمر المتحدة
232	ليبيا
236	الصومال
240	فلسطين
245	ملحق 1: تقييم الدول العربية وفقاً لأهداف التنمية المستدامة
248	تونس
250	الجزائر
252	المغرب
254	الإمارات
256	الأردن
258	عُمان
260	مصر
262	لبنان
264	قطر
266	السعودية
268	البحرين
270	العراق
272	الكويت
274	سوريا
276	موريتانيا
278	جيبوتي
280	اليمن
282	السودان
284	الصومال
286	ليبيا

الجدول رقم (19): أداء الدول العربية - الابتكار	141
الجدول رقم (20): أداء الدول العربية - المعرفة والتكنولوجيا	143
الجدول رقم (21): أداء الدول العربية - قوى السوق	145
الجدول رقم (22): أداء الدول العربية - نمو سوق المال	147
الجدول رقم (23): دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	148
الجدول رقم (24): دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى	150
الجدول رقم (25): أداء الدول العربية - أهداف التنمية المستدامة	152
الجدول رقم (26): ترتيب الدول العربية وفق مؤشر التنمية المستدامة	247

قائمة الأشكال البيانية

الشكل رقم (1): التقارير والمراجع الدولية التي تم الاستناد عليها في إعداد التقرير	43
الشكل رقم (2): الدول العربية التي تم تقييمها في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022	45
الشكل رقم (3): الأبعاد الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي	46
الشكل رقم (4): الأبعاد الاستراتيجية للتقرير والمؤشرات الأساسية	50
الشكل رقم (5): ترتيب الدول العربية وفقاً لقيمة المؤشر	66
الشكل رقم (6): قيمة متوسط مؤشر الدول العربية وفقاً للأبعاد الاستراتيجية	68
الشكل رقم (7): قيمة متوسط مؤشر المنطقة العربية بالمؤشر المعياري	70
الشكل رقم (8): قيمة متوسط مؤشر المنطقة العربية بالمؤشر المعياري	72

الجدول رقم (1): ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022	30
الجدول رقم (2): نتائج المحاور والركائز للدول العربية ومع دول المقارنة المرجعية	31
الجدول رقم (3): الركائز الرقمية	49
الجدول رقم (4): الركائز والمؤشرات	53
الجدول رقم (5): الركائز والمؤشرات ذات البيانات المفقودة	54
الجدول رقم (6): المؤشرات والوثائق المرجعية	58
الجدول رقم (7): ترتيب الدول العربية وفقاً لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022	74
الجدول رقم (8): ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية المستدامة	99
الجدول رقم (9): ترتيب الدول العربية في مؤشر ممارسة الأعمال	101
الجدول رقم (10): ترتيب الدول العربية في مؤشر التوجه المستقبلي للحكومة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي	103
الجدول رقم (11): ترتيب الدول العربية في مؤشر قوة العمل الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي	105
الجدول رقم (12): ترتيب الدول العربية في مؤشري مهارات قوة العمل الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي	107
الجدول رقم (13): تقرير النطاق العريض الثابت في الدول العربية	118
الجدول رقم (14): السياسات الاستراتيجية لتحقيق اقتصاد رقمي شامل للجميع	121
الجدول رقم (15): أداء الدول العربية - المؤسسات	131
الجدول رقم (16): أداء الدول العربية - البنية التحتية	134
الجدول رقم (17): أداء الدول العربية - القوى العاملة	136
الجدول رقم (18): أداء الدول العربية - الحكومة الرقمية	138

الشكل رقم (9): تأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية	
الناتج عن زيادة نسبة انتشار النطاق العريض	
المتنقل بنسبة 10 في المائة	79
الشكل رقم (10): تأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية	
الناتج عن زيادة انتشار النطاق العريض الثابت	
بنسبة 10 في المائة (بالنسبة المئوية)	81
الشكل رقم (11): اتجاهات مؤشر الحكومة الإلكترونية في الدول	
القائدة	94
الشكل رقم (12): نسبة الافراد المستخدمين للإنترنت في عام 2021	109
الشكل رقم (13): النطاق العريض الثابت وفقا لأقاليم العالم	110
الشكل رقم (14): مشتركى النطاق العريض الثابت لكل 100 من	
السكان في الدول العربية عن عام 2019 ومعدل	
النمو المركب (2015-2019)	112
الشكل رقم (15): النطاق العريض لكل 100 من السكان	114
الشكل رقم (16): مؤشر النطاق العريض الثابت	116
الشكل رقم (17): الفجوة بين الجنسين في النفاذ وفي استخدام	
الانترنت	120
الشكل رقم (18): استخدام الانترنت مقارنة بين الشباب وباقي فئات	
المجتمع	123
الشكل رقم (19): المهارات المطلوبة للتحويل إلى الاقتصاد الرقوى - أمثلة	
للمهارات المطلوبة للقرن 21	124

إن الظروف التي يمر بها العالم أجمع والمنطقة العربية بشكل خاص تحتم إعادة النظر معمقاً في السياسات والاستراتيجيات الواجب اتباعها للنهوض بعجلة التنمية، ولم يعد هذا التغيير اختياراً يمكن تأجيله أو تركه بل أصبح أمراً محتوماً لمواجهة التحديات المتعاظمة الناجمة عن تواتر الأزمات والكوارث.

واستعداداً لهذه الأوضاع المتغيرة بشكل متسارع، يجب أن تتضمن الاستراتيجيات المستقبلية مجموعة من المعايير المستحدثة، التي تأخذ بعين الاعتبار أبعاداً جديدة وتعالج أموراً غير متوقعة، كما أنه من الأهمية أن تشمل كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتستفيد مما تقدمه التكنولوجيا الرقمية من مزايا للتعاطي مع هذه التحديات. ولقد رأينا كيف أصبح الاقتصاد الرقمي مورداً هاماً من موارد الاقتصاد العالمي، تزداد مكانته يوماً بعد يوم، إذ أصبح يقود قاطرة التنمية، وأثبت قدرته على إحداث طفرات على الواقع الاقتصادي في كل جوانبه.

وفي هذا الصدد، أدعو الدول العربية إلى مراعاة هذه المتسجدات والأوضاع التي أحدثتها الثورة الرقمية من خلال تبني استراتيجية عربية للتحويل نحو الاقتصاد الرقمي، ولا تفوتني الإشارة في هذا الشأن إلى "الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي" التي أعدها الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، إذ تمثل أداة تحول استرشادية يمكن الاستعانة بعناصرها من قبل الدول العربية، ولقد تبع هذه المبادرة إطلاق مؤشر الاقتصاد الرقمي في الدول العربية، والذي نسعد اليوم بإطلاق نسخته الثالثة، حيث

يستعرض أوضاع الدول العربية وفق عدد من المعطيات الموثوقة، ويقدم أرقاماً مفصلة عن كل دولة على حدة، ويرسم صورة دقيقة عن مدى تقدمها وتوفيرها لمتطلبات الاقتصاد الرقمي.

نأمل أن يساهم هذا التقرير الثري بالمعلومات والتحليلات في دعم صانعي السياسات ومتخذي القرار على تحديد أولوياتهم للمرحلة القادمة ومكامن التطوير الواجبة، ويرشدهم إلى توجيه الاستثمارات والجهود لمجالات ذات أولوية من أجل تحقيق نهضة تنموية شاملة.

والله ولي التوفيق.



معالي أحمد أبو الفيط

الأمين العام
جامعة الدول العربية

الثابت بنسبة 10 في المائة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 0.71 في المائة للدول العربية.

كما تحتاج المنطقة أيضاً إلى أن تصبح أكثر ابتكاراً ومنتجاً للمنتجات الرقمية والمنصات والخدمات والبيانات والمحتوى الرقمي بدلاً من مجرد كونها مستهلكة لها. ثم أنه ومع ارتفاع أسعار النفط عالمياً، يجب على الدول العربية المنتجة للنفط أن تنتهز الفرصة للاستثمار وبشكل كبير في تطوير الأدوات والمنصات والمعرفة الرقمية على المستوى الإقليمي، حيث سيساعد ذلك الدول العربية أن تكون لاعباً رئيسياً في عالم التحول الرقمي وفي أن يكون لها تأثير أكبر على استخدامات هذه الأدوات والمنصات.

وقد أظهرت السنوات الثلاث الماضية أن العالم كان بمثابة كتل هشة ومعتمدة على بعضها، حيث ابتلع وباء كورونا حياة كثير من الأفراد، بالإضافة إلى التأثيرات الضارة المحتملة لتغير المناخ، وأزمة الحرب التي اندلعت بين روسيا وأوكرانيا والتي باتت تؤثر على سلامة العالم، وعلى الاقتصاد الرقمي العالمي، وسلاسل الإمداد العالمية، وتفاقم التوتر والانقسام بين الشرق والغرب، مما قد يؤدي إلى ظهور مزيد من الحروب الباردة مرة أخرى.

ويبقى السؤال الرئيسي الآن هو كيف يمكن أن يؤثر كل ذلك على المنطقة العربية، وما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها للتخفيف من هذه الظروف؟

يجب أن تأخذ خارطة الطريق الرقمية للحكومات العربية نظرة بعيدة المدى للتحول الرقمي حيث لا توجد طرق مختصرة للنجاح في الاقتصاد الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون القيادة القوية والفعالة والمرنة

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أقدم لكم الإصدار الثالث من تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي والذي يحتوي على أحدث المعلومات والبيانات والاستنتاجات المستخلصة من التقارير الدولية التي أصدرتها المنظمات العالمية الرائدة في مجالات التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي.

ويصدر تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي مع حلول الربع الثاني من عام 2022، حيث يتحرك الاقتصاد العالمي ببطء شديد بعد انتشار جائحة كورونا. وسيكون عام 2022 عاماً يحتاج إلى التصدي للعديد من التحديات التي ظهرت بسبب جائحة كورونا وكذلك بسبب الاضطرابات الكبرى الأخرى التي حدثت حول العالم، وذلك حتى لا تتكرر نفس أخطاء الماضي، لا سيما فيما يتعلق بخدمات الرعاية الصحية وسلاسل الإمداد العالمية والرقمية، والبنية التحتية، والبيانات الدقيقة والمعرفة، وسرعة قدرة الحكومات على التحرك للتعامل مع الأزمات الكبرى داخلياً وخارجياً.

هذا وتحتاج المنطقة العربية تحديداً إلى أن تكون أكثر تعاوناً وانخراطاً بين دولها البالغ عددها 22 دولة، حيث يجب علاج والحد من التفاوت الاقتصادي الموجود حالياً بين الدول العربية لضمان تمتع جميع الشعوب العربية بحياة كريمة.

ويوضح تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022 أن الدول العربية بحاجة إلى تطوير القوة العاملة في المستقبل القريب حتى تستطيع الاستفادة الكاملة من الاقتصاد الرقمي العالمي. كما أن الدول العربية بحاجة إلى تعزيز البنية التحتية للنطاق العريض الثابت، حيث يظهر نموذج الاقتصاد القياسي العالمي بأن زيادة انتشار النطاق العريض

والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والخبراء والباحثين والقارئ العربي، على أمل أن يستخدموه لتفهم وضع الاقتصاد الرقمي في الدول العربية من خلال البيانات الحديثة التي يوفرها التقرير، وتحفيز الجهود التنموية في المنطقة العربية.

د. علي محمد الخوري

مستشار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
رئيس مجلس إدارة الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي

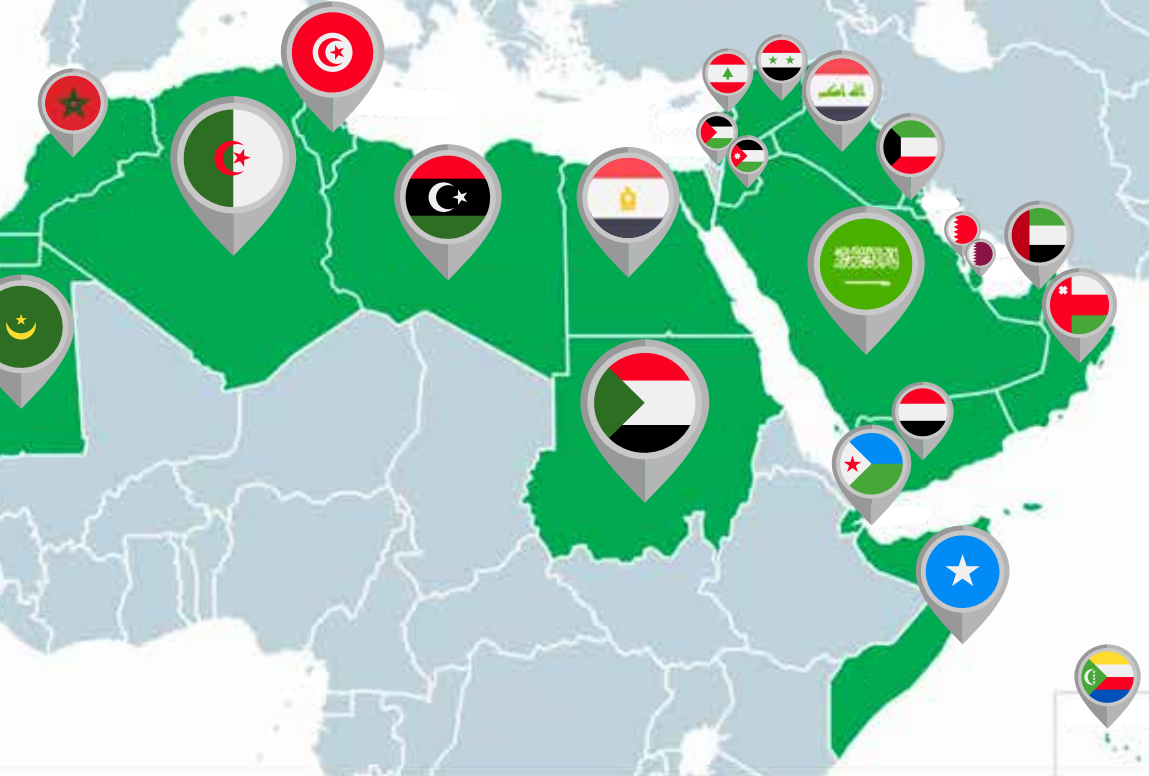
هي القاعدة الأساسية في المنطقة العربية. كل ذلك سيسمح باتخاذ قرارات أسرع في أوقات الأزمات ومتى ما كان ذلك مطلوباً. كما يجب على المؤسسات الحكومية أن تسعى إلى اعتبار الفرد المحور الرئيسى للتنمية من أجل تحسين جودة ونوعية الحياة في المجتمعات العربية.

وقد قام تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بتقييم 22 دولة عربية بناء على مدى استعدادها الرقمي وعلى قدرتها على الاستفادة الكاملة من الاقتصاد الرقمي. وتم إجراء هذا التقييم من خلال تسع ركائز رئيسية تم عرضها في هذا التقرير حيث تشمل البنية التحتية والابتكار والأسواق والأعمال والهياكل المؤسسية والحكومية والقوى العاملة والمهارات الرقمية وخدمات الحكومات الإلكترونية والمعرفة والتكنولوجيا والأسواق المالية والتنمية المستدامة.

وقد استندت بيانات كل ركيزة من هذه الركائز إلى مجموعة من المؤشرات الدولية التي حددت الفرص والتحديات المتاحة الـ 22 دولة عربية، وتمثل النتائج الرئيسية خارطة طريق يمكن لكل دولة عربية اتباعها لتحسين استعدادها للتحول الرقمي.

في المجمل، تعتبر النتائج الواردة في تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022 محفزة، حيث تُظهر انتعاشاً كبيراً في الخدمات الرقمية في المنطقة العربية وكذلك قيام العديد من البلدان بتبني نهجاً مرتكزاً على البيانات في تقديم خدماتها الإلكترونية.

وفي هذا السياق أيضاً، نود أن نؤكد على الدور المهم الذي يمكن أن يلعبه تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي ومساهمته في رفع مستوى الوعي العام لدى القادة الحكوميين وصانعي السياسات والجهات المختصة



الملخص التنفيذي

“ما لا يمكن قياسه لا يمكن إدارته ولا الوصول له.” فتلك الحقيقة التي لا يمكن مجادلتها، ومن هذا المنطلق فإننا نقدم هذا الإصدار الثالث للعام 2022 والذي يعتمد بشكل كبير على المؤشرات الدولية المعتمدة والصادرة عن البنك الدولي والأمم المتحدة والمنتدى الاقتصادي العالمي والمنظمة العالمية للاتصالات والانترنت، وغيرها، وبغرض رئيسي وهو قياس تأثير التحول الرقمي على العديد من جوانب الاقتصاد والتنمية المستدامة، وإبراز نقاط القوة وفرص ومجالات التنمية.

أهمية المؤشر

يُشكل تقرير المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي بهيكليته ومنهجيته، أداة استراتيجية محفزة للمساهمة في تأطير وتطوير الخطط التنموية في الدول العربية، ولتصوير مدى عمق ونضج الممارسات في قطاعات الابتكار ورأس المال البشري والقدرة التنافسية والحكم الرشيد وفاعلية المؤسسات الحكومية وعملية صنع القرار.

وهو ما يجعل من هذا التقرير أداة توجيهية بيد صانعي السياسات والمسؤولين الحكوميين والمؤسسات والمجتمع المدني لدفع عجلة وجهود التنمية المستدامة في العالم العربي، وتطوير القطاعات المحورية مثل التعليم والحكومة الرقمية والإدارة العامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها.

كما أنه يُعد بمثابة أداة مرجعية وتنموية للدول العربية للتعلم من بعضها البعض، وتحديد نقاط القوة والتحديات التي تواجهها في التحول إلى الاقتصاد الرقمي ويساعد بتحليلاته ومدخلاته بمعطيات مهمة لوضع السياسات والاستراتيجيات في هذا المجال.

تُظهر المتغيرات على الساحة العالمية، أهمية الاقتصاد الرقمي كعنصر فارق واستراتيجي لتحقيق المستهدفات التنموية، وتعزيز المرونة، وقدرات الاستجابة، والتكيف. ولعبت التكنولوجيا الرقمية دوراً مهماً في تخفيف حدة تبعات جائحة كورونا التي تسببت في اضطرابات عالمية جراء التدابير الاحترازية والتي تمثلت في تعطل سلاسل الإمداد وما صاحبها من ارتفاعات قياسية في تكاليف الاحتياجات الأساسية، وإغلاق عدد كبير من الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعميق الفجوة التنموية بين الدول المتقدمة والدول الناشئة والنامية.

وقد ساهم الاقتصاد الرقمي بالفعل في تغيير أنماط الحياة التي نعيشها، مع التحول للعمل والتعليم عن بعد، وظهور التطبيقات الذكية ومنصات التجارة الإلكترونية، والابتكارات الناشئة في السيارات الكهربائية وذاتية القيادة، وزيادة الاعتماد على استخدام الطاقة الشمسية والطاقة المائية، وزيادة استخدام إنترنت الأشياء وأجهزة الاستشعار لجمع البيانات والمعلومات، وتحول قطاع الاتصالات إلى واحد من أكثر القطاعات اعتماداً على وسائل التواصل الاجتماعي مع دخول خدمات الجيل الخامس.

ومع كل هذه التحولات المذهلة، فقد أصبح من الواجب والمُلزم أن تكون هناك أدوات لقياس أداء القطاعات المختلفة لتقييم وضع الاقتصاد الرقمي العربي، ومعرفة مدى تقدمها وقدرتها على مواكبة هذه التحولات وتحقيق الاستفادة القصوى منها.

يعتمد تقرير المؤشر على الأبعاد الاستراتيجية الخمسة للرؤية العربية للاقتصاد الرقمي:

1. الحكومة الرقمية: ويهدف هذا البعد لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمع من خلال توفير وتحسين تقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلى مضاعفة جهود الرقمنة لتحسين الكفاءة والشفافية داخل القطاع الحكومي.
2. الأسس الرقمية: ويهدف هذا البعد لتوفير الأسس اللازمة لنظام رقمي متين يشمل البنية التحتية، والسياسات واللوائح، والمهارات الرقمية، والتمويل، والحوكمة. وتعتبر هذه المجالات بالغة الأهمية في تطوير النظام الرقمي على المستوى الدولي، والإقليمي، والمحلي وكذلك على مستوى المؤسسات.
3. الاستعداد الرقمي للمواطن: ويهدف هذا البعد أن يجعل المواطن المحور الأساسي لمنظومة التحول الرقمي، وأن تعمل التكنولوجيات الرقمية على تحسين نوعية حياة المواطنين والمجتمع المدني، بما في ذلك الفئات المهمشة والأقليات.
4. الابتكار الرقمي: ويهدف هذا البعد للاستفادة من بيئة الابتكار كمحفز للرقمنة، حيث تؤدي التكنولوجيات الرقمية الجديدة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية إلى ثورة في المفاهيم وإلى خلق مصادر جديدة للقيمة المضافة للعديد من الصناعات.

5. الأعمال الرقمية: ويهدف هذا البعد أن يجعل قطاع الأعمال المستفيد الأكبر من عمليات التحول الرقمي، وسيزيد ذلك من القيمة المقدمة للمستهلك، ويحسن من كفاءة التكلفة، ويؤسس قاعدة أكبر من المتعاملين من خلال إتاحة فرص الدخول لأسواق جديدة.

هذه الأبعاد الاستراتيجية الخمسة هي الأسس الرئيسية المكونة للاقتصاد الرقمي، ويجب النظر إليها بمثابة الدعائم التي يجب أن تقوم عليها المنظومات الحكومية لتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة والشاملة، وتطوير قدرات الاستجابة لاحتياجات ومطالب المواطنين، والاهتمام والتفاعل المستمر معهم ومع ما يهمهم، من أجل تعزيز مسيرة التحول والمستقبل الرقمي في الدول العربية.

وبناءً على هذه الأبعاد، يقوم مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بتحليل أداء الدول العربية ويصنفها حسب استعداد كل منها للاقتصاد الرقمي. ويقدم تحليلاً احصائياً لكل دولة يحدد فيها موجبات ومتطلبات النمو الاقتصادي والحوكمة لمواكبة المتغيرات الرقمية وبناء النماذج المستقبلية.

النتائج الرئيسية

جاءت نتائج المؤشر كما هو موضح بالجدول التالي، حيث أظهرت استمرار دول الخليج العربي بالمقدمة، محققة نتائج فوق مستوى 60 نقطة مقارنة بحوالي 76 نقطة لدول المقارنة المرجعية حيث استمرت دولة الإمارات بالمقدمة بنتيجة 71.4 نقطة.

جاء بالمجموعة التالية كل من الأردن، والمغرب، وتونس، ومصر، والجزائر، ولبنان، وقد حققت كل تلك الدول نتائج فوق 46 نقطة ودون 58.

ثم جاءت المجموعة الثالثة والتي ضمت كل من وبالترتيب: العراق، وسوريا، واليمن، وجيبوتي، وموريتانيا، والسودان، وليبيا، والقمر المتحدة، والصومال، ثم فلسطين، وحققت هذه المجموعة نتائج ما بين ال 23 إلى 34 نقطة على مقياس المؤشر.

ويرتكز التقييم في تقرير المؤشر على تسع ركائز أساسية متوازنة مع الأبعاد الاستراتيجية الخمسة؛ وتتكون كل ركيزة من ثلاثة إلى ثمانية مؤشرات بإجمالي 43 مؤشراً. وتشمل هذه الركائز:

- الركيزة الأولى: المؤسسات
- الركيزة الثانية: البنية التحتية
- الركيزة الثالثة: القوى العاملة
- الركيزة الرابعة: الحكومة الإلكترونية
- الركيزة الخامسة: الابتكار
- الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا
- الركيزة السابعة: قوى السوق
- الركيزة الثامنة: نمو سوق المال
- الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة

وتساهم كل ركيزة من الركائز في القيمة الإجمالية للمؤشر (من 100 نقطة) في كل دولة من الدول. وتحدد القيمة الإجمالية للمؤشر ترتيب كل دولة ومكانتها ووضعها في المنطقة العربية.

بالإضافة إلى ذلك، ولأغراض المقارنة، تم مقارنة الدول العربية باستخدام معيار آخر يشمل دولتين هما: سنغافورة وماليزيا. وترجع الأسباب الكامنة في اختيارات هاتين الدولتين، نظراً لنجاح منظومة التحول الرقمي فيهما والاعتراف الدولي الواسع بهما، وباعتبارهما اقتصادات نامية مشابهة للدول العربية.

وجاءت نتيجة المحاور والركائز كالتالي:

المحاور	الركائز	النتيجة	المقارنة المرجعية	متوسط التباين بين الدول العربية
الحكومة الرقمية	الركيزة الأولى: المؤسسات الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	49.1%	87.2%	58.5%
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	32.8%	72%	59%
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	52.67%	78%	42%
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	28%	53%	31.5%
الأعمال الرقمية	الركيزة السابعة: قوى السوق الركيزة الثامنة: نمو سوق المال	50.35%	87%	54.6%
التممية المستدامة	الركيزة التاسعة: أهداف التنمية المستدامة	55.6%	77.9%	53.7%

الجدول رقم (2): نتائج المحاور والركائز للدول العربية
ومع دول المقارنة المرجعية

الفجوة بين الدول العربية

بلغ التباين بالنتيجة الكلية بين الدولة العربية المتصدرة بالمرتبة الأولى والدولة العربية التي حققت أقل النتائج حوالي 48 نقطة مئوية (%) وهي فجوة تُعد هائلة، وتظهر الحجم الكبير من الخطوات الاستراتيجية المتوقعة والواجب اتخاذها على صعيد العمل المحلي على مستوى الدولة، وكذلك الفرص والإمكانات على مستوى العمل العربي المشترك.

الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر
1	الإمارات العربية المتحدة	71.37
2	السعودية	66.07
3	قطر	65.05
4	البحرين	64.89
5	عمان	61.64
6	الكويت	61.30
7	الأردن	57.67
8	المغرب	54.86
9	تونس	54.03
10	مصر	52.36
11	لبنان	51.92
12	الجزائر	46.55
13	العراق	33.64
14	موريتانيا	29.95
15	اليمن	28.90
16	جيبوتي	28.06
17	سوريا	26.06
18	السودان	25.53
19	القمر المتحدة	24.34
20	ليبيا	23.70
21	الصومال	23.57
22	فلسطين	23.11

الجدول رقم (1): ترتيب الدول العربية
وفقاً لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

وجاءت أكبر فجوة رقمية بمجال الحكومة الرقمية (أكثر من 70 نقطة)، وهو ما يبرز أهمية أدوار وتركيز جهود الأجهزة الحكومية في تنفيذ مشاريع التحول الرقمي المرتكزة على تقديم الخدمات لشعوبها، وفي التخطيط لتجسير تلك الفجوة والعمل على إنهاؤها بالسرعة الأكبر، ولما لها من أثر مباشر على الرضا الشعبي واستقرار المجتمع إدارياً وإجرائياً، وينعكس ذلك على تشجيع المستثمرين وتأسيس الأعمال.

وجاءت الفجوة الأقل بمجال الابتكار الرقمي، ولعل تفسير ذلك يبرر بأن الدول العربية الأكثر تقدماً لم تحقق بعد إنجازات كبيرة في مجال التطوير والاختراع والابتكار، وهو ما يوضح أيضاً أن هذا الموضوع مازال يشكل امتداداً للتحدي التاريخي نحو توطيد المعرفة والعلم والتكنولوجيا بشكل عام.

الفجوة بين الدول العربية ودول المقارنة المرجعية

أبرزت الفجوة بين متوسط الدول العربية بشكل عام مقابل المقارنة المرجعية فجوة هائلة أيضاً تقدر إجمالاً بـ 30 نقطة مئوية، حيث جاء الفارق الأكبر بمجال الحكومة الرقمية بحوالي 38 نقطة مئوية، وجاء الحد الأدنى بمجالات التنمية المستدامة بفارق حوالي 22 نقطة مئوية.

وبالنظر للنتائج خلال العامين الماضيين، يتبين بأن الدول العربية التي ركزت على مشاريع التحول الرقمي خلال الأعوام من 2018 وحتى العام الحالي أي خلال الأربع سنوات الماضية، استطاعت تحقيق زيادة سنوية بالمؤشر يقدر بحوالي نقطة مئوية واحدة، وهو ما يمثل زيادة ضعيفة جداً، خاصة إذا ما نظرنا إلى مستوى تقدم دول المقارنة المرجعية.

وهو ما يعني بأن تجسير الفجوة مع دول المقارنة المرجعية قد يحتاج أكثر من عشرين عاماً لو استمر التطوير بتلك السرعة البطيئة؛ وذلك أيضاً بافتراض بقاء دول المقارنة المرجعية على وضعها الحالي دون تقدم وهو فرض محال.

ويبين هذا التحليل أن الفجوة المقدرة بعقدين من الزمان أو تزيد لم يعد مقبولاً استمرارها على هذا النحو، وأن التحديات العالمية والسياسية والاقتصادية والأمنية لم تعد تتحمل هذا الصبر والرضا التاريخي بالتراجع بالمسيرة البشرية والتقدم، خاصة أن دولتي المقارنة المرجعية (ماليزيا وسنغافورة) هما إحدى دول النمر الأسيوية التي التحقت بركب التطور حديثاً، ولا نتحدث الآن عن المقارنة المرجعية مع دول العالم الأول كألمانيا واليابان وأمريكا، والتي بحال الأخذ بها فإن الفجوة ستظهر أكثر اتساعاً.

وبمزيد من التمعن في هذا التحليل وما سبق بيانه، نجد أن التباين بين بعض الدول العربية وصل لحوالي 48 نقطة وبمتوسط تباين حوالي 50 نقطة، وهو ما يمكن تصويره مجازاً بأن لدينا فجوة حضارية تقدر بنصف قرن من الزمان!

في حقيقة الأمر والواقع، يُشكل الوضع الراهن فجوة حضارية وتكنولوجية مأساوية تنعكس حتماً على القدرات الاقتصادية والدخل والتشغيل والرضا الشعبي والاستقرار السياسي لدى الدول الأقل تقدماً، وهو ما ينعكس فوراً على كل الدول العربية حتى المتقدمة منها بالسلب والضعف الجيوسياسي وعلى ضعف القدرات والفرص بمجال التبادل التجاري، وهو ما قد يشكل أزمة أمنية للإقليم العربي بأكمله بحال تعرضت سلاسل الإمداد والتموين والتجارة العالمية لتهديدات تبدو مؤشرات ظاهرة للعيان كنتيجة للأزمات العالمية المتتالية.

إحدى نقاط الضعف الرئيسية في معظم الدول العربية والتي تتناولها العديد من التقارير العالمية، تتمثل في عدم وجود تفاعل حقيقي بين الخطط والمؤسسات الحكومية من جهة والمواطنين من جهة أخرى.

نقطة البداية.. من أين؟

الأمر الذي لا نرى من دونه بد، وهو الإرتكاز على التخطيط الاستراتيجي المتكامل والمتشاكب والذي يدرك طبيعة التحدي وحجمه واتساعه وتهديده أيضاً.

فلو بحثنا عن الأسباب الجذرية للوضع الراهن وبعيداً عن الاشتكاء والتعلل بالأضرار ذات المصدر الخارجي أو التاريخي ودور الاستعمار، فإن الواقع الحالي هو ما نملكه الآن وهو ما يجب النظر له بشكل واقعي وعملي، بل وبرجماتي¹ أيضاً.

وتشير الأوضاع الحالية وخاصة بالدول المنتمية للمجموعة الثالثة أن التحدي الأول والأساسي هو تمكين الدولة من الإدارة، ولن يكون ذلك ممكناً إلا من خلال الاستقرار السياسي والقانوني بحيث تتمكن تلك الحكومات من العمل الطبيعي، والتخطيط، والتنفيذ.

ولو نظرنا لدول المجموعة الثانية فسنجد أن التحدي الحقيقي الآن لديها هو قدرتها على توفير الموارد (التمويلية) الكافية لتنفيذ خططها الطموحة والتي يمكنها تحقيق قفزات تنموية ملموسة.

وبشكل عام، وكما تم توضيحه، فإن كافة الدول العربية اشتركت في افتقاد الانتشار المعرفي المتوطن بين السكان ومدى عمق التطبيقات الرقمية المتطورة واستيعاب التكنولوجيا.

1. فلسفة تشجع على البحث عن المعاني والحقائق والطرق وفعل الأشياء التي تحقق الأهداف والغايات المأمولة بشكل أفضل، من خلال تقييم الآثار والعواقب العملية المباشرة بالتجربة بدلاً من مجرد اتباع النظريات والمفاهيم المجردة.

وأصبح لزاماً وليس خياراً أن تحقق الدول العربية طفرة تقدمية وقفزات غير تقليدية لتجسير الهوة فيما بينها، وكذلك بينها وبين العالم المتقدم، وأن تراجع أساليبها وخططها الاستراتيجية ورؤاها التي سارت عليها خلال الفترة الأخيرة، والمواجهة الصادقة وعمل نقد ذاتي واقعي، لتتمكن من اتخاذ خطوات أكثر فاعلية وأكثر جذرية، وأن تتبنى طرُقاً يمكنها تحقيق قفزات سنوية على المؤشر بأكثر من خمس نقاط مئوية على الأقل وخاصة لدول المجموعة الثانية والثالثة والتي هي بأشد الحاجة لذلك.

مقترحات وتوصيات

انطلاقاً من هذا التشخيص وحجم الفجوة الهائل الواجب تجسيده وعبوره، فإن الدول العربية مجتمعة ومنفردة يقع عليها عبئ استراتيجي ينبغي عليها إنجازه وتحقيق أهدافه.

فمن حيث المبدأ، يجب على الدول العربية أن تتفهم الحاجة الملحة في أن تصبح دول منتجة للمنتجات والخدمات الرقمية، حيث لم يعد بمقدورها الاستمرار كدول مستهلكة لتلك الخدمات والتنازل عن فارق القيمة المعرفية الهائل والعائد من التطوير والابتكار. فلو تمت مقارنته مع مجرد استهلاك المعرفة الرقمية، سنجد الفارق كبيراً جداً، وهو ما يحتم على الدول الراغبة في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية وقفزات واسعة أن تنتهج نهجاً علمياً ومخططاً بعناية للوصول لاقتصاد رقمي مُثمر وفعال ومفيد للدولة والمجتمع المحلي بشكل حقيقي.

كما يجب على الحكومات أن تنتبه إلى أهمية الاستثمار وبكثافة في تطوير البنية التحتية الرقمية من أجل مواكبة الدول المتقدمة، وإلا فستستمر الفجوة الرقمية في التزايد. وكذلك يجب على الحكومات معالجة جميع تحديات العالم الرقمي وذلك بالشراكة مع مواطنيهم. والجدير بالذكر أن

1. الحلول السياسية

لواكتفينا بتلك القراءة السريعة لهذه الفجوات، سنجد أنه كأمة عربية علينا أن نتوجه بالضرورة لتحقيق اتفاق بين القادة العرب أو أغلبهم على تحقيق هذه الخطوات، وأولها تحقيق الاستقرار السياسي، وإيجاد حلول للأزمات التي تعاني منها بعض البلدان، وانطلاقاً من فهم يرتكز على الاعتقاد بأن الأمن العربي كلٌّ لا يتجزأ.

2. الحلول التمويلية

يأتي على التوازي من ذلك العمل، توفير الموارد والتمويل المالي للتنمية في مجالات الاقتصاد الرقمي والذي أوجزنا ملخص مبادراته بالرؤية العربية للاقتصاد الرقمي والصادر بالعام 2018 والمحدث بالعام 2020، وكذلك بالأجندة الرقمية العربية الجاري إعدادها بواسطة مجلس وزراء الاتصالات ونظم المعلومات العرب من خلال لجان متخصصة وبالتعاون مع الأمم المتحدة الإسكوا والاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، وهي الدراسات التي تذر بالعديد من الفرص والمقترحات والمشروعات العربية الهامة في تطبيق وتنفيذ برامج متكاملة للتحويل والاقتصاد الرقمي.

وبالنظر للموارد الممكنة للتمويل، فإننا نرى ثلاثة مصادر مهمة ينبغي تفعيلها جميعاً:

- الموازنات المحلية والتي أشرنا أنها لم تتمكن من تحقيق تنمية بالاقتصاد الرقمي لأكثر من 1% بالمائة سنوياً، ولكنها تظل أحد الركائز التمويلية الأساسية.

- التمويل العربي الرسمي، وهو ما نجده ممكناً من خلال إما تشكيل وتفعيل صندوق دعم مشاريع الاقتصاد الرقمي العربي والذي كان قد صدر قرار بتشكيله بمؤتمر القمة الاقتصادية العربية بالعام 2019 في بيروت، أو من خلال الدخول الانتقائي للصناديق الاستثمارية العربية بالمشاريع حسب طبيعة كل مشروع على حدة.

وهو ما يتطلب جهوداً تسويقية وتنسيقية كبيرة قد تستغرق وقتاً طويلاً. لذا فإنه بحال كان عنصر الوقت ليس معنا، فإننا يجب أن نوجد آلية لدراسة وتحديد المشروعات وإعدادها بصورة جاهزة للتمويل، ويمكن للاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي أن يتكفل بهذا الدور بحال قد تم تكليفه وتمكينه لأداء وتنفيذ تلك المهمة.

- التمويل الاستثماري من قبل قوى السوق التقليدية ورجال الأعمال، وهذا المصدر يعتبر أكبر المصادر قدرة وكفاءة وتمكناً، وخاصة أنه يُدار من قبل القطاع الخاص والراغب بتحقيق الربحية والتشغيل الأكثر كفاءة. ولتشجيع هذا القطاع وبحال أدركنا أولويته، فيجب أن نعلم أن العائق الأكبر أمام تفعيل السوق الاستثماري هو البيروقراطية العربية والإدارات الحكومية ذات الأهداف المتضاربة داخل الدولة الواحدة.

فعلى سبيل المثال، كلما انبسطت أيدي إدارات جباية الضرائب وتغولت سلطاتها وقدراتها فإنها قد توقف قدرة القطاع الاستثماري وتشل حركته تماماً، ومثلهم مثل جهات الترخيص ومنح الموافقات والتي أحياناً أو كثيراً ما يشوبها آراء الموظفين الحكوميين سواء الواقعية أو غير الواقعية.

من هنا فإننا لو ذهبنا للإدارات البيروقراطية الحكومية التقليدية وسألناها أن تتطور وتوجد الحل فإننا لن ننتهي لأي حل مقبول. لذا فإن تفعيل هذا الشق وتحفيز الاستثمار لن يكون متاحاً ما لم تتدخل القيادات

الواعية ومن موقع القيادة الإدارية والحكومية لفرض هذا التصحيح بشكل حاسم، ولإيجاد الأرضية المناسبة لعمل القطاع الخاص المحلي والدولي والاستثمار بالأرض العربية الخصبة والتواقة لتطبيق مثل تلك المبادرات.

إضافة لما سبق، وبناءً على التقديرات حول قيمة الأموال العربية المستثمرة خارج المنطقة العربية، نجد أن الأموال العربية الرسمية المستثمرة خارج الدول العربية وبصناديق الاستثمار وسندات الخزنة الأمريكية والأوروبية بشكل عام تفوق الترليون والنصف ترليون دولار، وأن الأفراد العرب المنتشرون بكل دول العالم خارج المنطقة العربية والمقدر عددهم بحوالي 25 مليون نسمة يستثمرون ويودعون ما يقدر بحوالي 700 مليار دولار، وأن ثلث هذه المبالغ لو تم ضخها بشكل مخطط ومتقن ومن خلال مشاريع ربحية بالدول العربية لتمويل تأسيس الشركات وإطلاق المشاريع ذات العائد بالاقتصاد الرقمي فإنه سيُمكن عملياً تحقيق قفزات سنوية تقدر بأكثر من 3 إلى 5% سنوياً بمؤشر الاقتصاد الرقمي وخاصة بدول المجموعتين الثانية والثالثة، وهو ما يحقق المنفعة والصالح للجميع.

3. تحدي القوى العاملة ذات التخصص والمعرفة

يأتي أخيراً التحدي الثالث والأهم، والذي ينبغي العمل عليه بشكل عاجل وأيضاً استراتيجياً من أجل تجسير الفجوة المعرفية.

وتتسم هذه الفجوة بكونها غاية بالاستراتيجية، ولا يمكن تحقيق بمنطق الحلول السريعة وخاصة أنها مرتبطة بالتعليم وتطوير المهارات، والذي وبحال طبقنا فيه معايير ومناهج جديدة، فإننا سنتوقع نتائجها خلال أكثر من عشر سنوات مع بلوغ الأجيال الناشئة ووصولها للمراحل التي سنجني فيها ثمار هذا الاستثمار والذي سيطول أكثر مع مسيرتهم المهنية.

تالياً هي بعض التوصيات والمقترحات:

أولاً: على المدى السريع فإن الحلول المتوفرة تتمحور حول إما التعرف وتحديد الأشخاص ذوي المهارات والمعارف والقدرات العرب داخل المنطقة العربية وإعادة توجيههم وتوظيفهم والاستثمار بهم، وجذب الطيور المهاجرة العربية والتي تركت المنطقة خلال العقدين الماضيين وانطلقت لتعمل بالدول الأجنبية، وهو ما يوجب معالجة الكثير من الأسباب التي أدت بهم لذلك، ولعل من أهمها العائد المادي والدخل، والاعتراف والتقدير وهي أمور يمكن حلها، على التوازي بحال توافرت الإرادة للحل.

ثانياً: الحل المكمل للحل السابق، والمعمول به بالدول الكبرى، هو جذب المهارات العالمية والكفاءات من ذوي التخصصات النادرة والعلمية العميقة للقدوم والعمل ضمن مشاريع ووظائف بالدول العربية. ولو نظرنا للتجربة الإماراتية وسلة الحوافر والتشجيع الذي تقدمه الحكومة الإماراتية ولا سيما خلال الأعوام الثلاث الأخيرة سنجد أن أمامنا تجربة يمكن تكرارها بالدول العربية لتحويل الدول العربية لمناطق جذب للمهنيين ذوي التخصصات الهامة والمعرفة الكبيرة.

وينشأ عن هاتين التوصيتين عدة مطالب مرتبطة ببيئة وجودة الحياة وهي عناصر مهمة مكتملة أو مساوية للأهمية المادية والتقديرية التي يبحث عنها المهنيون والموظفون ذوي المعرفة والمهارة. كما أن مجال جودة الحياة مجال شاسع ومتشعب تتداخل فيها عناصر متعددة وأولها الاستقرار الاجتماعي والسياسي والأمني، ويلها الشعور العام بالاطمئنان والعدالة والحرية الشخصية لحد كبير، وهو ما يجب أن نطرحه على الطاولة أمام متخذي القرار الاستراتيجي وبشكل صريح لكون النتائج التي نرغب بتحقيقها سترتبط بالمعطيات والقوانين والتشريعات والأسس التي سيتم التخطيط وبناء أسس المجتمعات وفقاً لها.



الفصل الأول

المنهجية والمحاوير

العامّة للمؤشر

1

يقوم مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بقياس مدى فعالية عملية التحول الرقمي في الدول العربية، ويحدد اتجاهات وأنماط تطوير الأداء الحكومي العربي.

ويتكون تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي من قسمين: (1) قسم تحليلي (2) وقسم تفصيلي لعرض البيانات، لعكس درجة تطور التحول الرقمي في الدول العربية وعرض صورة عن وضع وترتيب الدول في كل ركيزة من ركائز المؤشر على حدة ووفقاً للقيم المحققة في المؤشرات العالمية.

ويعتمد الإطار المنهجي لجمع وتقييم بيانات مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في الدول العربية على سلسلة من التقارير العالمية والمصادر الموثوقة مثل: تقرير مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي، وتقرير استبيان الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة، وتقرير مؤشر الابتكار العالمي من جامعة كورنيل / مدرسة جونسون للإدارة، وتقرير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال من البنك الدولي، وتقرير أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وأخيراً تقرير مؤشر الجاهزية الشبكية الصادر من معهد بورتولانس Portulans.

مؤشر الأمم المتحدة
للحكومة الإلكترونية 2020



مؤشر البنك الدولي لسهولة
ممارسة الأعمال



تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي
للتنافسية العالمية 2019



مؤشر الابتكار العالمي من جامعة
كورنيل ومدرسة جونسون للإدارة 2021



مؤشر الاعتماد الشبكي من معهد
بورتولانس - 2021 Portulans



تقرير الأمم المتحدة لأهداف
التنمية المستدامة 2021



الشكل رقم (1): التقارير والمراجع الدولية
التي تم الاستناد عليها في إعداد التقرير

وتستند منهجية الجزء التحليلي من التقرير إلى استعراض البيانات وتحليلها وفقاً للمؤشرات، حيث تم خلال مراحل إعداد التقرير، تنظيم مراجعات دورية من قبل فرق الخبراء للتعرف على آراء ومدخلات المتخصصين والخبراء العرب والدوليين.

وتظهر تقارير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي من 2018 إلى 2021. بأن الإطار المنهجي ظل متسقاً على مدار السنوات الثلاث الماضية، باستخدام نفس الركائز التسعة في معظم الإصدارات. وقد تم تغيير بعض المكونات نظراً لأهميتها أولاً لأن التقارير الدولية التي كانت تستخدمها كمواضع مرجعية منذ إنشاء مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لم تعد تقوم بتحديثها. في هذه الحالات، تم استخدام مكونات بديلة. على سبيل المثال، في إصدار 2022 لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي، تم استبدال التعليم الأساسي بالقوى العاملة.

	الأردن 1		عمان 12
	الإمارات العربية المتحدة 2		فلسطين 13
	البحرين 3		قطر 14
	الجزائر 4		لبنان 15
	السودان 5		ليبيا 16
	الصومال 6		موريتانيا 17
	العراق 7		السعودية 18
	المغرب 8		الكويت 19
	تونس 9		اليمن 20
	جيبوتي 10		القمر المتحدة 21
	سوريا 11		مصر 22

الشكل رقم (2): الدول العربية التي تم تقييمها في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022 (بالترتيب الأبجدي):



الشكل رقم (3): الأبعاد الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي

يستند التقرير على الأبعاد الاستراتيجية الخمسة للرؤية العربية للاقتصاد الرقمي، والتي ترى بأنه حتى تنجح الدول العربية اقتصادياً في العالم الرقمي، يجب أن تركز على الأبعاد الاستراتيجية التالية:

1. الحكومة الرقمية: لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمع من خلال توفير وتحسين تقديم الخدمات العامة، بالإضافة إلى مضاعفة جهود الرقمنة لتحسين الكفاءة والشفافية داخل القطاع الحكومي.

2. الأسس الرقمية: لتوفير الأسس اللازمة لنظام رقمي متين يشمل البنية التحتية، والسياسات واللوائح، والمهارات الرقمية، والتمويل، والحوكمة. وتعتبر هذه المجالات بالغة الأهمية في تطوير النظام الرقمي على المستوى الدولي، والإقليمي، والمحلي وكذلك على مستوى المؤسسات.

3. الاستعداد الرقمي للمواطن: يجب أن يكون المواطن هو محور منظومة التحول الرقمي، وأن تعمل التكنولوجيات الرقمية على تحسين نوعية حياة المواطنين والمجتمع المدني، بما في ذلك الفئات المهمشة والأقليات.

4. الابتكار الرقمي: يجب التعامل مع الابتكار كمحفز للرقمنة، حيث تؤدي التكنولوجيات الرقمية الجديدة مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والحوسبة السحابية إلى ثورة في المفاهيم وإلى خلق مصادر جديدة للقيمة المضافة للعديد من الصناعات.

5. الأعمال الرقمية: قطاع الأعمال سيكون المستفيد الأكبر من عمليات التحول الرقمي، وسيزيد ذلك من القيمة المقدمة للمستهلك، ويحسن من كفاءة التكلفة، ويؤسس قاعدة أكبر من المتعاملين من خلال إتاحة فرص الدخول لأسواق جديدة.

هذه الأبعاد الاستراتيجية الخمسة هي الأسس الرئيسية المكونة للاقتصاد الرقمي، ويجب النظر إليها بمثابة الدعائم التي يجب أن تقوم عليها المنظومات الحكومية لتحقيق مستهدفات التنمية المستدامة والشاملة، وتطوير قدرات الاستجابة لاحتياجات ومطالب المواطنين، والاهتمام والتفاعل المستمر معهم ومع ما يهمهم، من أجل تعزيز مسيرة التحول والمستقبل الرقمي في الدول العربية.

وبناءً على هذه الأبعاد، يقوم مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بتحليل أداء 22 دولة عربية ويصنفها حسب استعداد كل منها للاقتصاد الرقمي. كما يقدم تحليلاً احصائياً لكل دولة يحدد فيها موجّهات ومتطلبات النمو الاقتصادي والحوكمة لمواكبة المتغيرات الرقمية وبناء النماذج المستقبلية. الشكل رقم (2) يبين الدول العربية التي تم تقييمها في التقرير.

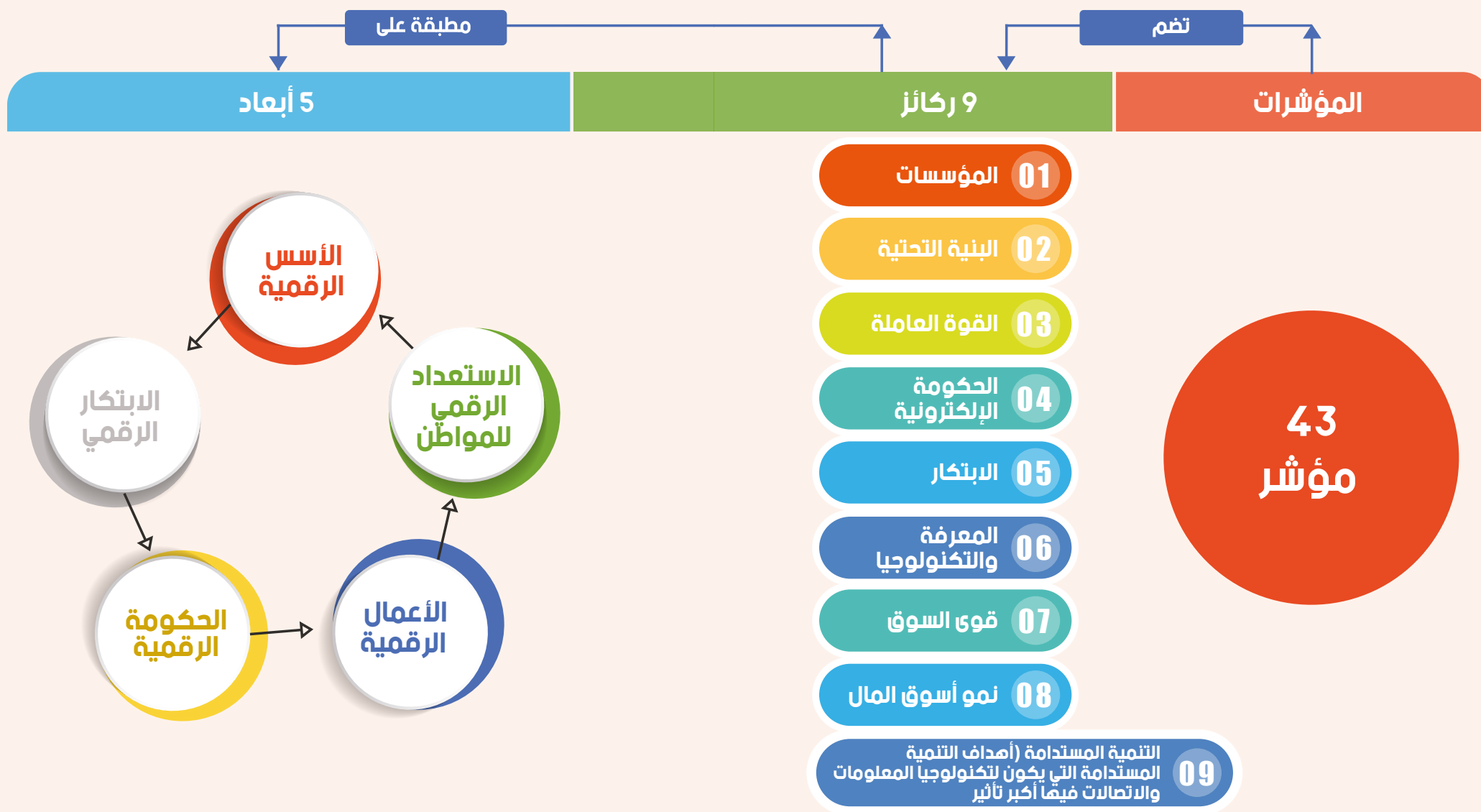
اعتمد التقرير في تنظيمه على تسع ركائز أساسية؛ وتتكون كل ركيزة من ثلاثة إلى ثمانية مؤشرات بإجمالي 43 مؤشراً. وتشمل هذه الركائز:

- الركيزة الأولى: المؤسسات
- الركيزة الثانية: البنية التحتية
- الركيزة الثالثة: القوى العاملة
- الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية
- الركيزة الخامسة: الابتكار
- الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا
- الركيزة السابعة: قوى السوق
- الركيزة الثامنة: نمو سوق المال
- الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة (أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحقيق أهداف التنمية المستدامة)

تم تقسيم هذه الركائز إلى محاور الأبعاد الخمسة الاستراتيجية للتقرير، باستثناء الركيزة التاسعة، التنمية المستدامة، لأنها متعددة الأبعاد وترتبط ارتباطاً وثيقاً بكل المحاور الاستراتيجية.

المحاور	الركائز
الحكومة الرقمية	الركيزة الأولى: المؤسسات الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا
الأعمال الرقمية	الركيزة السابعة: قوى السوق الركيزة الثامنة: نمو سوق المال
التنمية المستدامة	الركيزة التاسعة: أهداف التنمية المستدامة

الجدول رقم (3): الركائز الرقمية



الشكل رقم (4): الأبعاد الاستراتيجية للتقرير والمؤشرات الأساسية

الركيزة الأولى	المؤسسات	الركيزة الثانية	البنية التحتية
1.1	البنية التحتية	2.1	النفاذ لخدمات تكنولوجيا المعلومات
1.1.1	الاستقرار السياسي والأمني	2.2	استخدام تكنولوجيا المعلومات
1.1.2	الكفاءة الحكومية	2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي
1.2	البيئة التنظيمية	2.4	اداء الخدمات اللوجيستية
1.2.1	جودة الأداء التنظيمي		
1.2.2	سيادة القانون		
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال		
الركيزة الثالثة	القوى العاملة	الركيزة الرابعة	الحكومة الالكترونية
3.1	القوى العاملة الحالية	4.1	مؤشر البنية الاساسية للاتصالات
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية
3.3	القوى العاملة المستقبلية	4.3	مؤشر راس المال البشري
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية		
3.5	تنوع القوى العاملة		
الركيزة الخامسة	الابتكار	الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	6.1	شهادة الجودة ايزو 9001
5.2	التعاون متعدد الأطراف	6.2	الانفاق على البرامج كنسبة من الناتج
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	6.3	مادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة
5.4	براءات الاختراع (لكل مليون من السكان)	6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج		
5.6	ثقافة ريادة الأعمال		

الركيزة السابعة	قوى السوق	الركيزة الثامنة	نمو سوق المال
7.1	سهولة الحصول على قروض	8.1	نسبة الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	8.3	توافر صناديق التمويل
		8.4	القيمة السوقية
		8.5	سلامة البنوك
		8.6	القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض
		8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الايام)
		8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري

الركيزة التاسعة	التنمية المستدامة (دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق المستهدفات)
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف

الجدول رقم (4): الركائز والمؤشرات

4-1 منهجية التعامل مع البيانات المفقودة

نظراً لأن العديد من بيانات مؤشرات الدول العربية الـ 22 إما كانت غير متوفرة أو غير مكتملة، الأمر الذي أدى إلى عدم القدرة على تحليل وترتيب الدول العربية عند حساب الدرجات النهائية لها. وبالتالي، تطلب ذلك تطبيق منهجية خاصة للتعامل مع البيانات.

ويوضح الجدول التالي جميع الدول وعدد البيانات الغير مكتملة في المحاور والمؤشرات:

الدول	البيانات المفقودة (الركائز)	البيانات المفقودة (المؤشرات)
الجزائر	0	0
البحرين	0	0
القمر المتحدة	7	31
جيبوتي	7	31
مصر	0	0
العراق	7	31
الأردن	0	0
الكويت	0	0
لبنان	0	0
ليبيا	0	0
موريتانيا	7	31
المغرب	0	0
عمان	0	0
فلسطين	9	42

الدول	البيانات المفقودة (الركائز)	البيانات المفقودة (المؤشرات)
قطر	0	0
السعودية	0	0
الصومال	7	31
السودان	7	31
سوريا	7	31
تونس	0	0
الإمارات	0	0
اليمن	7	31

الجدول رقم (5): الركائز والمؤشرات ذات البيانات المفقودة

ويبين الجدول أعلاه عدم توفر البيانات في عشر دول عربية بسبب الأوضاع الاقتصادية المتعثرة وغياب المؤسسات التي يمكن أن تشارك في هذا التقرير. على سبيل المثال، دولة فلسطين افتقرت إلى البيانات في جميع مؤشرات التقرير. كما أن تسع دول أخرى لديها بيانات عن 11 مؤشر فقط من أصل 57 مؤشر.

ومن الواضح بأن افتقاد بعض الدول للكثير من البيانات كان بسبب معاناتها من أزمات سياسية واقتصادية، وهو ما انعكس على أدائها المتواضع جداً مقارنة بالدول الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أنه في حين أن عشرة دول تفتقر إلى البيانات، فإن الدول الـ 12 المتبقية كان لديها بيانات عن جميع المؤشرات الـ 57. ولإجراء مقارنة بين جميع الدول، قام فريق الأعداد بتطبيق منهجية البيانات المفقودة لحساب قيمة المؤشرات التي تفتقد إلى البيانات.

الاقتصاد الرقمي العربي بأنها القيم التي تزيد قيمتها عن حاصل جمع متوسط القيم المحولة وإضافة اثنين في الانحراف المعياري لتلك القيم. ويتم استثناء القيم المتطرفة من الحساب في حالة قيام الدولة بتقديم تفسير منطقي للأداء المرتفع لها من واقع البيانات.

5-1 حساب نقاط كل دولة في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي

تتراوح درجة المؤشرين 0 - 100 (يمثل 100 أفضل أداء و 0 أسوأ أداء). تم حساب النتيجة الإجمالية للدولة في خطوتين رئيسيتين:

1. الخطوة الأولى هي تحويل قيم كل متغير بهدف اكتشاف القيم العليا لكل متغير في كل دولة من الدول وذلك لوضع حد للقيم بين (-1 إلى 100-) والقيام بتحويل بيانات كل دولة من الدول باستخدام القيمة الأعلى في باقي الدول. (X) هي القيمة المحولة لكل متغير لكل بلد (ECIV) باستخدام أعلى قيمة بعد تعديل البيانات لباقي دول العالم (HCIV).

$$X = \frac{\text{قيمة مؤشر كل دولة (ECIV)}}{\text{أعلى قيمة لمؤشر الدولة (HCIV)}} \times 100$$

حساب القيمة النهائية لكل متغير في كل دولة

النتيجة النهائية بالنسبة لبلد ما (قيمة المؤشر) هي متوسط درجة الركائز التسع باستخدام أوزان مناسبة وفقاً للأهمية النسبية لكل ركيزة ومكوناتها. نظراً لأهمية ركيزة البنية التحتية للتحويل الرقمي في العالم العربي، فقد قمنا بزيادة وزنها إلى 60 في المائة مع توزيع الـ 40 في المائة المتبقية على ركائز أخرى.

هناك عدة طرق لتقدير البيانات المفقودة للمؤشرات من الناحية العلمية، وقرر فريق مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي أن يعتمد على التقدير الخطي واعتباره هو الأنسب لتقدير هذه البيانات.

وفي التقدير الخطي يتم استبدال كل قيمة مفقودة بقيمة أخرى يختارها الباحث، وهذه القيمة يمكن أن تكون:

- متوسط قيمة المشاهدات: تتناسب في الحالات التي تكون فيها البيانات متجانسة.
- قيمة ثابتة يتم اختيارها بناءً على أبحاث سابقة.
- قيمة يمكن توقعها باستخدام تحليل التراجع/الانحدار على أساس العلاقة مع المتغيرات الأخرى.
- قيمة عشوائية على أساس الملاحظات الحالية.

ونظراً لأن البيانات في الدول العربية لم تكن متجانسة ولديها قيم متطرفة، فقد استبعدنا بدائل تحليل الانحدار والمتوسط واعتمدنا بدلاً من ذلك على الخيار الأخير وهو القيم العشوائية. ونظراً لأن البيانات المفقودة كانت تخص الدول التي كان أدائها ضعيفاً جداً وأقل من المستوى الأدنى لأي من المؤشرات المستخدمة، فقد اخترنا منهجية النموذج الخطي التالية:

القيمة المفقودة = الحد الأدنى لدرجة المؤشرات - 5% (X) القيمة الأدنى للمؤشرات

التعامل مع القيم المتطرفة

القيم المتطرفة هي قيم شديدة الاختلاف عن بقية القيم الأخرى. والقيم المتطرفة قد تكون ناتجة عن التباين الشديد في اختلاف طرق قياس أو تسجيل البيانات. وفي حالة وجود خطأ في تسجيل البيانات، يتم استبعاد القيمة المتطرفة الناتجة عن ذلك. وتم تعريف القيم المتطرفة في مؤشر

الركائز	المؤشرات	الوثائق المرجعية
المؤسسات	البيئة السياسية	مؤشر الابتداء العالمي (2021)
	البيئة التنظيمية	مؤشر الابتداء العالمي (2021)
	سهولة ممارسة الأعمال	مؤشر سهولة ممارسة الأعمال (2020)
البنية التحتية	النفاذ لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مؤشر الابتداء العالمي (2021)
	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	مؤشر الابتداء العالمي (2021)
	تراكم رأس المال % من الناتج المحلي	مؤشر الابتداء العالمي (2021)
	الأداء اللوجستي	مؤشر الابتداء العالمي (2021)
قوة العمل	قوة العمل الحالية	تقرير التنافسية العالمي (2019)
	مهارات قوة العمل الحالية	تقرير التنافسية العالمي (2019)
	قوة العمل المستقبلية	تقرير التنافسية العالمي (2019)
	مهارات قوة العمل المستقبلية	تقرير التنافسية العالمي (2019)
	تنوع قوة العمل	تقرير التنافسية العالمي (2019)
الحكومة الرقمية	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	استبيان الامم المتحدة للحكومة الالكترونية 2020
	مؤشر الخدمات الرقمية	استبيان الامم المتحدة للحكومة الالكترونية 2020
	مؤشر الموارد البشرية	استبيان الامم المتحدة للحكومة الالكترونية 2020
	التوجه المستقبلي للدولة	تقرير التنافسية العالمي (2019)
الابتكار	التعاون متعدد الأطراف	تقرير التنافسية العالمي (2019)
	الأوراق العلمية المنشورة	تقرير التنافسية العالمي (2019)
	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	تقرير التنافسية العالمي (2019)
	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	تقرير التنافسية العالمي (2019)
	ثقافة ريادة الأعمال	تقرير التنافسية العالمي (2019)

الركائز	المؤشرات	الوثائق المرجعية
المعرفة والتكنولوجيا	شهادة الجودة أيزو 9001	مؤشر الابتداء العالمي (2021)
	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج	مؤشر الابتداء العالمي (2021)
	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	مؤشر الابتداء العالمي (2021)
	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	مؤشر الابتداء العالمي (2021)
قوى السوق	سهولة الحصول على قروض	مؤشر الابتداء العالمي (2021)
	القدرة على حماية صغار المستثمرين	مؤشر الابتداء العالمي (2021)
	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	مؤشر الابتداء العالمي (2021)
نمو سوق المال	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	تقرير التنافسية العالمي (2019)
	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	تقرير التنافسية العالمي (2019)
	توافر صناديق التمويل	تقرير التنافسية العالمي (2019)
	القيمة السوقية	تقرير التنافسية العالمي (2019)
	سلامة البنوك	تقرير التنافسية العالمي (2019)
	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	تقرير التنافسية العالمي (2019)
	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الايام)	تقرير التنافسية العالمي (2019)
	تكلفة بدء نشاط تجاري	تقرير التنافسية العالمي (2019)
	الهدف 1: القضاء على الفقر	تقرير النمو المستدام 2021
	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	تقرير النمو المستدام 2021
أهداف التنمية المستدامة	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	تقرير النمو المستدام 2021
	الهدف 4: التعليم الجيد	تقرير النمو المستدام 2021
	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	تقرير النمو المستدام 2021
	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	تقرير النمو المستدام 2021
	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	تقرير النمو المستدام 2021

الجدول رقم (6): المؤشرات والوثائق المرجعية

التغييرات في مؤشرات الأداء الرئيسية

تقوم بعض المنظمات الدولية بتغيير الموارد المرجعية لبعض الموضوعات التي يتم قياسها من سنة إلى أخرى. وبما يرتبط بتقرير المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي لعام 2022، فقد حل محور "القوى العاملة" محل ركيزة "التعليم" في تقرير هذا العام. كما أن مؤشرات التنافسية العالمية الصادرة من المنتدى الاقتصادي العالمي في عام 2019 تصنف هذا المحور ضمن إطار التعليم، وهو ما استخدمه تقرير الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة في تقييم جاهزية القوى العاملة ورأس المال البشري.

كما أن مؤشر الابتكار العالمي لعام 2021 لم يعد يقيم مؤشر الأداء الرئيسي لإنشاء نموذج أعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي تم استخدامه في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2020. وقد تم استخدام الإنفاق على برمجيات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من ذلك.

أوزان الركائز

في نسخة 2022 من المؤشر الاقتصادي الرقمي العربي، أعطيت كل ركيزة أوزان متساوية. وهكذا، تم تحديد المتوسط من خلال عدد المؤشرات الرئيسية في كل ركيزة.



الفصل الثاني

نتائج التقرير الرئيسية الفرص والتحديات

2

كشفت نتائج مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لعام 2022، أن دولة الإمارات العربية المتحدة لا تزال في صدارة الدول العربية من حيث الأداء برصيد 75.07 نقطة وبفارق 5.6 نقطة من الدولة التي تحتل المرتبة الثانية السعودية. وقد تفاوت ترتيب الدول العربية حسب أدائها، وتم تقسيمها إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

المجموعة الاولى: الدول القائدة في التحول الرقمي - وهي الدول الرائدة والجاذبة للاستثمارات الدولية وتحتل المراتب من 1 إلى 6. هذه الدول هي الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر والبحرين وعمان والكويت.

المجموعة الثانية: دول ذات المسرعات الرقمية - هذه الدول تتميز بجاذبيتها الاستثمارية من الدول الرائدة ومن جميع أنحاء العالم. وتحتل المرتبة من 7 إلى 12 وتشمل: الأردن والمغرب وتونس ومصر ولبنان والجزائر.

المجموعة الثالثة: الدول النشطة في التحول الرقمي - هذه هي الدول التي يستوجب عليها ضخ المزيد من الاستثمارات لتعزيز قدرات البنى التحتية الرقمية الخاصة بها، وتحتل المرتبة من 13 إلى 22 وتشمل: العراق وموريتانيا واليمن وجيبوتي وسوريا والسودان والقمر المتحدة وليبيا والصومال وفلسطين.

عند مقارنة متوسط الدول العربية في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي والذي بلغ 44.3 نقطة بأداء كل من سنغافورة وماليزيا والذي بلغ 76 نقطة، كان التفاوت في حدود 32 نقطة. وبالمقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي التي بلغ متوسطها 65 نقطة، فإن هذا التفاوت يُعد أقل بكثير حيث وصل إلى 11. والجدير بالذكر أن الإمارات العربية المتحدة كانت الأقرب إلى الدول المعيارية في قيمة مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بفارق 4.6 نقاط.

المجموعة 2 الدول الواعدة

الأردن
المغرب
تونس
مصر
الجزائر
لبنان

الصومال
فلسطين
موريتانيا
السودان
ليبيا
القمر المتحدة
العراق
سوريا
اليمن
جيبوتي

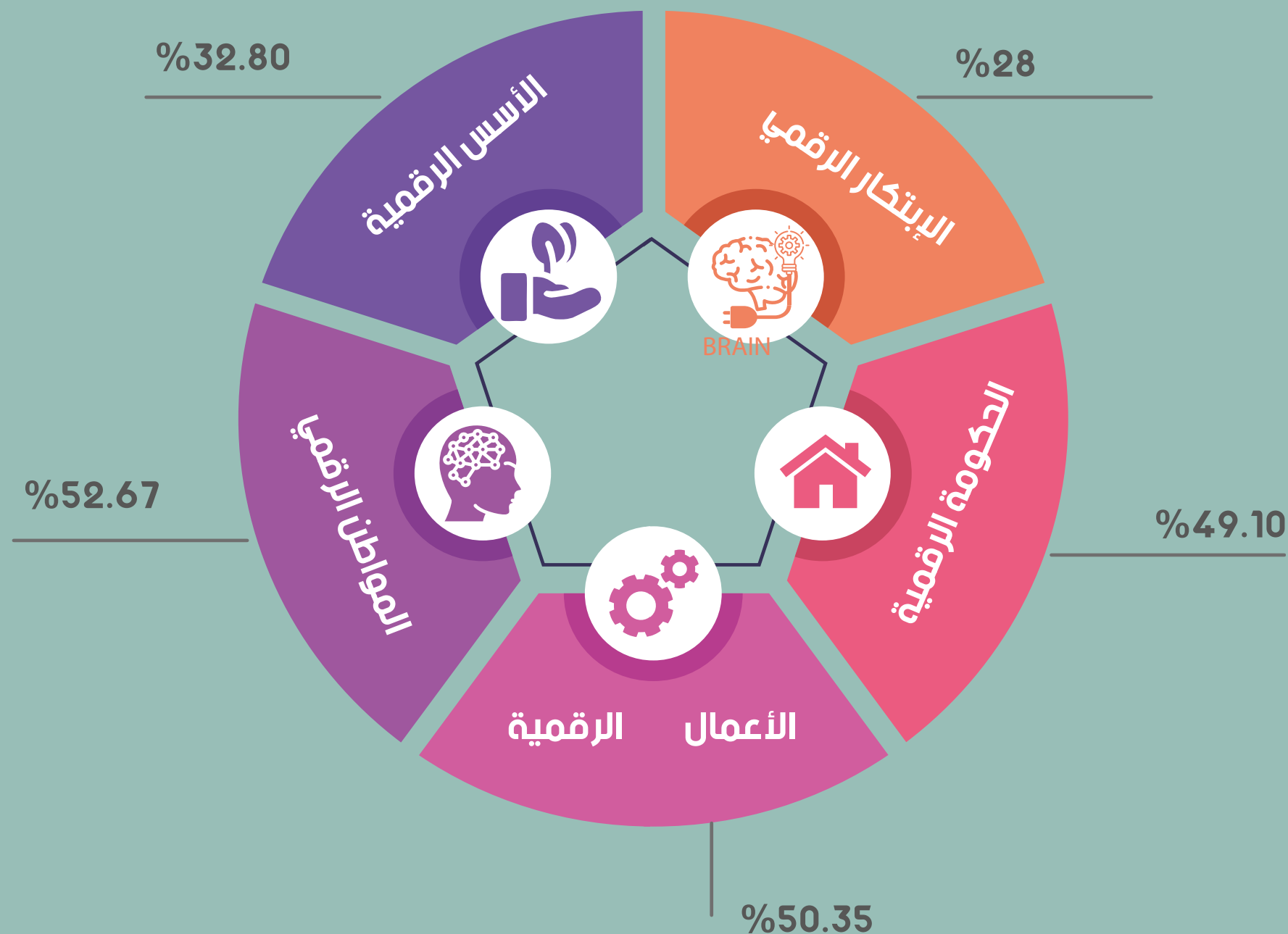
المجموعة 1 الدول القائمة

الإمارات
السعودية
قطر
البحرين
عمان
الكويت

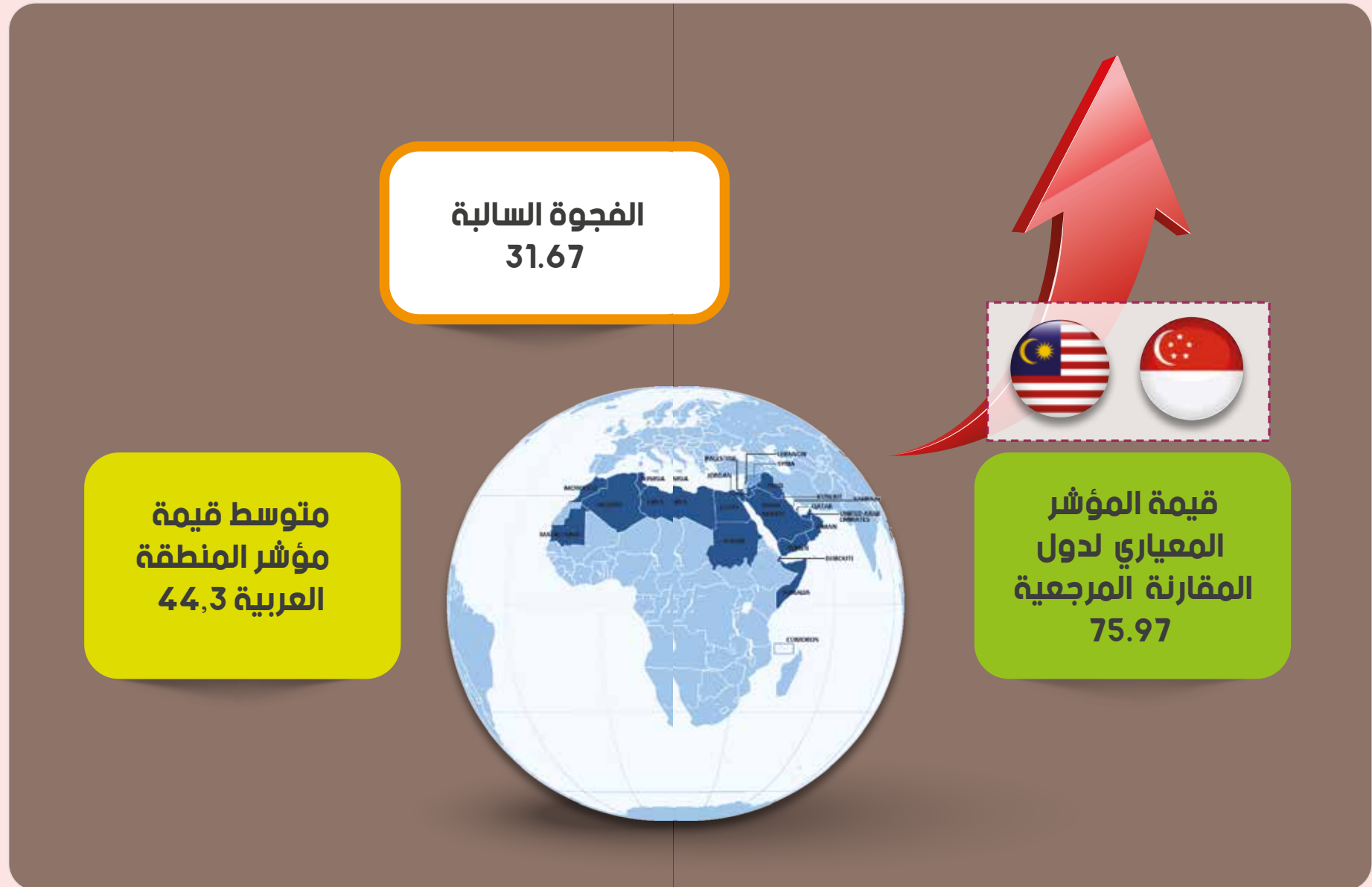
المجموعة 3

الدول التي تحتاج لتعزيز قدراتها
الرقمية وبنيتها التحتية

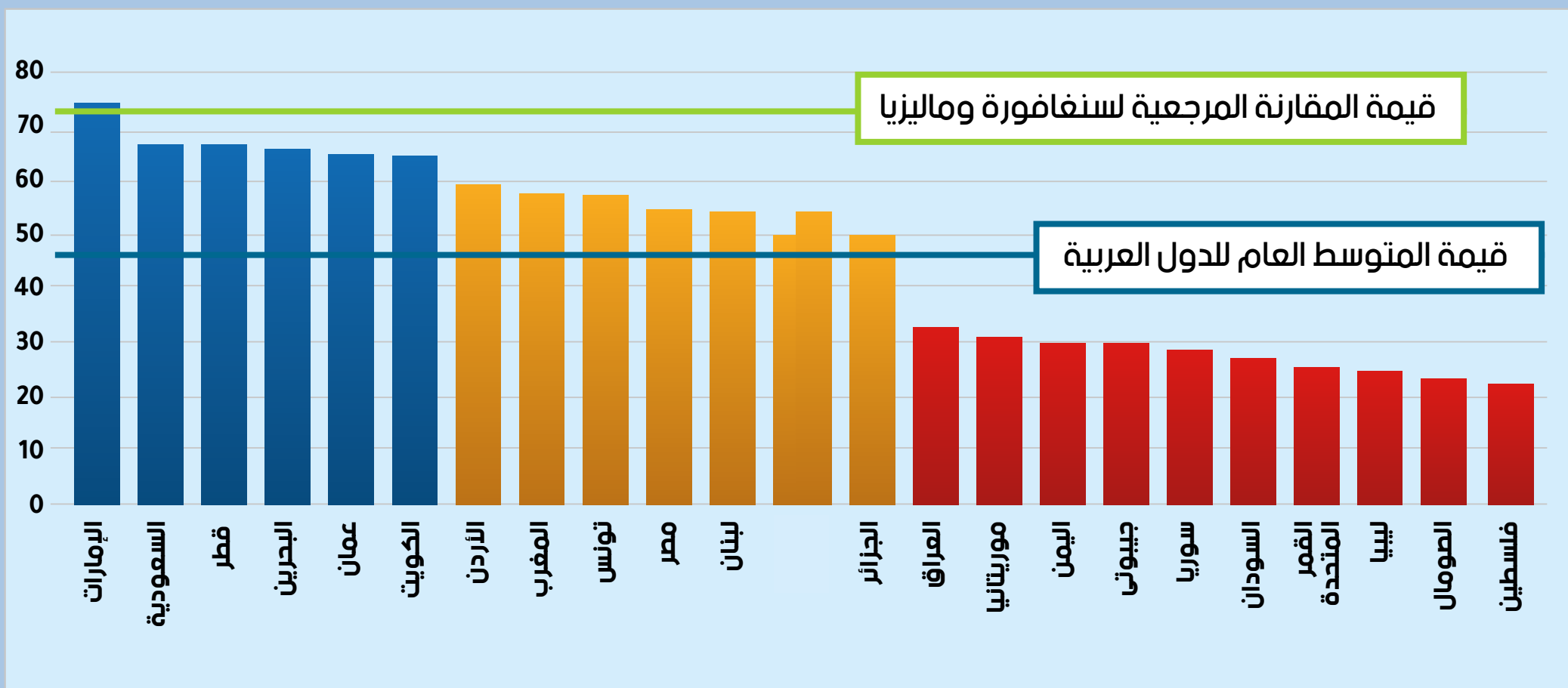
الشكل رقم (5) ترتيب الدول العربية وفقا لقيمة المؤشر



الشكل رقم (6): قيمة متوسط مؤشر الدول العربية وفقاً للأبعاد الاستراتيجية



الشكل رقم (7): قيمة متوسط مؤشر المنطقة العربية بالمؤشر المعياري



الشكل رقم (8): قيمة متوسط مؤشر المنطقة العربية بالمؤشر المعياري

1-2 التعاون الإقليمي والتكامل بين الدول العربية

كشف تحليل مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي عن عدد من التحديات والفرص امام الدول العربية. بعض أهم هذه التحديات مرتبطة بالمنطقة العربية ككل وبعضها يهم دول عربية محددة فيما يخص المسرعات والمحفزات الرقمية. وسيكون التعاون والتكامل الإقليمي عاملين أساسيين في حل التحديات القائمة حالياً في المنطقة العربية.

بالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول العربية المصنفة في مجموعة الدول القائدة في التحول الرقمي البحث عن الفرص الرقمية للاستثمار في المجموعات الأخرى. وسيكون هذا التعاون بين الدول في المنطقة العربية مكسباً لضمان المُضي قدماً في مجال التحول الرقمي.

وسيؤدي هذا التكامل الإقليمي إلى تحقيق عدد من الفوائد منها النمو، وفتح الأسواق الجديدة، واقتصاديات الإنتاج الكمي. إن ما تحتاج إليه الدول العربية الآن هو أن يتم تحديد الأولويات والمضي قدماً في التعاون والتكامل الإقليمي.

لا زالت التجارة في المنطقة العربية تتأثر بشكل كبير بسوق النفط حيث تشكل صادرات الوقود في المتوسط 45 في المائة من إجمالي الصادرات السلعية مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 12 في المائة.

وتجدر الإشارة إلى أن جميع الدول العربية تعتبر مستوردة للغذاء على الرغم من أن الواردات الغذائية لا تشكل سوى 13 في المائة من إجمالي الواردات، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ 8 في المائة. وهو ما يشير لوجود فجوة غذائية يجب الالتفات لها في الأمن الغذائي العربي والذي

الترتيب	الدولة	قيمة المؤشر
1	الإمارات	71.37
2	السعودية	66.07
3	قطر	65.05
4	البحرين	64.89
5	عمان	61.64
6	الكويت	61.30
7	الأردن	57.67
8	المغرب	54.86
9	تونس	54.03
10	مصر	52.36
11	لبنان	51.92
12	الجزائر	46.55
13	العراق	33.64
14	موريتانيا	29.95
15	اليمن	28.90
16	جيبوتي	28.06
17	سوريا	26.06
18	السودان	25.53
19	القمر المتحدة	24.34
20	ليبيا	23.70
21	الصومال	23.57
22	فلسطين	23.11

الجدول رقم (7): ترتيب الدول العربية
وفقاً لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

يفتح الباب أمام ضرورة تسخير التقنية والتكنولوجيا لتعزيز العائد الزراعي والغذائي الحالي لمواجهة توقعات الزيادة السكانية المقبلة.

كما أن الدول العربية لم تستغل حتى الآن إمكانات التجارة في الخدمات (خاصة في قطاعي السياحة والنقل) بالإضافة إلى أنها ليست منخرطة بشكل كبير في سلاسل الإمداد العالمية. ويعد تكامل الاقتصادات العربية في سلاسل الإمداد العالمية والذي يقاس أساساً بالتجارة في السلع الوسيطة محدود للغاية. ولهذا ينبغي على الدول العربية في ظل الغياب النسبي لسلاسل الإمداد الإقليمية العربية الإعداد الجيد لها وذلك في ضوء الاضطراب الذي حدث لسلاسل الإمداد العالمية بسبب تأثير جائحة كورونا.

ونظراً لاختلاف مستويات التنمية الاقتصادية الموجودة في المنطقة العربية، يجب على الدول ذات الدخل المرتفع دعم الدول النامية والأقل نمواً في سعيها للمشاركة الكاملة في الاقتصاد الرقمي. ودعماً لترابط سلاسل الإمداد واتساع رقعتها وتوصلها رقمياً وجغرافياً أيضاً، يمكن تحقيق ذلك من خلال منتجات وخدمات إقليمية تخدم المنطقة، مثل المشاريع المشتركة في قطاعات: الاتصالات، والتجارة، والهجرة، والمعاملات المالية، وتأسيس الشركات المشتركة، والأمن السيبراني، إلخ.

2-2 محو الأمية الرقمية

تعتبر المهارات الرقمية ضرورة قصوى لتحقيق النجاح في التحول إلى الاقتصاد الرقمي، وبدونها لا يمكن للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني تحقيق التقدم المأمول. ولهذا يجب دمج مفهوم التعلم مدى الحياة في المؤسسات الحكومية، ويجب أن يكون لدى موظفي الحكومة خطط

تدريب فردية يتم الاتفاق عليها بين الموظفين والإدارة العليا وأن يكون لدى المؤسسات ميزانية لتمويل هذا التدريب.

ويمكن للحكومات أن تقدم برامج تدريب شخصية للموظفين عبر الإنترنت بنسبة 5 في المائة من وقتهم في العمل حيث يسمح ذلك بزيادة مهاراتهم وتحسين مستوى معيشتهم واكتسابهم مهارات جديدة.

وستكون مهارات الاقتصاد الرقمي التالية مثل: التفكير المعرفي، والإبداع، والتفكير النقدي، والتواصل، والتعاون، والوعي بالأحداث العالمية، والدافع الداخلي للنجاح هي المهارات الأساسية والتي يجب أن تكون جزءاً من المناهج الدراسية في المدارس الثانوية وفي الجامعات.

كما ستساهم زيادة المعرفة الرقمية للمجتمع في مجملها في تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات على المستوى المحلي، فضلاً عن تحسين جودة التعليم والرعاية الصحية في المنطقة العربية.

3-2 النطاق العريض الثابت والنطاق العريض المتنقل

والبنية التحتية

تواجه المنطقة العربية تحدياً كبيراً في ضمان نفاذ جميع الدول العربية إلى بنية تحتية قوية للنطاق العريض الثابت والمتنقل. وتتخلف المنطقة العربية حالياً عن جميع أقاليم العالم باستثناء إقليم افريقيا في انتشار النطاق العريض الثابت والمتنقل على حد سواء.

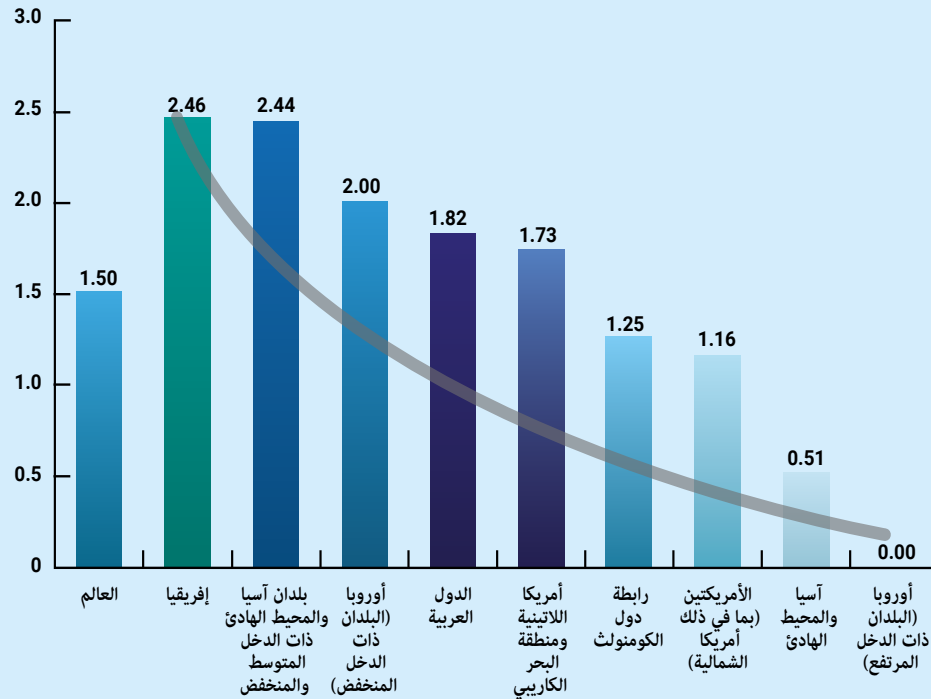
النطاق العريض (الهاتف النقال)

وتشير الاحصاءات إلى أن 70 في المائة من المنطقة العربية تستخدم حالياً شبكات الجيل الرابع، و25 في المائة منها تستخدم شبكات الجيل الثالث و5 في المائة منها لا تستطيع الوصول إلى أي منهما.

وتتركز فجوة الاتصالات في المنطقة العربية بين المناطق الحضرية والريفية. ووفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات، فإن 100 في المائة من سكان المنطقة العربية الذين يعيشون في المناطق الحضرية لديهم إمكانية الوصول إلى شبكات الجيل الرابع أو الجيل الثالث.

ولكن وبالمقارنة مع المناطق الريفية في الدول العربية، نجد أن 51 في المائة من السكان لديهم إمكانات النفاذ إلى شبكات الجيل الرابع، و35 في المائة لديهم نفاذ إلى شبكات الجيل الثالث، و14 في المائة لا يستطيعون الوصول إلى أي من الشبكتين.

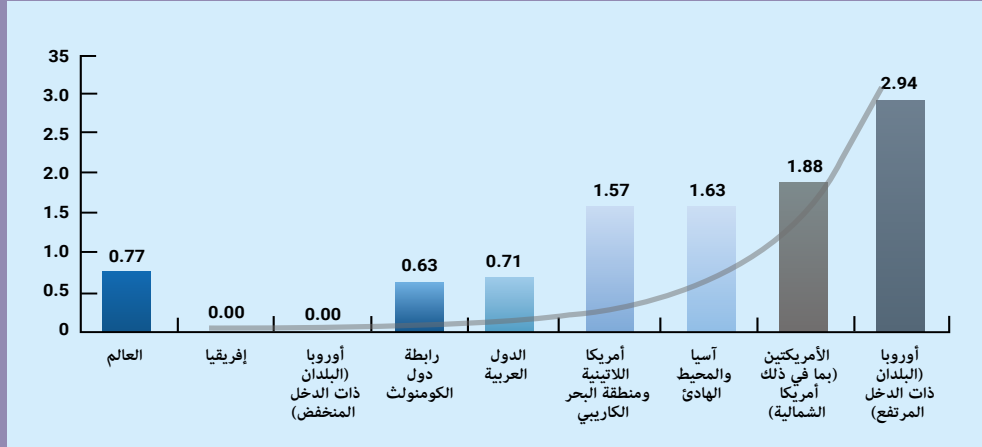
ويوضح الشكل رقم (9) إلى أن زيادة النطاق العريض المتنقل بنسبة 10 في المائة سيؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.82 في المائة في المنطقة العربية.



الشكل رقم (9): تأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية الناتج عن زيادة نسبة انتشار النطاق العريض المتنقل بنسبة 10 في المائة

وتشير الاحصاءات إلى أن 9 في المائة من المنطقة العربية لديها إمكانات النفاذ إلى النطاق العريض الثابت. ولهذا فإن الدول المتقدمة ذات الانتشار الواسع للنطاق العريض الثابت هي التي باتت باستطاعتها تحقيق فائدة أكبر من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنة بالدول النامية. وذلك لأنه عندما يكون انتشار النطاق العريض الثابت منخفضاً، يكون التأثير الاقتصادي ضئيلاً؛ ولكن عندما تصل البنية التحتية للنطاق العريض الثابت إلى مستوى متقدم، تبدأ في التأثير بشكل كبير على الاقتصاد.

ويشير الشكل رقم 10 أدناه إلى فرضية أنه وبناءً على تطبيق نموذج الاقتصاد القياسي على جميع مناطق العالم يمكن لزيادة النطاق العريض الثابت بنسبة 10 في المائة أن تؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 0.71 في المائة في الدول العربية.



الشكل رقم (10): تأثير نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية الناتج عن زيادة انتشار النطاق العريض الثابت بنسبة 10 في المائة (بالنسبة المئوية)

وفي هذا السياق، يجب أن تحاول الدول العربية على دمج منهجية تسجيل قصص النجاح في محتوى هذه التقارير وذلك لجعلها أكثر تشويقاً للمستخدمين وتدعم الابتكار في بيئات الأعمال. وتتمتع المنطقة العربية بتاريخ غني ويمكن دمجه في قطاعات كثيرة مثل: الصحة والتعليم والزراعة والسياحة وما إلى ذلك. وجدير بالذكر أن منهجية تسجيل قصص النجاح يعد أحد الأسباب التي جعلت الدنمارك تحتل المرتبة الأولى في مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية لعام 2020.

راجع الملحق رقم (1) للاطلاع على التقييم الحالي لأهداف التنمية المستدامة لكل دولة عربية.

5-2 التحول نحو قطاع اتصالات منفتح وتنافسي وشفاف

إن التوافر الواسع للتقنيات الحديثة مثل الهاتف المحمول والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية والتحليلات والأنظمة الأساسية يغير بشكل كبير نمط حياة الأفراد وعملهم وتفاعلهم في ظل الثورة الصناعية الرابعة. وتلعب صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دوراً مهماً في المنطقة العربية في تمكين أو تأخير حدوث التحول الرقمي الذي أصبح ينمو بشكل سريع حول العالم.

ولقد وفر نظام الاتصالات في الدول العربية اللبنة الأساسية، والنفاز، والترابط، والتطبيقات التي تمكن من حدوث هذا التحول الرقمي. ويمكن لنظام اتصالات منفتح ويمتاز بالشفافية والثقة أن يولد قيمة كبيرة من الرقمنة عبر الصناعات العالمية. وتعتمد الدول العربية على صناعة الاتصالات التي توفر البنية التحتية الأساسية والتطبيقات وتحسن من إنتاجية العديد من قطاعات الدولة.

وقد حدد استبيان الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة أن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعتبر وسيلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولهذا يجب أن تأخذ الدول العربية ذلك في الاعتبار عند تطويرها للمحتوى الرقمي؛ ويجب على كل جهة حكومية أن تعد دراسات حالة خاصة بها وفقاً لأهداف التنمية المستدامة حول كيفية تحقيق الدول العربية لهذه الأهداف.

وتعتبر أهداف التنمية المستدامة هي الأسس التي بنى عليها خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وهي أجندة عالمية تم اعتمادها من قبل 193 دولة في العالم. وتنص أهداف التنمية المستدامة على أن "جميع الدول وأصحاب المصلحة سوف يقومون بتنفيذ هذه الخطة من خلال الشراكات التعاونية".

وتبنى هذه الخطة في أهدافها تحرير الجنس البشري من الفقر والعوز وتحسين ظروف الحياة على كوكب الأرض وتأمينه. كذلك وتعمل على اتخاذ الخطوات اللازمة بشكل عاجل لتحويل العالم إلى مسار مستدام ومرن لضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

وتستوجب هذه الخطة من الدول العربية إعداد ونشر تقارير أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها والتي تظهر التقدم التي تحرزه كل دولة من الدول وخاصة في المجالات المرتبطة باهتمامات واحتياجات المواطنين، لأن ذلك سيساعد على خلق انفتاح أوسع بين الحكومات والشعوب. وتلعب وزارات الدول العربية دوراً أكبر في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لأن الغالبية العظمى من الأهداف السبعة عشر تتعلق بها بشكل مباشر.

وتتقود صناعة الاتصالات التحول الرقمي، كصناعة تشهد تغيراً واسع النطاق في السوق وكمحرك رئيسي للتحول الرقمي العالمي.

وقد أدى الاستثمار في صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفي قابلية التشغيل البيئي إلى تعزيز التحول الهائل في تدفقات المعلومات ورأس المال عبر الاقتصاد العالمي. وبالتوازي مع ذلك، أدى النفاذ إلى شبكة الاتصالات العالمية إلى تمكين مليارات الأشخاص حول العالم، بمنحهم القدرة على الوصول إلى المعلومات بشكل آني، وإلى الأسواق والبرامج الاجتماعية، الأمر الذي يؤدي بطبيعته إلى تحسين مستوى معيشتهم.

ويجب على الدول العربية الابتعاد عن الممارسات الاحتكارية في الاتصالات والتحول إلى قطاع مفتوح بالكامل لتقليل الحواجز التي تعوق تحقيق المنافسة والعمل على خلق بيئة اتصالات عادلة لجميع الشركاء الرئيسيين في هذا المجال. ومن شأن ذلك أن يحقق فوائد عديدة للمتعاملين منها:

• المنافسة التي تؤدي إلى مزيد من الابتكار

• زيادة النفاذ إلى الاتصالات

• خفض تكلفة استخدام الاتصالات (مثل: الهاتف المحمول

والإنترنت والنطاق العريض وما إلى ذلك)

• مستويات أفضل من خدمات المتعاملين للمستهلكين

ولكي يصبح قطاع الاتصالات في الدول العربية أكثر انفتاحاً وتكاملاً، يجب الانتباه إلى النقاط التالية:

- تحرير الصناعة للسماح بمزيد من المنافسة
- السماح لمشغلي الاتصالات باستخدام البنى التحتية القائمة للاتصالات
- تمكين أجهزة تنظيم الاتصالات من تطوير عوامل تمكين استراتيجية تساعد على تحقيق تكافؤ الفرص
- تقليل حواجز الدخول للمشغلين الجدد
- إعطاء أولوية أكبر لإنشاء محتوى رقمي والتحول إلى تأسيس مراكز بيانات محلية وإقليمية
- التركيز على المنتجات والأسواق المستقبلية
- دعم النفاذ إلى خدمات الاتصالات في المناطق الريفية من خلال صندوق الخدمة الشاملة (مع إمكانية فرض رسوم رمزية على المتعاملين في المناطق الحضرية لدعم شريحة المتعاملين في المناطق الريفية)
- توفير النفاذ العادل إلى الشبكات الدولية

6-2 تنفيذ نهج "الرقمنة أولاً"

تحتاج حكومات الدول العربية إلى تغيير نهجها واعتماد استراتيجية "الرقمنة أولاً" وأن تعتمد المرونة والرشاقة المؤسسية، حيث يجب أن تكون أي معلومة، أو محتوى، أو بيان، أو خدمة يتم إنتاجها في الدولة كمنتج أو خدمة رقمية، ومن ثم نشر تلك الخدمة على الموقع الحكومي بشكل سريع ومرن، وما هو ما سيؤدي بدوره إلى خلق ثقة وشفافية أكبر بين الحكومة والمجتمع المدني.

ولكى تصبح الدولة رقمية يتطلب ذلك تغييراً جوهرياً في الفكر والعقلية. ويعني ذلك إعادة النظر في كل جانب من جوانب المؤسسات الحكومية، من الأدوات التي يستخدمها الموظفون لأبسط المهام اليومية إلى الهيكل التنظيمي الكامل للحكومة.

وتعمل الشركات الرقمية بفكرة الترابط مع المستخدم سواء كان عبر شبكة الإنترنت، أو بشكل مباشر (وجهاً لوجه) حيث يبدأون الحديث بأسئلة مثل: كيف يمكن أن يفيد ذلك متعاملينا؟ كيف يمكن لهذا أن يجعل العمل أسهل وأكثر كفاءة وفعالية لموظفينا؟ ثم، ما هي الأدوات التي نحتاجها لتحقيق ذلك؟

وتعد التكنولوجيا عنصراً أساسياً، ولكنها ليست حل سحري حيث أن استخدام البرامج لن يحل مشاكل التشغيل. ولكن في الواقع، يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعقيد المشكلات الراهنة والتي تحتاج إلى حلول عاجلة. ويساعد التحول الرقمي في تطوير المؤسسات لمعالجة المشكلات القديمة والتقليدية من خلال تبسيط الحلول، وإعادة هندسة الإجراءات، وتمكين قادة الأعمال والمتعاملين والموظفين من التمتع بمستقبل رقمي أكثر اتساقاً وجديراً بالثقة.

7-2 تعزيز المهارات الرقمية في الحكومة

توضح الدراسات المختلفة، بأن 54 في المائة من المؤسسات غير قادرة على تحقيق أهداف التحول الرقمي بسبب نقص الموظفين ذوي المهارات الفنية.

تشمل بعض أهم التحديات التي تواجهها المؤسسات، الافتقار إلى مجموعة المهارات في مجال الأمن السيبراني، والهندسة الحاسوبية والبرمجية، وتصميم وتكامل البرامج، وتحليلات البيانات، وترحيل وتحليل البيانات، وتعزيز استخدام الأجهزة المتصلة بالإنترنت (IOT) ومن بين التوصيات التي يمكن من خلالها تجاوز مثل هذه التحديات هو الاستعانة بمصادر خارجية لجلب متخصصي تكنولوجيا المعلومات والاستشاريين الخارجيين وخبراء التحول الرقمي للمساعدة في سد فجوة التنفيذ والتحول لتطبيقات أكثر تطوراً، وهو ما يستدعي إعادة النظر في الكثير من السياسات التي تهدف لجذب الكفاءات الدولية والتوظيف والإقامة بالدول العربية، وهي منظومة تشريعية متكاملة يؤثر بعضها ببعضها الآخر.

في العادة، تفتقر معظم الحكومات في المنطقة العربية إلى مجموعة كبيرة من المهارات الرقمية داخل مؤسساتها المعنية لتنفيذ تحولها الرقمي بشكل متكامل وفعال. وهو ما يستوجب الاعتماد على الخبرات الخارجية كإجراء مؤقت لسد الفجوة ولغاية الانتهاء من البرامج التدريبية والتأهيلية والتأكد من أن لديها القدرة على تنفيذ برامج التحول الرقمي الرئيسية، وتحديداً في قطاعات الأمن السيبراني وتحليلات البيانات. يستدعي هذا الأمر إيجاد خطط جادة لتوطين المعرفة والخبرة الرقمية من خلال برامج متكاملة على المستويين الوطني والإقليمي لسد تلك الفجوة المعرفية والتي أوضح المؤشر أنها تمثل الفجوة الأكبر.

من الضروري أن تكون القوى العاملة المستقبلية في المؤسسات الحكومية أكثر استعداداً ومرونة للتغيير، حيث يأتي ذلك ضمن أحد أبرز التحديات الرئيسية التي تواجهها الحكومات. فالملاحظ أن الإدارات الحكومية عادة ما تكون متحفظة وغير راغبة بالتغيير، أو متباطئة، ونادراً ما تكون مرنة أو سريعة من حيث الاستجابة للمتغيرات.

وهو ما يستوجب على الدول العربية اتباع منهجيات شاملة ومتكاملة لقيادة وتنفيذ إدارة التغيير والتي تُبقي جميع الموظفين والأطراف المعنية على دراية بعملية التحول. ويجب أن يتم إيكال إدارة والتغيير إلى القيادات المؤهلة والمدربة والقادرة على تحمل المسؤولية وتحقيق النتائج من أجل التنفيذ الكامل لاستراتيجية التحول الرقمي في كل بلد، والتركيز على الجوانب المرتبطة بالمجتمع والأفراد.



الفصل الثالث

أهم الفرص والتحديات

في المنطقة العربية

3

وتظهر نتائج التقرير إلى أن الدول الأكثر تقدماً، مثل دول مجلس التعاون الخليجي، اتسمت بالاتساق والتقدم في مجالات السياسات الرقمية وخدمات الحكومه الإلكترونية، حيث استطاعت هذه الدول توطین "نهج النافذة الحكومية الواحدة" في كل مؤسساتها، وكان ذلك مصحوباً بمجموعة من السياسات العامة التي تعتمد على إتاحة البيانات وعلى قيام الهيئات على المستوى المركزي وعلى مستوى المحليات بتقديم الخدمات للمواطنين والمقيمين من خلال بوابات رقمية مركزية. ويوضح الشكل رقم (11) المعايير المشتركة للدول المتقدمة في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية والتي يمكن الاستدلال بها أيضاً في المنطقة العربية.

أظهرت جائحة كورونا أن الدول العربية وكمعظم دول العالم لم تكن مستعدة للتعامل مع مثل هذا النوع من الأزمات وذلك بسبب عدم تكامل البيانات المتوفرة للحالة الصحية للمواطنين وبين الإمدادات الطبية، وكذلك بسبب الاعتماد المفرط على عدد محدود من سلاسل الإمداد العالمية، وعدم قدرة الدول على تفهم كيفية انتشار الفيروس. بالإضافة إلى أن الممارسات المتحفظة للدول المتقدمة في المعلومات المحدودة التي تنشرها عن فيروس كورونا، أدى إلى قيام بقية العالم باتباع توصيات هذه الدول بدون القدرة على تكوين فهم علمي وطبي دقيق للتحورات الفيروسية ومناعتها تجاه العلاجات، وذلك للتصدي والصمود أمام هذه الجائحة.

وقد أظهر ذلك حاجة الدول العربية إلى زيادة الاستثمار في مجالات البحث والتطوير في كافة القطاعات من أجل توطین إنتاج منتجات وخدمات خاصة بها بدلاً من الاعتماد على المنصات والمصادر العالمية المرتبطة بالدول الأخرى والتي قد تُملي وتُضعف مجموعة القيم والمعايير والموجهات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المحلية العربية.

الإطار المؤسسي

البوابة الوطنية للحكومة الإلكترونية

12

المدير التنفيذي للمعلومات

12

الاستراتيجية والتنفيذ

الإستراتيجية الوطنية للحكومة

الإلكترونية / إستراتيجية الاستعداد الرقمي

12

الاستراتيجية الوطنية للتنمية شاملة أهداف التنمية المستدامة

12

الذي يشير تحديداً إلى استخدام التكنولوجيات الجديدة

10

المتسقة مع أهداف التنمية المستدامة

9

المتسقة مع الاستراتيجية الوطنية للتنمية

10

الإطار القانوني

حرية وحماية البيانات الشخصية

12

البيانات الحكومية المفتوحة

10

الهوية الرقمية

12

المشتريات الحكومية الإلكترونية

10

نشر الإنفاق الحكومي رقمياً

8

إمكانية التشغيل البيئي للبيانات

8

استخدام الخدمات الإلكترونية ورضا المستخدم

جمع إحصاءات حول خدمات الحكومة الإلكترونية

11

قياس مدى رضا المواطنين عن خدمات الحكومة الإلكترونية

11

التقنيات الجديدة

استراتيجية وطنية معتمدة على واحدة أو أكثر من التقنيات الجديدة

11

هيئة حكومية وطنية تعمل خاصة وتعتمد على التكنولوجيات الجديدة

11

التعاون الدولي والإقليمي

تقديم (أو التخطيط) الدعم للبلدان الأخرى في الحكومة الإلكترونية

10

جزء من أي تعاون دون الإقليمي أو إقليمي أو دولي
بشأن الحكومة الإلكترونية

12

الشكل رقم (11): اتجاهات مؤشر الحكومة الإلكترونية في الدول القائمة
المصدر: تقرير الحكومة الإلكترونية – الأمم المتحدة

كما تظهر البيانات الدولية إلى أن الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الرقمية المتقدمة ساعدت على حدوث ثورة في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد القومي، بما في ذلك الزراعة (الزراعة الدقيقة)، والتعدين، والمركبات الكهربائية والذكاء (السيارات بدون سائق) والتصنيع (الروبوتات)، والبيع بالتجزئة (التجارة الإلكترونية)، والتمويل (المدفوعات الإلكترونية، التداول في البورصة)، وسائل الإعلام (شبكات التواصل الاجتماعي)، والصحة (التشخيص والعلاج عن بعد)، والتعليم (التعليم عن بعد)، والإدارة العامة (الحكومة الإلكترونية، التصويت الإلكتروني) والعلوم والتكنولوجيا.

كما تشير البيانات إلى أن مثل هذه التكنولوجيات الرقمية يمكن أن تؤدي وبشكل غير مسبوق إلى رفع مستويات الإنتاجية، وخفض تكاليف الإنتاج، وتقليل الانبعاثات الحرارية، والوصول لعدد أكبر من الأسواق، والإنتاج بكميات أقل من المواد الخام، وتحسين التكامل بين الأسواق، وتمكين استخدام البيانات الضخمة، وجعل الخدمات العامة متاحة بشكل كبير، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، ودعم الاقتصاد القائم على تدوير الفاقد، واستخدام أنظمة الطاقة النظيفة، والمساعدة في مراقبة النظم البيئية وحمايتها، ورصد أدوار أخرى هامة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتقود كل من تونس والجزائر والمغرب العالم العربي في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة². ويوضح الجدول التالي أن تونس أنجزت 71.4 في المائة من خارطة الطريق الخاصة بتحقيق أهداف التنمية السبعة عشر.

2. تقرير مؤشر التنمية المستدامة يقيم الأداء العام لكل دولة في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها، ويعطي المؤشر أوزاناً متساوية لكل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر. وتوضح قيمة المؤشر وضع وتقييم الدولة على مستوى العالم سواء كان ضعيفاً (القيمة تقترب من الصفر) أو جيداً (القيمة تقترب من 100).

م	الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي
1	تونس	71.4	60
2	الجزائر	70.9	66
3	المغرب	70.5	69
4	الإمارات	70.2	71
5	عمان	70.1	73
6	الأردن	70.1	72
7	مصر	68.6	82
8	لبنان	66.8	93
9	قطر	66.7	94
10	السعودية	66.3	98
11	البحرين	66.1	100
12	العراق	63.8	105
13	الكويت	62.5	113
14	سوريا	58.0	127
15	موريتانيا	55.5	133
16	جيبوتي	53.8	138
17	اليمن	52.9	145
18	السودان	49.5	157
19	الصومال	45.6	162
20	القمر المتحدة	N/A	N/A
21	ليبيا	N/A	N/A
22	فلسطين	N/A	N/A

الجدول (8): ترتيب الدول العربية في مؤشر التنمية المستدامة

المصدر: تقرير مؤشر التنمية المستدامة الصادر عن الأمم المتحدة

تظهر البيانات بأن الاقتصادات العربية الأكثر تحسناً في مؤشر أنشطة الأعمال هي المملكة العربية السعودية والأردن والبحرين والكويت.

وتشير البيانات في جوهرها إلى أن الإجراءات التنظيمية في المنطقة العربية اشتملت على حرية وسهولة ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية، حيث تهدف اللوائح إلى تنظيم سوق العمل وحقوق العمالة، ومزيد من الشفافية في المشتريات العامة، وحماية استثمارات الأفراد. ومع ذلك، وفي الوقت نفسه، تشير البيانات إلى أنه يجب على راسمي السياسات الانتباه إلى أنه قد تُخطئ اللوائح التنظيمية الهدف في كثير من الأحيان، ويسود جو من عدم الكفاءة والاختفاق الإداري، وخاصة عندما تزداد تدخلات الحكومة في الأنشطة التجارية، حيث تتبنى الحكومات في العديد من الاقتصادات اللوائح التي قد تثقل كاهل رواد الأعمال، والتي قد تحد من قدرة رواد الأعمال على إدارة مشروعاتهم التجارية الخاصة بحرية.

ونتيجة لذلك، قد يلجأ رواد الأعمال إلى النشاط الغير رسمي، بعيداً عن إشراف الهيئات التنظيمية والهيئات الضريبية أو البحث عن فرص عمل في الخارج - أو ينضمون إلى صفوف العاطلين عن العمل. وتجدر الإشارة إلى أن المستثمرين الأجانب عادة ما يتجنبون الاستثمار في الاقتصادات التي تضع اجراءات تنظيمية بصورة لا تراعي فيها مصلحة القطاع الخاص.

م	الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي
1	الإمارات	80.9	16
2	البحرين	76.0	43
3	المغرب	73.4	53
4	السعودية	71.6	62
5	عمان	70.0	68
6	الأردن	69.0	75
7	تونس	68.7	78
8	قطر	68.7	77
9	الكويت	67.4	83
10	جيبوتي	60.5	112
11	مصر	60.1	114
12	فلسطين	60.0	117
13	لبنان	54.3	143
14	موريتانيا	51.1	152
15	الجزائر	48.6	157
16	القمر المتحدة	47.9	160
17	السودان	44.8	171
18	العراق	44.7	172
19	سوريا	42.0	176
20	ليبيا	32.7	186
21	اليمن	31.8	187
22	الصومال	20.0	190

الجدول (9): ترتيب الدول العربية في مؤشر ممارسة الأعمال
المصدر: تقرير مؤشر ممارسة الأعمال – البنك الدولي

ووجود قوى عاملة لديها مهارات رقمية قوية هما أساس النجاح في العالم الرقمي.

وبالنسبة لقسم البيئة التمكينية، استند التقرير على التوجه المستقبلي للحكومة الذي يعتمد على محورين رئيسيين، وهما قابلية الحكومة للتكيف ومدى الالتزام بالاستدامة. ويمثل كل محور 50 من المائة من مجموع النقاط.

وتشمل ركيزة قابلية الحكومة للتكيف المجالات التالية: ضمان الحكومة لاستقرار السياسات، واستجابة الحكومة للتغيير، وتكيف الأطر القانونية مع نماذج الأعمال الرقمية، ووجود رؤية طويلة المدى للحكومة.

أما بالنسبة لركيزة الالتزام بالاستدامة فاشتملت على المجالات التالية: تنظيم كفاءة الطاقة، وتنظيم الطاقة المتجددة، والمعاهدات السارية المتعلقة بالبيئة.

م	الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي
1	الإمارات	73.8	9
2	السعودية	63.8	31
3	المغرب	60.3	42
4	مصر	60.0	43
5	الأردن	59.8	44
6	قطر	58.7	54
7	البحرين	56.4	66
8	عمان	55.2	71
9	تونس	55.2	72
10	الجزائر	49.0	93
11	لبنان	44.8	109

وقد جاء ترتيب الإمارات العربية المتحدة (الدولة العربية الوحيدة) ضمن الـ 25 دولة التي احتلت المراكز الأولى في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال على مستوى العالم. بينما احتلت أكثر من نصف الدول العربية المراكز الـ 50 الأخيرة في هذا المؤشر. وهذا يعني أن هناك الكثير من المعوقات في الدول العربية التي قد تحول دون بدء الأنشطة التجارية الجديدة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عدد رواد الأعمال في تلك الدول وذلك مع وجود نقص في توفير آليات التمويل اللازمة لبدء الأنشطة التجارية.

ومن المحتمل أن يؤدي كل ذلك إلى حدوث ركود في اقتصاد الدولة بسبب نقص فرص التشغيل التي يجب توفيرها، وانخفاض مستوى الابتكار نتيجة عدم القدرة على الوصول إلى مستثمرين وإلى قروض لتمويل المشروعات، وبالتالي انتشار الأمية الرقمية بين السكان، وقلة الثقة في الحكومات.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديات التي حصلت على أعلى قيمة في المؤشر من حيث سهولة ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية هي اقتصاديات تشترك في العديد من المميزات، بما في ذلك استخدامهما الواسع النطاق للأنظمة الإلكترونية. وقد أظهر مؤشر ممارسة الأعمال الصادر من البنك الدولي بأن جميع الاقتصادات العشرين ذات التصنيف الأعلى لديها إجراءات مرنة وسلسة لتأسيس الشركات التجارية عبر الإنترنت، ومنصات إلكترونية لتسجيل الضرائب، وتسمح بإجراءات نقل الممتلكات عبر شبكة الإنترنت.

وقد قام مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي بتحليل التوجهات المستقبلية في العمل الحكومي، والذي يعد جزءاً من البيئة التمكينية (الركيزة الأولى)، والمؤسسات والقوى العاملة الحالية والمستقبلية، والتي تعد جزءاً من مهارات رأس المال البشري (الركيزة السادسة) في مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي، وأكد على أن خلق بيئة مواتية للأعمال

المتوقع في المدرسة والمهارات المستقبلية المتعلقة بالتفكير النقدي في العملية التعليمية ونسبة التلاميذ إلى المعلمين في التعليم الابتدائي.

وتلعب الحكومات والمواطنين دوراً رئيسياً في نجاح التحول إلى الاقتصاد الرقمي، حيث يتعين على الحكومات أن تلعب دور المُيسر بالإضافة إلى توفير السلع والخدمات الأساسية. بينما يحتاج المواطنون إلى تبني مفهوم التعلم مدى الحياة من أجل مواكبة المنتجات والخدمات الجديدة التي ستنتج عن الاقتصاد الرقمي.

الدولة	مؤشر قوة العمل الحالية	الترتيب العالمي	مؤشر قوة العمل المستقبلية	الترتيب العالمي
الإمارات	70.4	27	70.9	67
قطر	66.8	34	74.3	52
السعودية	66.0	36	84.7	13
الأردن	63.3	46	71.0	66
عمان	61.8	53	81.3	23
لبنان	59.0	60	68.6	73
البحرين	56.8	66	78.9	36
الجزائر	53.0	83	65.2	85
الكويت	49.2	97	73.4	56
مصر	48.5	99	59.9	98
تونس	47.3	102	71.9	63
المغرب	38.8	124	58.4	100
موريتانيا	31.6	133	37.9	132
جيبوتي	N/A	N/A	N/A	N/A
العراق	N/A	N/A	N/A	N/A

م	الدولة	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي
12	الكويت	42.9	117
13	موريتانيا	27.3	138
14	اليمن	25.1	139
15	القمر المتحدة	N/A	N/A
16	جيبوتي	N/A	N/A
17	العراق	N/A	N/A
18	ليبيا	N/A	N/A
19	فلسطين	N/A	N/A
20	الصومال	N/A	N/A
21	السودان	N/A	N/A
22	سوريا	N/A	N/A

الجدول (10) ترتيب الدول العربية في مؤشر التوجه المستقبلي للحكومة الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

وبالنسبة لرأس المال البشري، فقد ركز التقرير على محورين رئيسيين هما، القوة العاملة الحالية والقوى العاملة المستقبلية وتشمل ركيزة القوى العاملة الحالية المجالات التالية: تعليم القوى العاملة الحالية ومهارات القوى العاملة الحالية. ويقصد بالتعليم متوسط سنوات الدراسة في تعليم القوى العاملة الحالية، أما بالنسبة لمهارات القوى العاملة الحالية فهي تعني تقييم تدريب الموظفين، ومدى جودة التدريب المهني، ونوعية مهارات الخريجين، والمهارات الرقمية للسكان في سن العمل، وسهولة العثور على موظفين مهرة.

أما بالنسبة لركيزة القوى العاملة المستقبلية فقد شملت المجالات التالية: تعليم القوى العاملة المستقبلية والتي تشمل متوسط العمر

الدولة	مؤشر مهارات قوة العمل الحالية	الترتيب العالمي	مؤشر مهارات قوة العمل المستقبلية	الترتيب العالمي
قطر	69.2	11	82.4	6
الإمارات	67.7	15	65.9	48
السعودية	64.0	23	75.3	21
البحرين	62.7	28	73.0	25
عمان	60.0	34	81.1	8
الأردن	57.8	39	61.1	61
لبنان	57.8	40	74.4	22
الكويت	50.0	80	71.4	31
الجزائر	48.0	95	50.7	94
تونس	47.3	96	59.9	68
مصر	46.3	99	47.1	99
المغرب	45.6	105	42.0	109
موريتانيا	38.0	133	28.8	125
جيبوتي	-	-	-	-
العراق	-	-	-	-
ليبيا	-	-	-	-
فلسطين	-	-	-	-
الصومال	-	-	-	-
السودان	-	-	-	-
سوريا	-	-	-	-
اليمن	-	-	-	-

الجدول (12): ترتيب الدول العربية في مؤشر مهارات قوة العمل الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

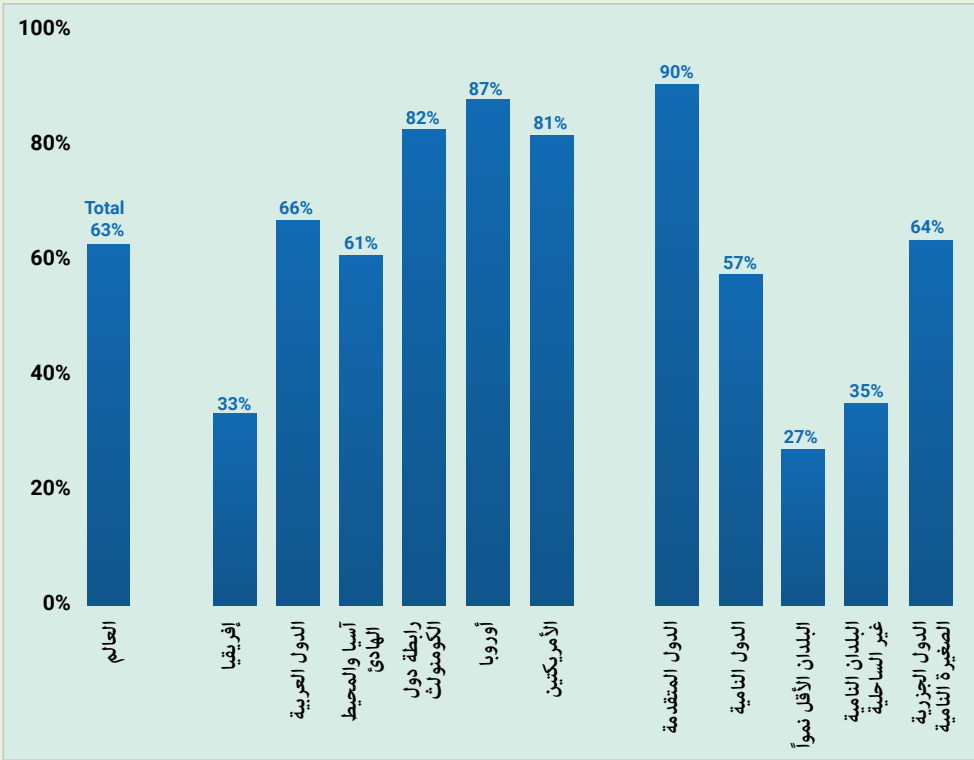
الدولة	مؤشر قوة العمل الحالية	الترتيب العالمي	مؤشر قوة العمل المستقبلية	الترتيب العالمي
ليبيا	N/A	N/A	N/A	N/A
فلسطين	N/A	N/A	N/A	N/A
الصومال	N/A	N/A	N/A	N/A
السودان	N/A	N/A	N/A	N/A
سوريا	N/A	N/A	N/A	N/A
اليمن	N/A	N/A	N/A	N/A

الجدول (11): ترتيب الدول العربية في مؤشر قوة العمل الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي

جميع أنحاء العالم بحلول عام 2025. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون لدى الدول النامية معدل انتشار لمستخدمي الإنترنت من النطاق العريض يبلغ 65 في المائة وأن تصل هذه النسبة في الدول الأقل نمواً إلى 35 في المائة على الأقل.

هذا وقد أظهرت أسواق النطاق العريض الثابت والمتنقل في العالم العربي نمواً على مدار السنوات الثلاث الماضية، حيث تجاوزت اشتراكات النطاق العريض المتنقل النشطة اشتراكات النطاق العريض الثابت.

كما يشير الشكل رقم (12) إلى أن مستخدمي الإنترنت في الدول النامية والأقل نمواً في العالم العربي أقل من المتوسط العالمي حيث تقع غالبية الدول العربية ضمن هذه المجموعات.



الشكل رقم (12): نسبة الافراد المستخدمين للإنترنت في عام 2021

شهدت المنطقة العربية على مدى السنوات الأربع الماضية نمواً مستمراً ولكن بطيئاً في معظم مجالات البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وذلك في مجال النفاذ إلى الخدمة وكذلك في استخدامها.

ووفقاً للاتحاد الدولي للاتصالات فإن نسبة تغطية الهاتف المحمول في المنطقة العربية، والتي تشير إلى النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون في مناطق تُغطيها شبكات الهاتف المحمول، تبلغ 95 في المائة، كما أن ما يزيد عن 90 في المائة من السكان باستطاعتهم الوصول لخدمات الجيل الثالث و61.9 في المائة بمقدورهم الوصول لخدمات الجيل الرابع.

هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت من 47.2 في المائة في عام 2017 إلى 54.6 في المائة في نهاية عام 2019 ثم إلى 66 بالمائة في عام 2021.

وعلى الرغم من تجاوز المنطقة العربية المتوسط العالمي لمستخدمي الإنترنت في عام 2021، إلا أنه يجب ملاحظة أن هذه الأرقام مرتبطة إلى حد كبير بالدول ذات الدخل المرتفع؛ أي دول مجلس التعاون الخليجي.

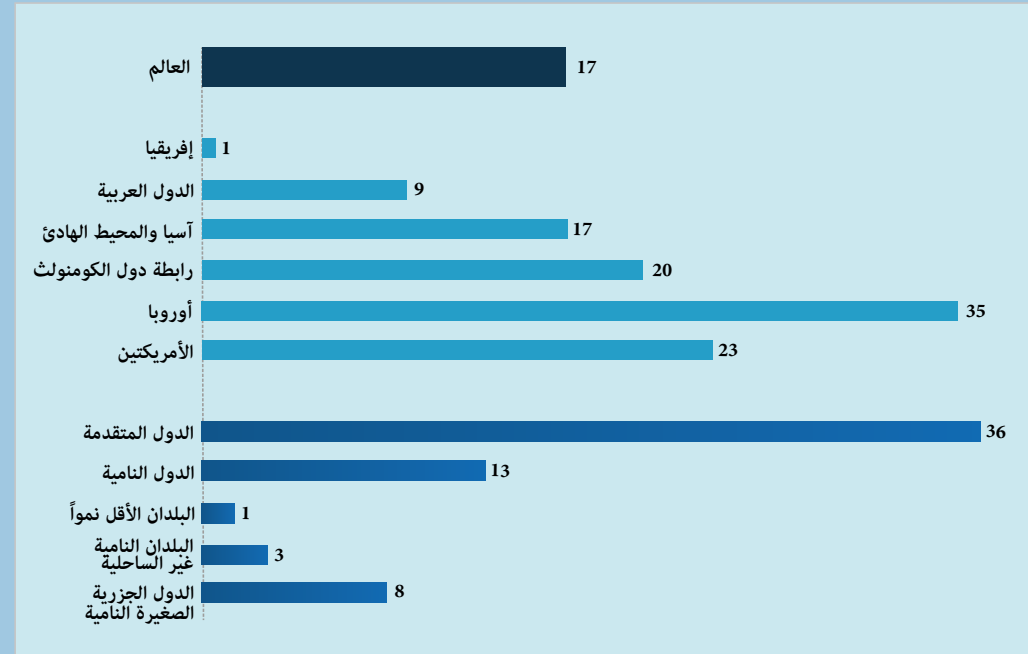
وتنقسم الدول في المنطقة العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث المستوى الاقتصادي، وهي دول مجلس التعاون الخليجي التي تقود المجموعة الأولى كدول متطورة للغاية. أما المجموعة الثانية وهي الدول الناشئة أو الدول النامية مثل: الأردن ومصر ولبنان وغيرها. وأخيراً المجموعة الثالثة وهي الدول الأقل نمواً مثل: السودان، والقمر المتحدة، والصومال وغيرها.

ويتمثل أحد أهداف لجنة النطاق العريض التابعة للأمم المتحدة في أن يصل نسبة مستخدمي الإنترنت من النطاق العريض إلى 75 في المائة في

5-3 النطاق العريض الثابت

تتسم المنطقة العربية بأنها واحدة من أدنى معدلات الاشتراك في النطاق العريض الثابت لكل 100 من السكان. وقد قدر الاتحاد الدولي للاتصالات مستوى انتشار النطاق العريض الثابت بـ 9.0 اشتراكات لكل 100 من السكان في المنطقة العربية في عام 2020، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 17 اشتراكاً لكل 100 من السكان. و جدير بالذكر أن الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية هما الدولتان الوحيدتان في المنطقة اللتان تجاوزتا المتوسط العالمي.

كما يوضح الشكل رقم (13)، بأن ما يقرب من 73 في المائة من دول العالم العربي لديها معدل انتشار للنطاق العريض الثابت يقل عن 10 في المائة.



الشكل رقم (13): النطاق العريض الثابت وفقاً لأقاليم العالم

وتعد القدرة على تحمل أسعار خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحدي كبير بالنسبة للعديد من الدول العربية، حيث تواجه الدول منخفضة الدخل صعوبة أكبر بسبب مستوى الدخل القومي الإجمالي لديها مقارنة بسعر النطاق العريض المتنقل والثابت، مما يفرض قيوداً أكبر على النفاذ إلى خدمات الإنترنت.

ووفقاً لبيانات البنك الدولي، بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لدول المنطقة حوالي 12,300 دولار أمريكي، بما في ذلك دول مجلس التعاون الخليجي ذات الدخل المرتفع. وباستبعاد دول مجلس التعاون الخليجي، يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حوالي 3,782 دولار أمريكي. وهذا يعني أن معظم المواطنين في المنطقة العربية، باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، يكسبون ما يقرب من 15 دولاراً في اليوم.

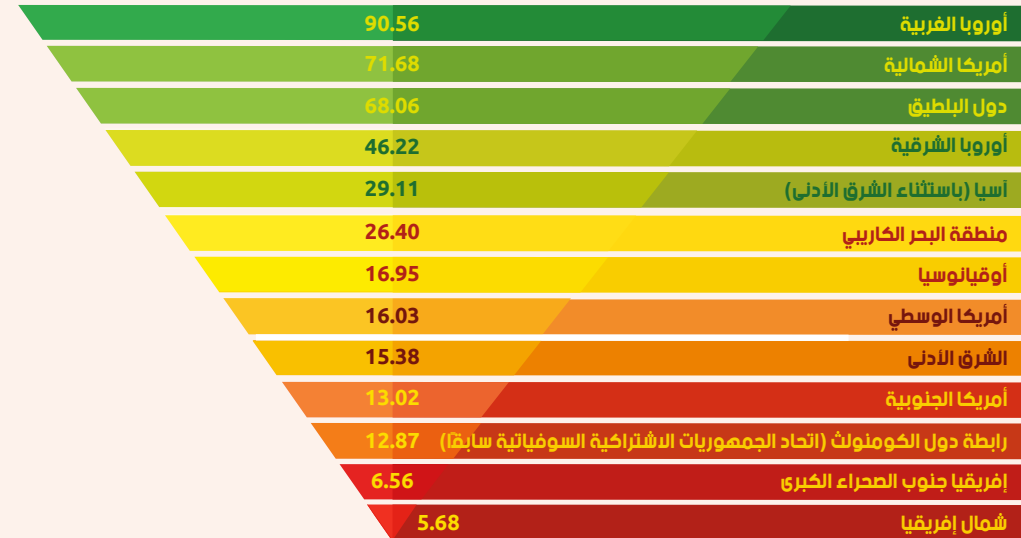


الشكل رقم (14): مشتركى النطاق العريض الثابت لكل 100 من السكان في الدول العربية عن عام 2019، ومعدل النمو المركب (2015-2019)

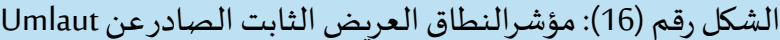
في الشكل رقم 15 أعلاه، يمثل الشرق الأدنى دول الشرق الأوسط. أما بالنسبة لدول شمال أفريقيا والتي تتكون من الجزائر ومصر وليبيا وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان وتونس، لديها أدنى نسبة انتشار للنطاق العريض للإنترنت.

ويقوم مؤشر (Umlaut) للنطاق العريض الثابت بتقييم مقدمي خدمات الإنترنت من خلال تقييم أداء المستخدم النهائي من خلال الأجهزة المتصلة بخدمة الإنترنت الثابت عبر شبكة الواي فاي. ويتم حساب هذه القيمة بناءً على سرعات تنزيل وتحميل البيانات على الشبكة والزمن المتوقع لرحلة العودة. كما يوفر وسيلة لمراعاة التوزيع الجغرافي المختلف للبيانات من مختلف مزودي خدمات الإنترنت لضمان مقارنة عادلة. وقد حصلت سويسرا على أعلى درجة في هذا المؤشر (980)، بينما حصلت اليمن على أدنى درجة (25) بناءً على قيمة المؤشر الإجمالية (1000 نقطة).

ولا يزال توافر السعة الدولية للإنترنت يمثل مجالاً مهماً للسياسات وللاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما بعد ظهور الكم المتزايد من التطبيقات كثيفة البيانات والخدمات المعتمدة على الحوسبة السحابية والأعداد المتزايدة لمستخدمي الإنترنت الراغبين في خدمات اتصال دولية أفضل. وقد تضاعف إجمالي السعة الدولية للإنترنت تقريباً خلال السنوات الثلاث الماضية من 13 تيرابيت / ثانية في عام 2017 إلى 24 تيرابيت / ثانية في عام 2020. وعلى مستوى المستخدم الفرد، بلغ متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من السعة الدولية للإنترنت 101 كيلوبايت / ثانية في عام 2019، مقارنة بـ 131.3 كيلوبايت / ثانية لكل مستخدم على مستوى العالم.



الشكل رقم (15): النطاق العريض لكل 100 من السكان



التوزيع الإقليمي للنطاق العريض الثابت على الدول العربية وفقاً لتقرير Umlaut

الترتيب على المستوى العربي	الدولة	قيمة المؤشر (1000 نقطة)	الترتيب العالمي
1	الأردن	912	18
2	البحرين	863	33
3	عمان	785	48
4	الإمارات	737	56
5	الكويت	736	57
6	قطر	673	72
7	السعودية	595	81
8	لبنان	540	93
9	المغرب	478	100
10	مصر	438	105
11	تونس	425	108
12	ليبيا	389	110
13	العراق	227	125
14	الجزائر	146	131
15	موريتانيا	99	132
16	اليمن	25	134
17	القمر المتحدة	N/A	N/A
17	جيبوتي	N/A	N/A
17	فلسطين	N/A	N/A
17	الصومال	N/A	N/A
17	سوريا	N/A	N/A
17	السودان	N/A	N/A

الجدول (13): تقرير النطاق العريض الثابت في الدول العربية

6-3 الفجوة بين الجنسين

بالإضافة إلى ماسبق، فإن المنطقة العربية يوجد فيها ثاني أعلى فجوة رقمية بين الجنسين فيما يتعلق بمؤشرات النفاذ واستخدام الإنترنت، وذلك في ظل وجود فجوة أكبر في المنطقة الإفريقية فقط. وإذا استبعدنا دول مجلس التعاون الخليجي، فستكون الفجوة بين الجنسين أكبر بين باقي الدول، خاصةً عندما ننظر إلى الدول الأقل نمواً في العالم العربي.

إلى جانب التكلفة الاجتماعية، فإن استبعاد النساء من المشاركة في الاقتصاد الرقمي يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة على الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، فوفقاً لتحالف الإنترنت (A4AI)، فإنه على مدار العقد الماضي، خسرت الدول ذات الدخل المنخفض وذات الدخل المتوسط ما يقرب من 1 تريليون دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي بسبب الفجوة بين الجنسين في استخدام الإنترنت.

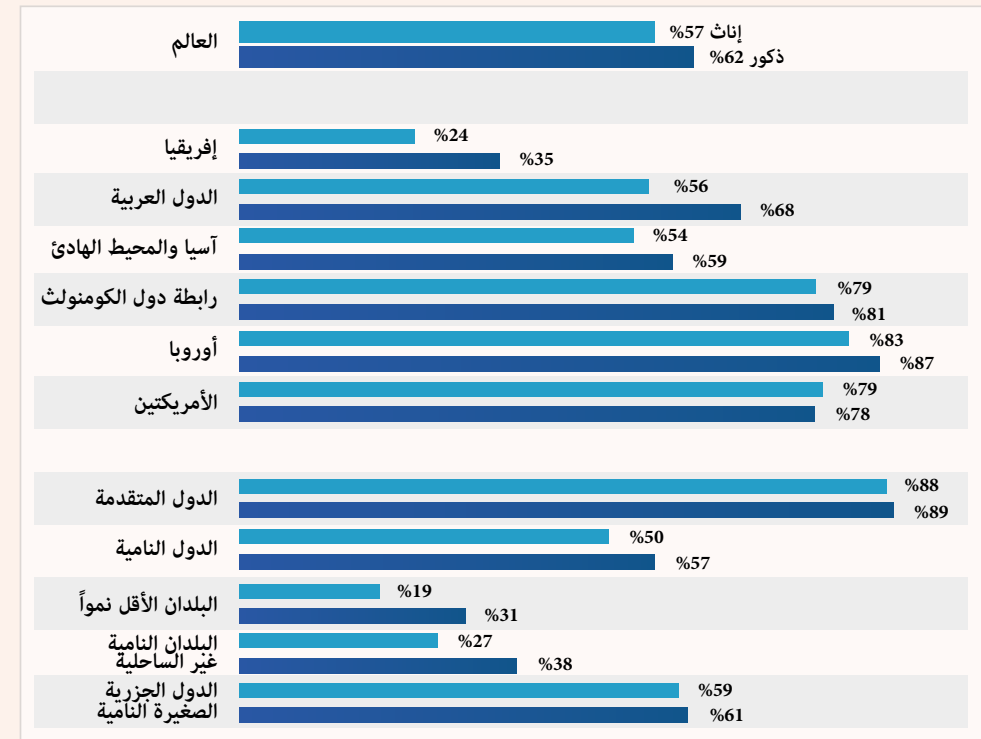
واستناداً إلى النسب الحالية للضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول، تمثل هذه الخسارة ما يقدر بنحو 24.7 مليار دولار من عائدات الضرائب المعدومة في عام 2020. وجدير بالذكر أن معظم دول العالم العربي تقع في فئة الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل.

كما يشير الشكل رقم (17) أن الفجوة بين الجنسين منخفضة بشكل واضح في الاقتصادات المتقدمة، نظراً لقدرة هذه الاقتصادات على توفير نفاذ عادل للخدمات لجميع مواطنيها.

جعل النفاذ للإنترنت متاحاً وبأسعار معقولة؛ تعزيز المحتوى المحلي ذي الصلة؛ وتضمين أهداف واضحة تخلق الثقة في السياسات.

ومازال هناك العديد من المعوقات الموجودة حالياً على شبكة الإنترنت والتي يمكن أن تؤدي إلى اتساع الفجوة بين الجنسين، منها القدرة على تحمل أسعار خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (تكلفة النفاذ للإنترنت)، حيث أن معظم الدول النامية والأقل نمواً تتسم بانخفاض متوسط دخل الفرد فيها. وتجدر الإشارة إلى أن لجنة النطاق العريض التابعة للأمم المتحدة حددت هدفاً يتمثل في جعل خدمات النطاق العريض الأولية منخفضة التكلفة في الدول النامية لتصبح أقل من 2 في المائة من متوسط الدخل القومي الشهري للفرد بحلول عام 2025.

التحديات التي تعوق امتلاك جهاز محمول أو استخدام الإنترنت أو التعبير عن النفس.	الحقوق حماية وتحسين حقوق الانسان على شبكة الانترنت
- تطبيق قانون حماية البيانات يحافظ ويحترم خصوصية المستخدمين - تحديث قانون حماية المستهلك لبناء الثقة في المنصات والأسواق الإلكترونية	
- تقليص الفجوة التعليمية ودعم تعليم الاطفال في مرحلة الإبتدائي والثانوي بالمجان - دمج المهارات الرقمية في المناهج التعليمية - جذب المرأة للعمل كمدرسين وأساتذة في مجال العلوم والتكنولوجيا	التعليم تمكين الافراد وخاصة المرأة بالمهارات المطلوبة للنفاذ واستخدام الانترنت
- تخفيض تكلفة النفاذ من خلال سياسات استراتيجية - تحديث الخطة القومية للنطاق العريض واستراتيجية الخدمة الشاملة متضمنة جزء خاص لدعم المرأة - تضمين المرأة كمعيار لتقييم مشروعات صندوق الخدمة الشاملة للنفاذ	النفاذ إلى الإنترنت بأسعار مناسبة أو مجاناً
- دعم بناء محتوى على المستوى المحلي من خلال صندوق الخدمة الشاملة - وضع اولوية لبناء محتوى باللغات المحلية وكذلك	المحتوى تأكيد توفير وتمكين المرأة بمحتوى مناسب للاستخدام

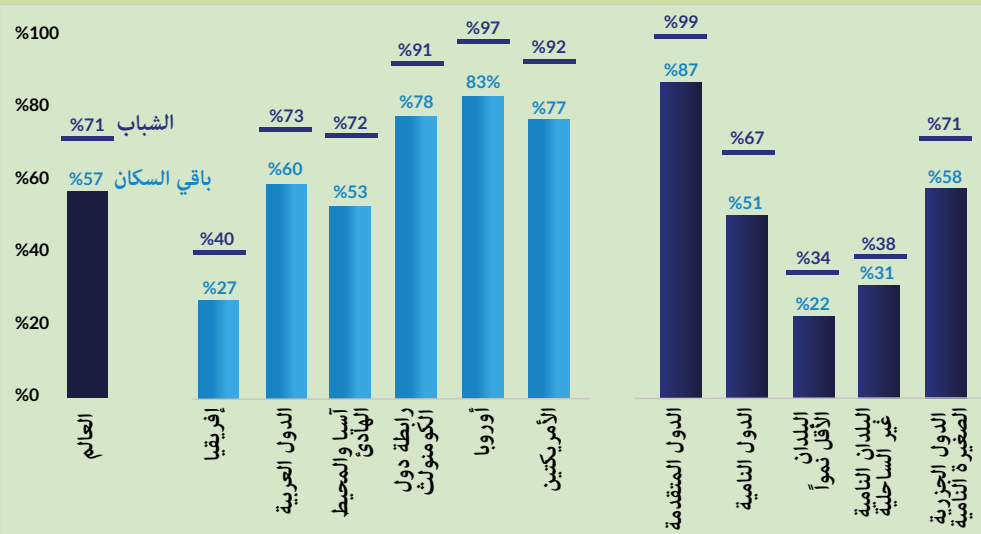


الشكل رقم (17): الفجوة بين الذكور والاناث في النفاذ وفي استخدام الانترنت

ويعرض الجدول رقم (14) أدناه السياسات الاستراتيجية للاقتصاد الرقمي الشامل والتي يمكن استخدامها في المنطقة العربية من أجل تقليص الفجوة بين الجنسين. وجدير بالذكر أن معظم دول مجلس التعاون الخليجي نجحت في تقليص الفجوة بين الجنسين بشكل كبير واستخدمت مبادئ إطار (RE-ACT) والتي تعنى (الحقوق والتعليم والنفاذ والمحتوى والأهداف) في التنفيذ.

ويحدد إطار (REACT)، الذي طورته المؤسسة العالمية (Web Foundations)، خمس ركائز أساسية تمنح صانعي القرار طريقة لتطوير سياسات شاملة لتعزيز إدماج المرأة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال: الحقوق والتعليم والنفاذ والمحتوى والأهداف. كما يوصي الإطار بأن استراتيجية النطاق العريض الفعالة يجب أن تشمل سياسات تضمن حقوق المرأة والفتيات؛ على سبيل المثال توفير المهارات والتدريب للجميع؛

يمكن أن يحسن آفاق التنمية في هذه المناطق.



ملحوظة: الشباب يعني الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً الذين يستخدمون الإنترنت كنسبة مئوية من إجمالي السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً. إعادة تعيين السكان تعني الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 عاماً أو أكبر من 24 عاماً كنسبة مئوية من السكان المعنيين.

محتوى رقمي يساعد على تخفيض الأمية والمشاركة في الاقتصاد الرقمي	
• توفير معلومات بالمجان للمرأة والفتيات عن موضوعات تهمهم شاملة معلومات عن الصحة والحقوق القانونية والخدمات المالية الرقمية	
• وضع أهداف محددة شاملة ومؤشرات واضحة عن النفاذ وموزعة وفقاً للنوع	
• جمع بيانات بصورة منتظمة لمتابعة التقدم ومتابعة الفجوات الناشئة	
• إتاحة الأهداف والبيانات لشركاء اخرين لضمهم ولخلق الثقة	
الأهداف	
وضع اهداف محددة لقياس مدى تحقيق المساواة للمرأة	

الجدول رقم (14): السياسات الاستراتيجية لتحقيق اقتصاد رقمي شامل للجميع

7-3 الشباب والمهارات الرقمية

في عام 2020، كان 71 بالمائة من شباب العالم (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاماً) يستخدمون الإنترنت مقارنة بنسبة 57 بالمائة من الفئات العمرية الأخرى. وعلى المستوى العالمي، فإن الشباب هم الأكثر احتمالية للاتصال بالإنترنت بنسبة تبلغ 1.24 مرة مقارنة بباقي السكان.

بالنسبة للدول المتقدمة، بلغت نسبة السكان المتصلون بالإنترنت 90 في المائة، حيث كانت هذه النسبة أقل بـ (1.14) مرة. في حين الدول النامية، بلغت 1.32 مرة، وفي الدول الأقل نمواً بلغت 1.53 مرة، حيث كانت نسبة الشباب المتصلين بشبكة الإنترنت تصل إلى 34 في المائة مقارنة بـ 22 في المائة فقط لبقية السكان.

وجدير بالذكر أن نسب اتصال الشباب بشبكة الإنترنت تدعو للتفائل وخاصة في المناطق التي تتركز الخصائص الديموغرافية فيها نحو الشباب، مثل الدول الأقل نمواً والتي يقل عمر نصف السكان فيها عن 20 عاماً. هذا يعني أن القوى العاملة ستصبح أكثر ارتباطاً وأكثر ذكاءً في استخدام التكنولوجيا مع انضمام جيل الشباب إلى صفوفها. وهذا بدوره

الشكل رقم (18): استخدام الانترنت مقارنة بين الشباب وباقي فئات المجتمع

من الضروري امتلاك شباب المنطقة العربية مجموعة من المهارات الجديدة التي يتطلبها التحول إلى الاقتصاد الرقمي، حيث ستجعلهم هذه المهارات الجديدة أكثر قابلية للتوظيف وأكثر استعداداً للنجاح في عصر الاقتصاد الرقمي. ومن ثم فإنه مع وجود هذه المهارات الجديدة يصبح دور الحكومات هو خلق بيئة اقتصادية مواتية لإتاحة الفرصة لرواد الأعمال والشركات والمجتمعات المدنية للانطلاق والازدهار.

وما لم تكن الحكومات العربية قادرة على خلق بيئة مواتية، فإن هؤلاء الأفراد الذين تم محو أميتهم الرقمية حديثاً سيجدون طرقاً لمغادرة بلادهم من أجل حياة أفضل، الأمر الذي سيؤدي إلى هجرة العقول من هذه الدول. وسيؤدي فقدان أفضل وأذكى العقول لدى هذه الدول إلى استمرار أنماط الإدارة الضعيفة، والمزيد من البطالة، وزيادة الفجوة الرقمية، وسيترتب عليه حدوث ركود اقتصادي لهذه الدول.



الشكل رقم (19) المهارات المطلوبة للتحويل إلى الاقتصاد الرقمي أمثلة للمهارات المطلوبة للقرن الـ 21

الجدير بالذكر، أن أحد أهداف لجنة النطاق العريض التابعة للأمم المتحدة يتمثل في أن يصل 60 في المائة من الشباب والبالغين إلى حد أدنى من الكفاءة في المهارات الرقمية المستدامة بحلول عام 2025.

ومن المهم لأنظمة التعليم في المنطقة العربية أن تدمج هذه المهارات الجديدة في مناهجها التعليمية لأن الابتكار والإبداع أهم بكثير من أساليب التعليم التقليدية المعتمدة على الحفظ والتلقين. ويجب أن يكون الأطفال قادرين على التعلم في بيئة تتسم بالمرونة من أجل تعزيز التفكير المعرفي والتفكير النقدي والابتكار وحل المشكلات. هذه هي المعايير التي يبحث عنها أصحاب العمل، خاصة عندما يتم استبدال معظم الوظائف المتكررة كثيفة العمالة بآلات تستخدم مستوى معيناً من الذكاء الاصطناعي.



الفصل الرابع

أداء الدول العربية

وفقاً للركائز

4

1-4 الركيزة الأولى - المؤسسات

تجسد ركيزة المؤسسات الاستقرار والبيئة التنظيمية والحوكمة في أي دولة. ويكون دور الحكومات في هذه الحالة هو بناء الإطار المؤسسي السليم الذي يعزز روح المبادرة، والنمو الاقتصادي، وسيادة القانون، وتحسين نوعية حياة المواطنين ومعيشتهم، حيث يؤدي ذلك بالتبعية إلى جذب الاستثمار وتعزيز الابتكار وإبداع القطاعات الاقتصادية، وخاصة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

• ويشمل مؤشر البيئة السياسية مؤشرين فرعيين: أحدهما يعكس تصور احتمالية زعزعة استقرار الحكومة، والآخر يعكس جودة الخدمات العامة والمدنية، وصياغة السياسات وتنفيذها.

• ويشمل مؤشر البيئة التنظيمية مؤشرين فرعيين آخرين يهدفان إلى قياس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات متسقة تعزز نمو القطاع الخاص وتقييم مدى تطبيق سيادة القانون (علي سبيل المثال إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم).

• ويعكس مؤشر سهولة ممارسة الأعمال معيار لقياس وضع الاقتصاد بالنسبة لأفضل الممارسات التنظيمية. وتجمع قيمة المؤشر النهائية مؤشرات ووحدات قياس مختلفة مثل الوقت المستغرق في إجراءات بدء شركة جديدة أو إجراءات نقل الملكية.

الترتيب	الدولة	القيمة
1	الإمارات	85.69
2	البحرين	74.14
3	قطر	71.92
4	الأردن	70.39
5	عمان	66.45
6	المغرب	65.60
7	السعودية	65.40
8	تونس	63.15
9	الكويت	62.51
10	لبنان	53.31
11	مصر	50.82
12	الجزائر	50.15
13	جيبوتي	44.18
14	موريتانيا	40.01
15	القمر المتحدة	38.78
16	السودان	37.59
17	العراق	37.55
18	سوريا	36.52
19	اليمن	33.12
20	ليبيا	32.94
21	الصومال	28.07
22	فلسطين	27.68

الجدول رقم (15): أداء الدول العربية - المؤسسات

تجسد هذه الركيزة البنية التحتية الملموسة لقطاع النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات اللوجستية، وشبكات تكنولوجيا المعلومات في بلد ما، حيث يساعد وجود شبكة اتصالات قوية على النفاذ إلى الأسواق والسلع والخدمات التي لم يكن الوصول إليها سابقاً أمراً سهلاً.

ويوفر ذلك فرصاً للشركات العربية لبيع السلع والخدمات إقليمياً وعالمياً. وتسمح شبكة البنية التحتية الممتازة بمزيد من التجارة والاستثمار والإنتاجية والوصول إلى المعرفة والمهارات وإمكانيات التواصل، مما يسمح بتكافؤ الفرص لكل من الشركات والأفراد. وينتج عن هذا نمو اقتصادي على مستوى الدولة والإقليم وعلى المستوى العالمي.

وتتضمن ركيزة البنية التحتية أربعة مؤشرات فرعية طورتهما منظمات دولية مثل الكتاب السنوي للإحصاء للاتحاد الدولي للاتصالات - مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات / مؤشرات النفاذ إلى خدمات الاتصالات، و مؤشرات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومشاركة المواطنين عبر الإنترنت، والأداء اللوجستي.

• النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: يعد قياس النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها من قبل الأسر والأفراد أمراً أساسياً لرصد تقدم الدول نحو التحول إلى مجتمع المعلومات.

ويتم إنتاج إحصاءات الأسر والأفراد حول النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها بشكل أساسي من قبل المكاتب

الإحصائية الوطنية (باستخدام استبيانات الأسر التقليدية). ويمكن تصنيفها على نطاق واسع على أنها دراسات استقصائية للأسر إما لقياس النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها أو الاستبيانات التي تتضمن بعض الأسئلة النمطية حول النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وتعتبر مكاتب الإحصاء الوطنية هي الجهات الموثوقة لبيانات مسح الأسر والأفراد.

• تكوين رأس المال الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يتم التعبير عنه بأنه نسبة إجمالي الاستثمار بالأسعار الجارية بالعملة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويُقاس الاستثمار أو تكوين رأس المال الإجمالي بالقيمة الإجمالية لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي والتغيرات في المخزون والحياسة ناقصاً التصرف في الأشياء الثمينة لوحدة أوقطاع وفقاً لنظام الحسابات القومية.

• الأداء اللوجستي: يعتبر معيار لمساعدة الدول على تحديد الفرص والتحديات التي يواجهونها في مجال الخدمات اللوجستية التجارية وما يمكنهم القيام به لتحسين أدائهم.

3-4 الركيزة الثالثة - القوى العاملة

يعد مستوى التعليم المتميز والمهارات والإبداع والنشاط البحثي وعدم التمييز في التعليم والمعرفة بين الفتيات والأولاد، والأقليات العرقية والتحيز الديني واختلاف الأجناس داخل الدولة من المؤشرات الرئيسية لوجود قوى عاملة قوية ومتنوعة، مما يؤدي في النهاية إلى تقدم مستوى أداء الدولة. وتقيس هذه الركيزة جودة رأس المال البشري للدول، وتتكون من ثلاثة مؤشرات رئيسية:

• **القوى العاملة الحالية:** وهي تحلل مدى قدرة القوى العاملة في دولة ما على تلبية احتياجات الاقتصاد التنافسي، من خلال التركيز على: متوسط سنوات الدراسة، ومدى تدريب الموظفين، وجودة التدريب المهني، ومجموعة مهارات الخريجين، والمهارات الرقمية بين السكان في سن العمل، وسهولة العثور على الموظفين المهرة.

• **القوى العاملة المستقبلية:** وهي تحلل مدى جودة وضع القوى العاملة المستقبلية في دولة ما لتلبية احتياجات الاقتصاد التنافسي، من خلال التركيز على: متوسط العمر المتوقع في المدرسة، والتفكير النقدي في أسلوب التدريس، ونسبة التلاميذ إلى المعلمين في التعليم الابتدائي.

• **تنوع القوى العاملة:** إلى أي مدى تمتلك الدول قوى عاملة متنوعة (على سبيل المثال من حيث المساواة بين النوع والعرق والدين، ومدى امتلاك الدولة للمهارات المتقدمة والمعارف البشرية). وهذا يضمن مراعاة وجهات النظر والآراء المختلفة في عملية صنع القرار داخل الحكومة والقطاع الخاص.

الترتيب	الدولة	القيمة
1	الإمارات	71.83
2	قطر	65.51
3	السعودية	57.55
4	البحرين	57.38
5	عمان	56.38
6	الكويت	52.45
7	الجزائر	42.33
8	المغرب	41.68
9	مصر	39.25
10	تونس	37.48
11	الأردن	36.48
12	لبنان	35.92
13	اليمن	13.50
14	جيبوتي	12.83
15	العراق	12.83
16	ليبيا	12.83
17	موريتانيا	12.83
18	فلسطين	12.83
19	الصومال	12.83
20	السودان	12.83
21	سوريا	12.83
22	القمر المتحدة	12.83

الجدول رقم (16): أداء الدول العربية – البنية التحتية

4-4 الركيزة الرابعة - الحكومة الرقمية

تستخدم ركيزة الحكومة الرقمية لقياس مدى استعداد المؤسسات الحكومية وقدرتها على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة واعتبار الفرد هو المحور الرئيسي للتنمية. وتستلزم عملية التحول الرقمي التكامل والتعاون التام بين الحكومة وشركات القطاع الخاص والمجتمع المدني.

كما تُستخدم هذه الركيزة لقياس مستوى البنية التحتية الحالية ورأس المال البشري في الدول. ويعتبر الاستعداد الرقمي لأي دولة ما أمراً بالغ الأهمية للمسؤولين الحكوميين وصانعي السياسات والباحثين وممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص لفهم التحديات التي يجب التغلب عليها والفرص المتاحة التي يجب أن يتم الاستفادة منها بشكل كامل من أجل تعزيز القدرة على تقديم السلع والخدمات للعامة.

تتكون ركيزة الحكومة الرقمية بشكل أساسي من ثلاثة مؤشرات رئيسية:

- مؤشر البنية التحتية للاتصالات (TII)
- مؤشر رأس المال البشري (HCI)
- مؤشر الخدمات الإلكترونية (OSI)

وتساعد هذه الركيزة علي تتبع التقدم الذي تحقق في التحول الرقمي، بما يتماشى مع التكنولوجيات الحديثة المبتكرة الموجودة اليوم، ومن خلال مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية EGD من الأمم المتحدة والذي يقيم تطور الحكومة الرقمية على المستوى الوطني.

الترتيب	الدولة	القيمة
1	قطر	77.51
2	السعودية	76.97
3	عمان	76.15
4	الإمارات	74.64
5	البحرين	72.23
6	الأردن	66.85
7	لبنان	66.28
8	الكويت	64.44
9	مصر	59.33
10	تونس	58.04
11	المغرب	51.79
12	الجزائر	51.73
13	موريتانيا	40.71
14	اليمن	40.68
15	القمر المتحدة	35.17
16	العراق	35.17
17	ليبيا	35.17
18	فلسطين	35.17
19	الصومال	35.17
20	السودان	35.17
21	سوريا	35.17
22	جيبوتي	35.17

الجدول رقم (17): أداء الدول العربية – القوى العاملة

الترتيب	الدولة	القيمة
19	القمر المتحدة	20.05
20	جيبوتي	20.05
21	الصومال	20.05
22	فلسطين	20.05

الجدول رقم (18): أداء الدول العربية – الحكومة الرقمية

5-4 الركيزة الخامسة - الابتكار

تتمثل إحدى المشكلات الرئيسية التي يواجهها العالم العربي في الافتقار إلى قطاع إنتاجي يلعب دوراً حيوياً في تعزيز الابتكار والإبداع. وذلك لأن المنطقة العربية غالباً ما تكون مستهلكاً لسلع وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدلاً من القيام بإنتاجها وذلك باستثناء الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في ظل الإصلاحات الهيكلية الجديدة التي تقوم بها.

وترجع أحد الأسباب الرئيسية في ذلك هو وجود نظام قانوني متقدم وغير مرن في العديد من الدول العربية لم يعد بمقدوره خلق بيئة جاذبة للاستثمار، وأضعف من قدرات الابتكار في المنطقة العربية.

وعليه فإن نقطة البداية هي تشجيع الاستثمارات في الشركات الصغيرة والمتوسطة، حيث سيؤدي ذلك إلى تعزيز القطاع الإنتاجي وخلق فرص عمل. ولم يعد الاقتصاد الريعي القائم على الترخيص، وعلى القطاع العام المتضخم وغير الفعال قادراً على خلق وظائف كافية أو توفير دخل لائق لعدد كبير من السكان.

ويتصف مؤشر تنمية الحكومة الرقمية للأمم المتحدة بأنه مؤشر مركب يعتمد على المتوسط لثلاثة مؤشرات معيارية. الثالث مستمد من مؤشر البنية التحتية للاتصالات (استناداً إلى البيانات المقدمة من الاتحاد الدولي للاتصالات)، وثالث من مؤشر رأس المال البشري (استناداً إلى البيانات المقدمة من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو)، وثالث من مؤشر الخدمات الإلكترونية.

الترتيب	الدولة	القيمة
1	الإمارات	85.55
2	البحرين	82.13
3	السعودية	80.24
4	الكويت	79.13
5	عمان	77.49
6	قطر	71.73
7	تونس	65.26
8	المغرب	57.29
9	مصر	55.27
10	الأردن	53.09
11	الجزائر	51.73
12	لبنان	49.55
13	اليمن	30.45
14	موريتانيا	28.20
15	سوريا	20.05
16	العراق	20.05
17	ليبيا	20.05
18	السودان	20.05

ولهذا يحتاج العالم العربي إلى قطاع إنتاجي قوي، فهناك الكثير من الفرص يمكن الاستفادة منها. كما يمكن أن تكون العمالة الرخيصة نسبياً عنصراً جذاباً لتشجيع الاستثمار في مجال التصنيع، وبالتالي تتضاعف الاستثمارات في الصناعات الأكثر تطوراً. وتجدر الإشارة إلى أن التحرك نحو الصناعات المتطورة يتطلب، من جهة، إلى بيئة تكون مواتية للابتكار، ومن جهة أخرى، يدعمها كل من القطاعين العام والخاص. يستوجب ذلك وجود تعاون أكبر بين الحكومات العربية والقطاع الخاص ورواد الأعمال لتحقيق التكامل وللاستثمار في البحث والتطوير في القطاعات الاقتصادية الرئيسية (كالزراعة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصحة، والتصنيع، والشركات الصغيرة والمتوسطة، والسلع والخدمات المبتكرة).

ويمكن للجامعات أيضاً أن تلعب دوراً حيوياً في هذا المضمار من خلال العمل على دعم جهود البحوث العلمية عالية الجودة والتي يمكن أن يكون لها تأثيراً مباشراً على الاقتصاد. ويعد توفير رأس المال أمراً حاسماً لتعزيز الابتكار، وبالتالي، فإنه يجب على القطاعين العام والخاص القيام بتوفير الميزانيات المالية اللازمة للبحث والتطوير.

يتم تقييم النظم البيئية للابتكار باستخدام مؤشرات مثل جودة المؤسسات العلمية وإنفاق الشركات على البحث والتطوير وقدرة الشركات على الابتكار. ومؤشرات "الابتكار" الرئيسية هي كالتالي:

- التوجه المستقبلي للحكومة
- التعاون بين جميع أطراف أصحاب المصلحة
- نشر الأبحاث العلمية
- براءات الاختراع
- نفقات البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
- ثقافة ريادة الأعمال

الترتيب	الدولة	القيمة
1	الإمارات	63.94
2	السعودية	61.37
3	قطر	61.21
4	الأردن	49.93
5	البحرين	49.33
6	مصر	48.67
7	عمان	48.58
8	المغرب	46.48
9	لبنان	45.96
10	الكويت	45.81
11	تونس	44.66
12	الجزائر	43.54
13	اليمن	31.16
14	موريتانيا	29.76
15	العراق	27.34
16	ليبيا	27.34
17	فلسطين	27.34
18	جيبوتي	27.34
19	الصومال	27.34
20	السودان	27.34
21	سوريا	27.34
22	القمر المتحدة	27.34

الجدول رقم (19): أداء الدول العربية - الابتكار

تستند ركيزة المعرفة والتكنولوجيا على قدرة المهن المختلفة على الوصول بسهولة إلى التكنولوجيات الناشئة سواء في العمل أو في المنزل. وتقوم هذه الركيزة بقياس جودة أنظمة الإدارة الخاصة بإدارة الشركات والأعمال والامتثال لمعايير الجودة، مما يضمن رضا المتعاملين عن السلع والخدمات التي تقدمها الحكومة.

مؤشرات "المعرفة والتكنولوجيا" هي كالتالي:

- شهادات الجودة / ISO 9001 / مليار دولار من إجمالي الناتج المحلي.
- الإنفاق على البرمجيات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنسبة من إجمالي حجم التجارة.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على إنشاء نماذج جديدة للشركات والمؤسسات.

كما تقوم ركيزة المعرفة والتكنولوجيا بقياس إمكانية بناء المعرفة وقياس تأثير نشرها. وتقوم أيضاً بقياس معدل استيعاب الدول في استخدامها للتكنولوجيات الناشئة والرقمية. حيث أظهرت الركيزة أن المنطقة العربية تتحرك بمعدلات استيعاب متميزة وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل مرتفع لاستخدام التكنولوجيات الناشئة والرقمية.

وفي الوقت الذي تجتهد فيه الدول متوسطة الدخل للتحويل إلى الاقتصاد الرقمي، نجد أن الدول الأقل نمواً في المنطقة ليست مستعدة لاستيعاب وتطبيق بعض التكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، وأجهزة استشعار جمع البيانات، وتحليل البيانات، وتقنيات البلوكشين وغيرها من الأدوات والخدمات الرقمية.

وبالتالي لا ترى معظم شركات الاستثمار الكبرى والحكومة عائداً كافياً على استثماراتها في هذه الدول، ولذلك نادراً ماتضخ استثمارات فيها. وهو الأمر الذي يؤدي إلى تأخر التنمية في هذه الدول وإلى هجرة المواهب منها بحثاً عن تحقيق النجاح في مكان آخر. ويؤدي هذا الاستنزاف المحتمل للعقول إلى استفادة الدول المتقدمة من هجرة المواهب إليها من الدول الأقل نمواً. الأمر الذي لا يؤدي في النهاية إلا لتفاقم الحالة الاقتصادية في الدول الأقل نمواً.

الترتيب	الدولة	القيمة
1	الكويت	33.00
2	الإمارات	28.35
3	البحرين	28.05
4	المغرب	25.00
5	قطر	23.67
6	تونس	21.38
7	لبنان	21.14
8	السعودية	20.85
9	مصر	20.66
10	الأردن	19.90
11	عمان	19.48
12	الجزائر	14.05
13	اليمن	8.57
14	العراق	6.52
15	جيبوتي	6.52
16	ليبيا	6.52
17	الصومال	6.52

الترتيب	الدولة	القيمة
18	فلسطين	6.52
19	موريتانيا	6.52
20	القمر المتحدة	6.52
21	سوريا	6.52
22	السودان	6.52

الجدول رقم (20): أداء الدول العربية – المعرفة والتكنولوجيا

7-4 الركيزة السابعة - قوى السوق

إن توفر الخدمات المالية والائتمانية والوصول العادل إليها، ووجود بيئة تتسم بالشفافية تدعم الاستثمار، والقدرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية، والمنافسة، واللوائح التنظيمية المناسبة، وحجم السوق، كل ذلك يعتبر أمور ضرورية وهامة لازدهار الشركات والتشجيع على الابتكار.

وتتكون ركيزة قوى السوق من ثلاثة مؤشرات تتمحور حول شروط السوق وإجمالي المعاملات:

- المؤشر الأول يقوم بقياس سهولة الحصول على الائتمان
- يتضمن المؤشر الثاني سهولة حماية صغار المستثمرين
- أما المؤشر الأخير فيتناول المنافسة على المستوى المحلي

الترتيب	الدولة	القيمة
1	الإمارات	73.67
2	الأردن	73.67
3	السعودية	73.60
4	مصر	64.90
5	البحرين	63.70
6	المغرب	60.73
7	تونس	59.00
8	الكويت	55.67
9	لبنان	54.33
10	عمان	52.40
11	قطر	46.20
12	الجزائر	28.33
13	جيبوتي	27.36
14	اليمن	25.47
15	العراق	22.29
16	ليبيا	22.29
17	موريتانيا	22.29
18	فلسطين	22.29
19	الصومال	22.29
20	السودان	22.29
21	سوريا	22.29
22	القمر المتحدة	22.29

الجدول رقم (21): أداء الدول العربية – قوى السوق

8-4 الركيزة الثامنة - نمو سوق المال

لكي تحقق أسواق المال في المنطقة العربية أهدافها، يجب إتاحة رؤوس الأموال بصورة عادلة ومنصفة، والعمل على محو الأمية الرقمية، ونشر لثقافة ريادة الأعمال، وتوافر القوى العاملة الرقمية الماهرة، وأخيراً توافر الدعم الحكومي.

مؤشرات "نمو سوق المال" هي كالتالي:

- الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
- تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- توافر صناديق الاستثمار والتمويل.
- القيمة السوقية.
- القروض المتعسرة كنسبة من إجمالي القروض.
- قدرة البنوك علي السداد.
- الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام).
- تكلفة بدء عمل تجاري كنسبة مئوية من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

وتتطلب الاقتصادات الرقمية أسواقاً مالية قوية ومتنوعة يمكنها إتاحة رأس المال اللازم لاستثمارات القطاع الخاص من قطاع البنوك وشركات الأسهم الخاصة وصناديق الاستثمار ومنتجات مالية أخرى. ومن أجل أداء جميع هذه الوظائف، يحتاج القطاعان المصرفي والمالي إلى اجراءات تنظيمية مناسبة لضمان تحقيق الشفافية.

الترتيب	الدولة	القيمة
1	قطر	90.44
2	الإمارات	85.45
3	الكويت	84.69
4	البحرين	83.42
5	السعودية	82.77
6	الأردن	81.65
7	عمان	80.88
8	المغرب	76.50
9	لبنان	73.10
10	تونس	67.11
11	مصر	66.56
12	الجزائر	59.23
13	موريتانيا	45.04
14	اليمن	40.29
15	القمر المتحدة	32.58
16	جيبوتي	32.58
17	العراق	32.58
18	ليبيا	32.58
19	فلسطين	32.58
20	الصومال	32.58
21	سوريا	32.58
22	السودان	32.58

الجدول رقم (22): أداء الدول العربية – نمو سوق المال

9-4 الركيزة التاسعة - أهداف التنمية المستدامة

يمكن للدول العربية أن تسخر أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الرغم من التأثيرات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أهداف التنمية المستدامة. ويلخص الجدول التالي الدور المحتمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة السبعة الأكثر تأثراً.

أهداف التنمية المستدامة	دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	أثر تكنولوجيا الاتصالات
الهدف 1: القضاء على الفقر	يمكن أن يكون قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منتجاً رئيسياً لفرص العمل في العديد من الدول العربية. وتحتاج الحكومات إلى خلق بيئات مواتية تؤدي إلى تحسين نوعية حياة مواطنيها.	عالي
الهدف 2: القضاء التام على الجوع	يمكن للإنترنت الأشياء مع وجود إطار لوجستي متميز أن يساعد في توفير ممارسات أكثر كفاءة قائمة على البيانات، كأن تساعد المزارعين على زيادة إنتاج المحاصيل وخفض معدلات استهلاك الطاقة، فضلاً عن تحسين الأمن الغذائي وسلامة الأغذية.	عالي
الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	يمكن لأدوات وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن توفر معلومات عن الصحة ومستويات الرفاهية. ولذا يحتاج المواطنون إلى الوصول إلى الإنترنت للحصول على هذه المعرفة. وقد أظهرت جائحة كورونا للعالم أهمية المعلومات والبيانات في هذا المجال.	عالي
الهدف 4: التعليم الجيد	التعلم الإلكتروني والتعلم عن بُعد مهمان لضمان حصول الأفراد الذين يعيشون في المناطق الريفية على تعليم جيد. ولذا يجب أن تبدأ محو الأمية الرقمية في المدارس الابتدائية لضمان الإلمام بالأدوات الرقمية.	عالي

أهداف التنمية المستدامة	دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة	أثر تكنولوجيا الاتصالات
الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	يمكن للاقتصاد الرقمي أن يوفر وظائف ذات رواتب عالية وأن يعزز النمو الاقتصادي. ويجب على القوى العاملة أن تعمل في بيئة آمنة وأن تحصل على رواتب مناسبة ولائقة. يمكن أن تلعب تحليلات البيانات دوراً حيوياً في تحديد أنماط العمل التي قد تكون ضارة بصحة الفرد. لذا يجب أن يدمج القطاع الخاص آليات الميكنة المتقدمة في إجراءات العمل التي من شأنها القضاء على العمل الروتيني للعمليات المتكررة وتطوير مهارات القوى العاملة لضمان فرص عمل جاذبة وأفضل لهم.	عالي
الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	تتمتع الشركات الصغيرة والمتوسطة بفرص التنافس مع عملاقة الصناعة، لكونها أكثر مرونة وابتكاراً وإبداعاً. ساعد الاقتصاد الرقمي العديد من الشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة لتصبح لاعبين رئيسيين في مجالهم. تخلق البنية التحتية لشبكات الجيل الرابع والخامس 4G و 5G نطاقاً ترددياً كافياً للقيام بأنشطة بحثية متعددة مع أشخاص من مناطق مختلفة، مما يوفر مجموعة من المواهب أكبر من أي وقت مضى.	عالي
الهدف 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف	التعاون والتكامل بين الدول من أهم الركائز الأساسية لتحقيق شراكات ناجحة، حتى الدول الأكثر تقدماً باتت تعتمد على الشراكات الاستراتيجية للحصول على نتائج أفضل. كما أن النفاذ الغير مقيد إلى الإنترنت فائق السرعة يسمح للعالم بالتحرك أسرع بكثير مما كان عليه قبل بضع سنوات مضت.	عالي

الجدول رقم (23): دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويبين الجدول التالي الدور المحتمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الأخرى:

أهداف التنمية المستدامة	دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
الهدف 14: الحياة المائية	يمكن لأنظمة الاتصالات وقواعد البيانات وتحليل البيانات أن تدعم النظام البيئي للحياة البحرية.
الهدف 15: الحياة البرية	مكنت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من الرصد الفعال لموارد الأراضي وظروف التربة وإزالة الغابات. كما يمكن أن تساعد في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتنبيه الحكومات بشأن التدهور المحتمل للأراضي.
الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية	يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل فعال لتسليط الضوء على الفصل بين نظام العدالة وقطاعات المجتمع المهمشة، ومدى تطبيق ثقافة سيادة القانون.

الجدول رقم (24): دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى

أهداف التنمية المستدامة	دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
الهدف 5: المساواة	تم وصف الإنترنت كقضية من قضايا حقوق الإنسان، مما يعني أنه يجب أن يتمتع كل شخص بفرص متساوية للوصول إلى المعرفة والتكنولوجيا.
الهدف 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية	ساعدت تكنولوجيا إدارة المياه الذكية على تقليل إهدار المياه. كما أنها ساعدت على توفير مياه الشرب النظيفة في العديد من البلدان في المنطقة العربية.
الهدف 7: طاقة نظيفة وبأسعار مناسبة	أدى التحول إلى تكنولوجيا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح إلى تقليل معدلات التلوث، نظراً لأن التكنولوجيا المستخدمة تساعد على وجود خيارات عديدة للطاقة وهو ما سيجعل أسعارها في متناول الجميع.
الهدف 10: الحد من عدم المساواة	ستسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بزيادة الإنتاج المحلي وستؤدي إلى انخفاض التفاوت في دخول الأفراد.
الهدف 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة	تلعب الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين دوراً مهماً يمكن أن يحقق مجتمعات مستدامة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ويمكن أن تكون وسائل التواصل الاجتماعي محركاً رئيسياً للشراكات متعددة الأطراف.
الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤول	يمكن لإنترنت الأشياء وتحليلات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي تحسين سلاسل التوريد بشكل كبير. وعندما لا تعمل هذه الأدوات بشكل فعال، كما شوهد خلال جائحة كورونا، يحدث الإفراط في الاستهلاك ونقص الإنتاج.
الهدف 13: التأثير المناخي	لمواجهة الآثار البيئية السلبية للأنظمة القديمة، يجب الاستعانة بتقنيات الحوسبة السحابية.

ملاحظة عامة:

من الملاحظ بأن بعض بيانات المؤشرات التي يتم استقائها من المصادر الدولية قد لا تكون معبرة بشكل جيد عن الوضع الحالي للدولة أو قديمة وبعضها يرجع للعام 2019، وهو ما يُمثل تحدياً هاماً أمام فريق إعداد التقرير السنوي للمؤشر العربي للاقتصاد الرقمي.

وفي هذا الصدد فإن الفريق قد أوصى بأن يتم تعديل منهجية إعداد التقرير ليعاد النظر بهيكلية المؤشرات الداخلة بالمؤشر العام دون المساس بالركائز التسعة المتفق عليها. والتعاون مع فرق العمل العربية المتخصصة بالتحول الرقمي بكل دولة على حدة لمراجعة وتأكيد النتائج المنشورة بالتقارير الدولية مثل تقارير البنك الدولي والمنتدى الاقتصادي العالمي، وهو ما يوجب أن تنتبه له الدول العربية لأهمية حوكمة نتائج المؤشرات الخاصة بها والمنشورة بهذه المصادر الدولية، وكذلك التعاون العربي-العربي لإيجاد منظومة لمراجعة وإقرار نتائج هذه المؤشرات.

والاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي بصدد الاتفاق مع المنظمات الدولية والاقليمية والجامعة العربية لإيجاد آلية موحدة ومشاركة لتقديم تقارير قياسية موحدة عن نتائج قياس التحول الرقمي والاقتصاد الرقمي لمعالجة هذه النقطة الفنية الدقيقة.

الترتيب	الدولة	القيمة
1	قطر	77.27
2	عمان	76.94
3	السعودية	75.93
4	الكويت	74.04
5	البحرين	73.67
6	الإمارات	73.21
7	الجزائر	71.71
8	تونس	70.15
9	المغرب	68.71
10	لبنان	67.67
11	الاردن	67.08
12	مصر	65.77
13	العراق	59.55
14	جيبوتي	46.56
15	موريتانيا	44.16
16	سوريا	41.28
17	اليمن	36.87
18	السودان	35.39
19	الصومال	27.31
20	القمر المتحدة	23.55
21	ليبيا	23.55
22	فلسطين	23.55

الجدول رقم (25): أداء الدول العربية – أهداف التنمية المستدامة



الفصل الخامس

تحليل لتفاصيل الأداء

الرقمي للدول العربية

5

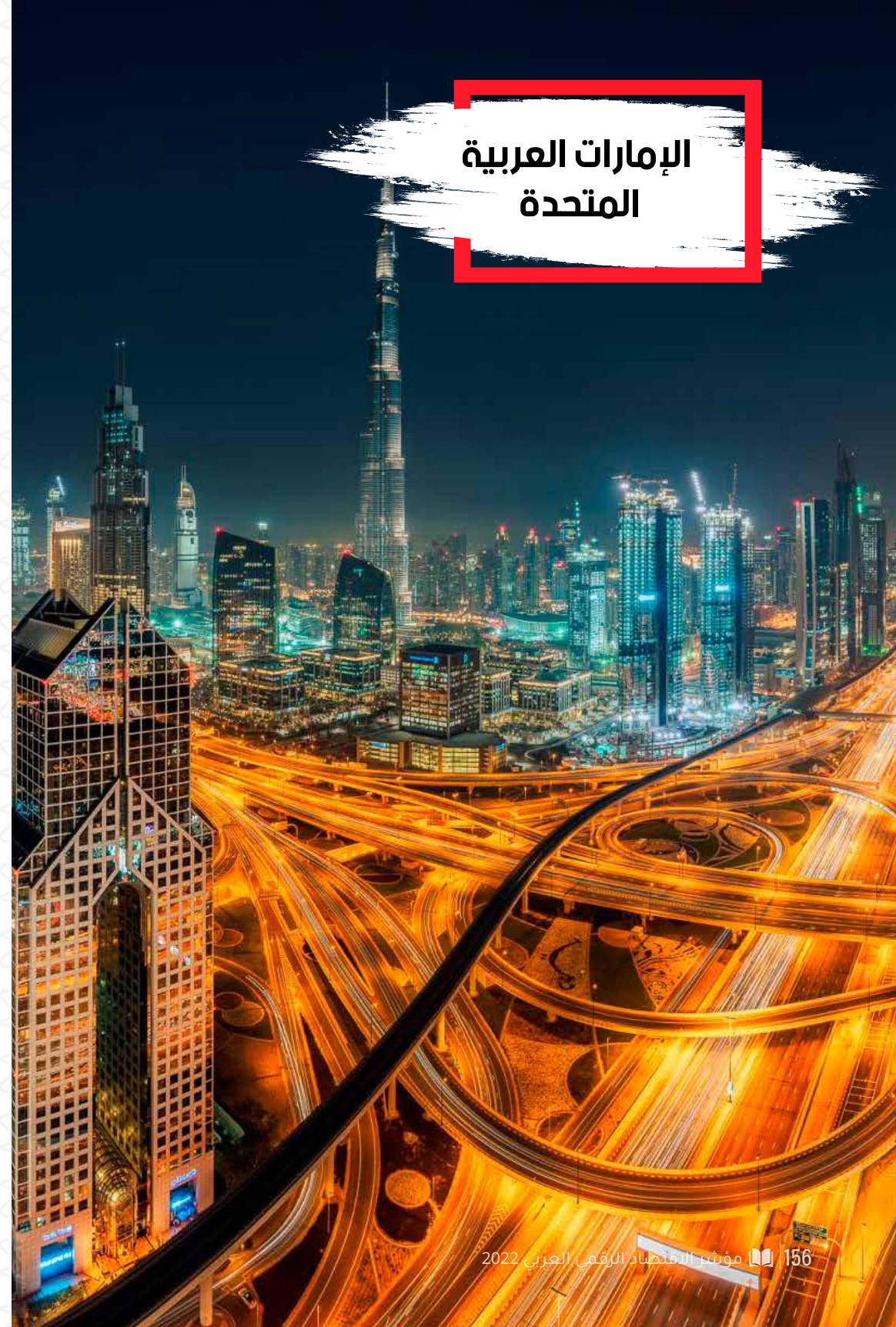


الملف الاقتصادي

متوسط دخل الفرد (بالدولار)	\$ 36,284.6
مستوى الدخل القومي للدولة	مرتفع
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	643
السكان (مليون نسمة)	9.8
معدل البطالة (%)	5

مستوى الأداء

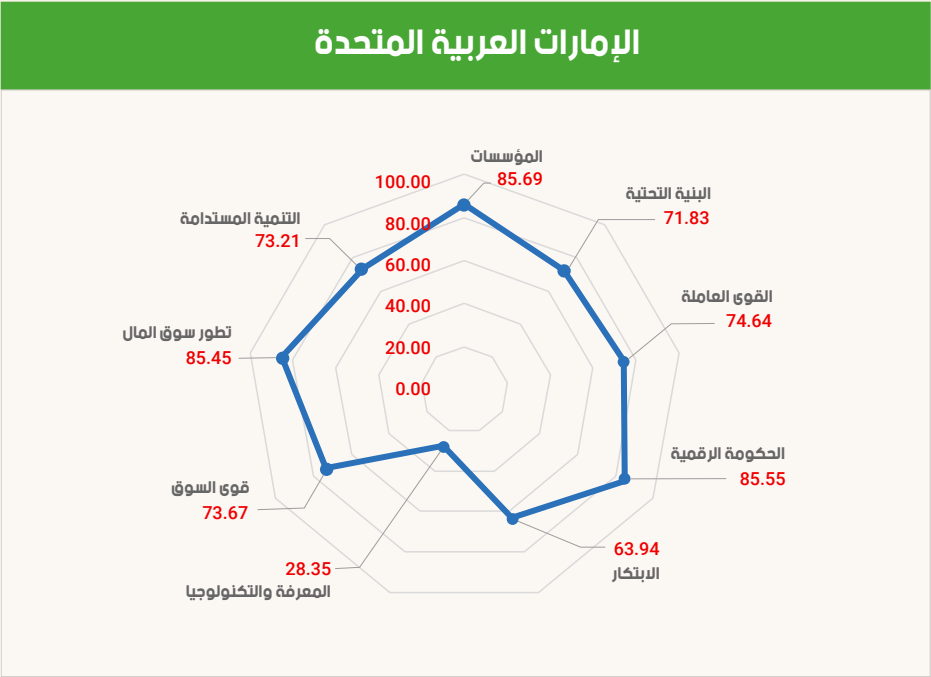
المحاور	الركائز	قيمة المؤشر	الترتيب
الحكومة الرقمية	الركيزة الأولى: المؤسسات	85.69	1
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	71.83	1
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	74.64	4
الحكومة الرقمية	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	85.55	1
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار	63.94	1
	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	28.35	2
الأعمال الرقمية	الركيزة السابعة: قوى السوق	73.67	1
	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	85.45	2
المهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	73.21	6
إجمالي قيمة المؤشر		71.37	1



الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
6.1	شهادة الجودة (ايزو 1009)	15.60
6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.30
6.3	مصادر خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	17.09
6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	80.41
إجمالي قيمة المؤشر		28.35

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	70.00
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	80.00
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	71.00
إجمالي قيمة المؤشر		73.67

الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	84.80
8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	90.91
8.3	توافر صناديق التمويل	92.31
8.4	القيمة السوقية	60.40
8.5	سلامة البنوك	82.09
8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	88.00
8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الايام)	96.50
8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	88.60
إجمالي قيمة المؤشر		85.45



الإمارات العربية المتحدة

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	78.60
1.2	البيئة التنظيمية	85.27
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	93.20
إجمالي قيمة المؤشر		85.69

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	70.40
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	67.70
3.3	القوى العاملة المستقبلية	70.90
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	65.90
3.5	تنوع القوى العاملة	98.28
إجمالي قيمة المؤشر		74.64

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	87.30
2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	83.70
2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	27.70
2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	88.60
إجمالي قيمة المؤشر		71.83

الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	93.44
4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	90.00
4.3	مؤشر رأس المال البشري	73.20
إجمالي قيمة المؤشر		85.55



الملف الاقتصادي

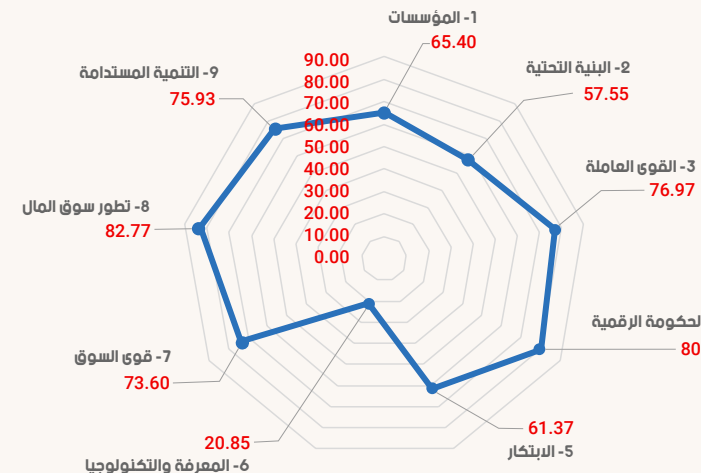
متوسط دخل الفرد (بالدولار)	\$ 20,110.3
مستوى الدخل القومي للدولة	مرتفع
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	1,651
السكان (مليون نسمة)	34.8
معدل البطالة (%)	8.2

مستوى الأداء

المحاور	الركائز	قيمة المؤشر	الترتيب
الحكومة الرقمية	الركيزة الأولى: المؤسسات	65.40	9
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	57.55	4
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	76.97	2
الحكومة الرقمية	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	80.24	3
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار	61.37	3
	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	20.85	6
الأعمال الرقمية	الركيزة السابعة: قوى السوق	73.60	3
	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	82.77	5
المهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	75.93	3
إجمالي قيمة المؤشر		66.07	2



المملكة العربية السعودية



المملكة العربية السعودية

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	55.60
1.2	البيئة التنظيمية	58.12
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	82.49
إجمالي قيمة المؤشر		65.40

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	66.00
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	64.00
3.3	القوى العاملة المستقبلية	84.70
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	75.30
3.5	تنوع القوى العاملة	94.83
إجمالي قيمة المؤشر		76.97

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	81.50
2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	76.30
2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	27.60
2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	44.80
إجمالي قيمة المؤشر		57.55

الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	85.42
4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	68.82
4.3	مؤشر رأس المال البشري	86.48
إجمالي قيمة المؤشر		80.24

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	67.09
5.2	التعاون متعدد الأطراف	81.48
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	83.20
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	36.90
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	18.60
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	80.92
إجمالي قيمة المؤشر		61.37

الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
6.1	شهادة الجودة (إيزو 1009)	3.62
6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.30
6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	5.98
6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	73.48
إجمالي قيمة المؤشر		20.85

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	60.00
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	86.00
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	74.80
إجمالي قيمة المؤشر		73.60

الركيزة التاسعة	التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليا)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	100.00
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	58.55
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	78.57
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	98.24
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	71.17
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	68.10
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	56.86
إجمالي قيمة المؤشر		75.93

الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	59.00
8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	85.45
8.3	توافر صناديق التمويل	84.62
8.4	القيمة السوقية	66.60
8.5	سلامة البنوك	89.55
8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	97.80
8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام)	82.40
8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	96.70
إجمالي قيمة المؤشر		82.77

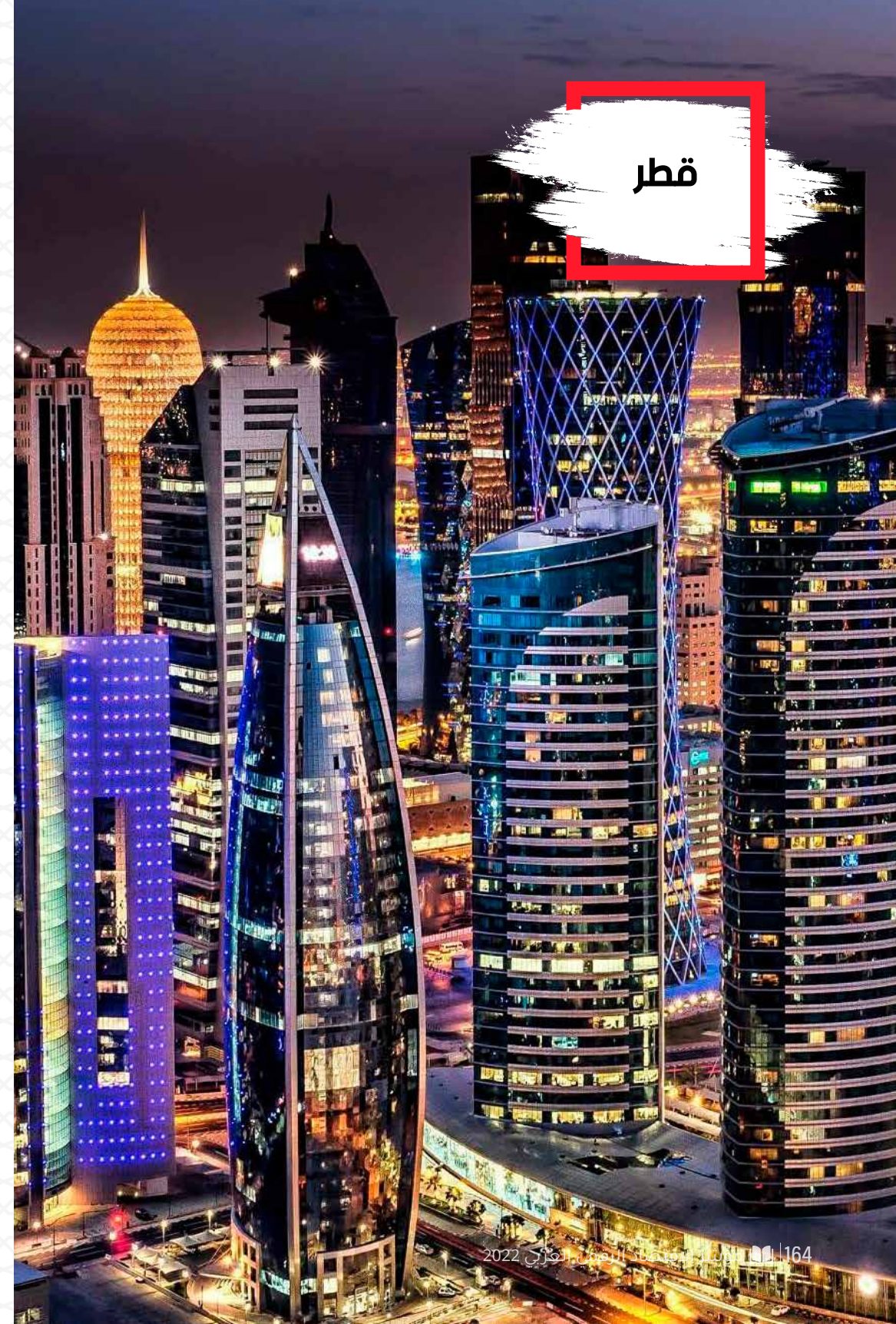


الملف الاقتصادي

\$ 50,124.40	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
مرتفع	مستوى الدخل القومي للدولة
315	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
2.9	السكان (مليون نسمة)
3.5	معدل البطالة (%)

مستوى الأداء

الترتيب	قيمة المؤشر	الركائز	المحاور
4	71.92	الركيزة الأولى: المؤسسات	الحكومة الرقمية
6	65.51	الركيزة الثانية: البنية التحتية	الأسس الرقمية
1	77.51	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	الاستعداد الرقمي للمواطن
6	71.73	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	الحكومة الرقمية
2	61.21	الركيزة الخامسة: الابتكار	الابتكار الرقمي
5	23.67	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	الابتكار الرقمي
11	46.20	الركيزة السابعة: قوى السوق	الأعمال الرقمية
1	90.44	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	الأعمال الرقمية
1	77.27	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	الهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية
4	65.05	إجمالي قيمة المؤشر	



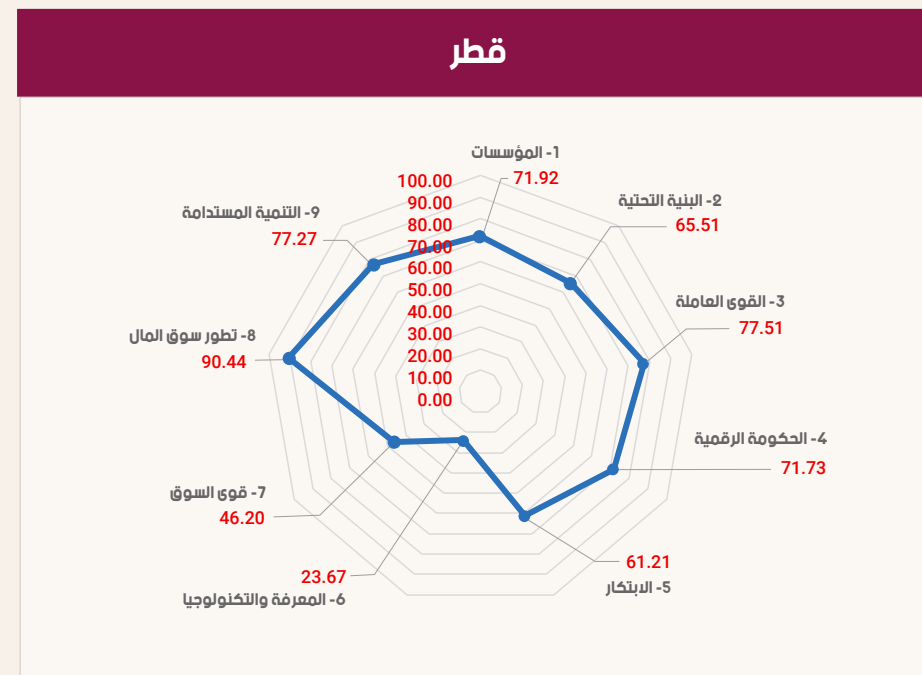
الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
6.1	شهادة الجودة (ايزو 1009)	8.64
6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	8.64
6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	0.30
6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	9.40
إجمالي قيمة المؤشر		23.67

الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	80.00
8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	94.55
8.3	توافر صناديق التمويل	92.31
8.4	القيمة السوقية	89.50
8.5	سلامة البنوك	80.60
8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	97.60
8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام)	92.50
8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	96.50
إجمالي قيمة المؤشر		90.44

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	72.20
5.2	التعاون متعدد الأطراف	90.74
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	71.50
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	34.90
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	11.63
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	86.32
إجمالي قيمة المؤشر		61.21

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	45.00
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	28.00
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	65.60
إجمالي قيمة المؤشر		46.20

الركيزة التاسعة	التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليهما)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	100.00
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	71.82
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	86.30
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	93.25
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	76.89
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	72.08
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	40.53
إجمالي قيمة المؤشر		77.27



قطر

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	79.80
2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	72.10
2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	43.85
2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	66.30
إجمالي قيمة المؤشر		65.51

الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	82.33
4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	65.88
4.3	مؤشر رأس المال البشري	66.98
إجمالي قيمة المؤشر		71.73

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	69.20
1.2	البيئة التنظيمية	67.41
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	79.15
إجمالي قيمة المؤشر		71.92

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	66.80
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	69.20
3.3	القوى العاملة المستقبلية	74.30
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	82.40
3.5	تنوع القوى العاملة	94.83
إجمالي قيمة المؤشر		77.51

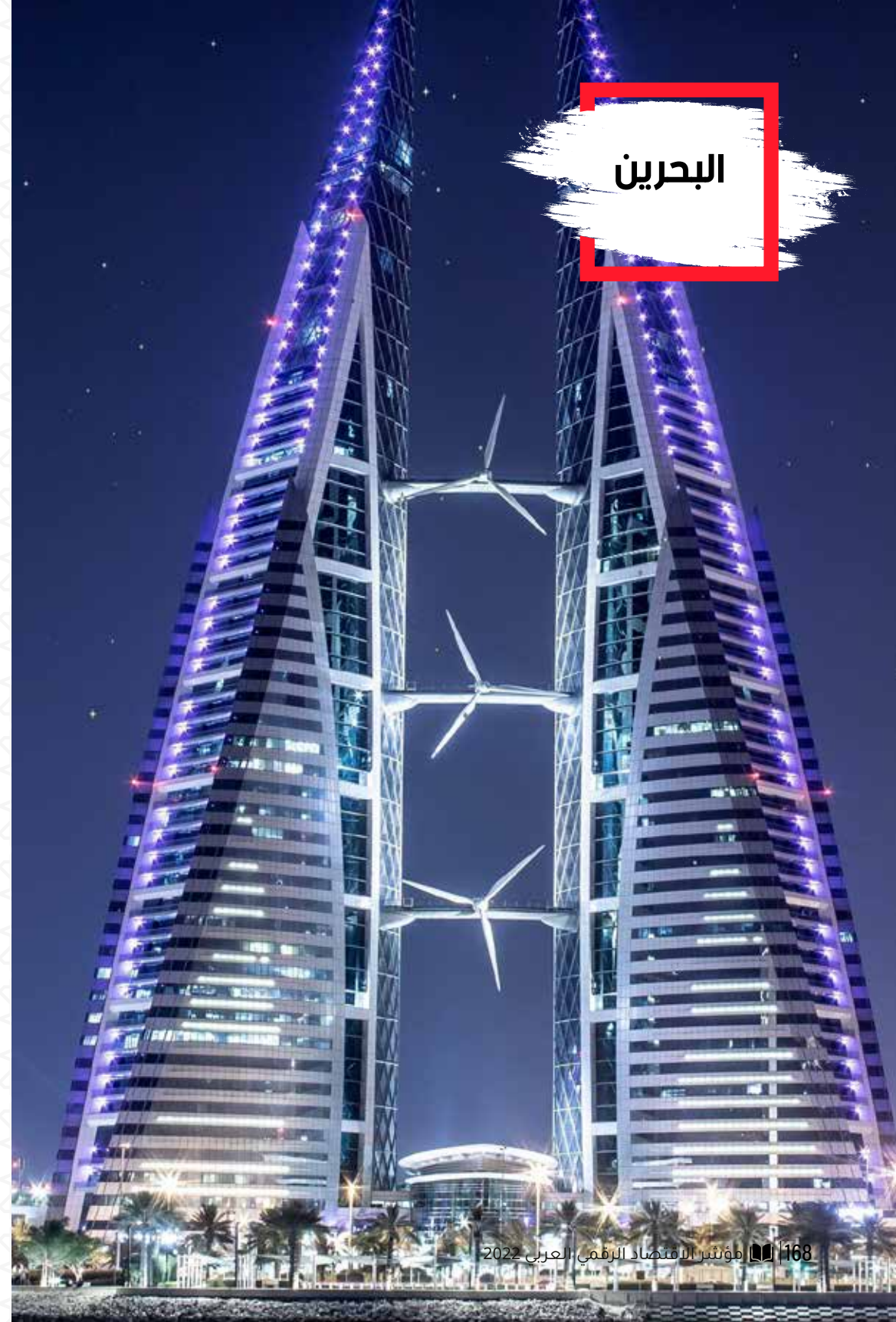


الملف الاقتصادي

\$ 20,410	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
مرتفع	مستوى الدخل القومي للدولة
66	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
1.7	السكان (مليون نسمة)
4.1	معدل البطالة (%)

مستوى الأداء

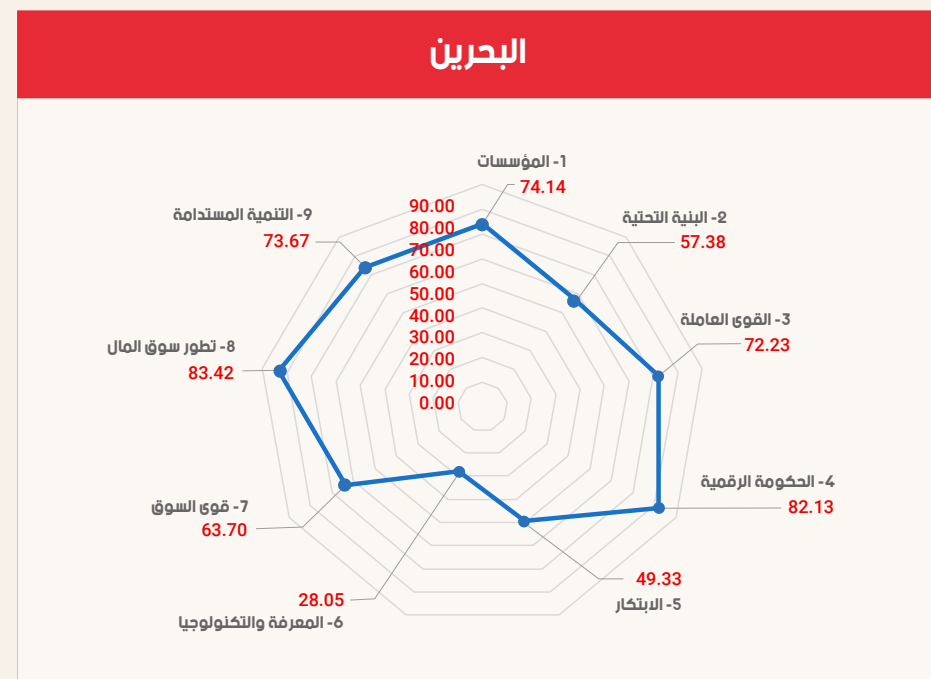
الترتيب	قيمة المؤشر	الركائز	المحاور
2	74.14	الركيزة الأولى: المؤسسات	الحكومة الرقمية
3	57.38	الركيزة الثانية: البنية التحتية	الأسس الرقمية
5	72.23	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	الاستعداد الرقمي للمواطن
2	82.13	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	الحكومة الرقمية
5	49.33	الركيزة الخامسة: الابتكار	الابتكار الرقمي
3	28.05	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	
6	63.70	الركيزة السابعة: قوى السوق	الأعمال الرقمية
4	83.42	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	
5	73.67	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	الهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية
3	64.89	إجمالي قيمة المؤشر	



الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر	الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	59.31	6.1	شهادة الجودة (ايزو 1009)	15.88
5.2	التعاون متعدد الأطراف	74.07	6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.30
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	63.00	6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	26.50
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	20.30	6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	69.53
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	2.33	إجمالي قيمة المؤشر		28.05
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	76.97			
إجمالي قيمة المؤشر		49.33			

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر	الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	55.00	8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	77.60
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	66.00	8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	81.82
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	70.10	8.3	توافر صناديق التمويل	80.77
إجمالي قيمة المؤشر		63.70	8.4	القيمة السوقية	61.20
			8.5	سلامة البنوك	85.07
			8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	89.50
			8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام)	92.00
			8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	99.40
			إجمالي قيمة المؤشر		83.42

الركيزة التاسعة	الالتزامات المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليهما)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	100.00
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	71.48
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	89.03
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	95.45
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	77.61
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	46.64
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	35.51
إجمالي قيمة المؤشر		73.67



البحرين

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر	الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	60.80	2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	83.40
1.2	البيئة التنظيمية	74.07	2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	71.30
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	87.56	2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	33.60
إجمالي قيمة المؤشر		74.14	2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	41.20
			إجمالي قيمة المؤشر		57.38

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر	الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	58.60	4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	83.19
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	62.70	4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	78.82
3.3	القوى العاملة المستقبلية	78.90	4.3	مؤشر رأس المال البشري	84.39
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	73.00	إجمالي قيمة المؤشر		82.13
3.5	تنوع القوى العاملة	87.93			
إجمالي قيمة المؤشر		72.23			



الملف الاقتصادي

متوسط دخل الفرد (بالدولار)	\$ 12.659.7
مستوى الدخل القومي للدولة	مرتفع
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	176
السكان (مليون نسمة)	5.1
معدل البطالة (%)	5

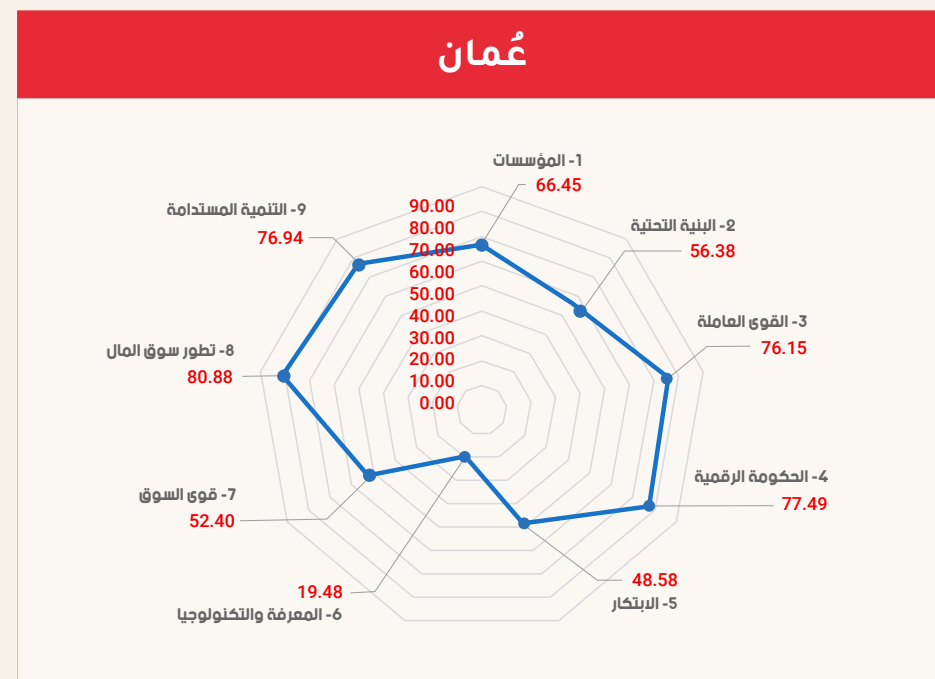
مستوى الأداء

الترتيب	قيمة المؤشر	الركائز	المحاور
8	66.45	الركيزة الأولى: التحتية	الحكومة الرقمية
2	56.38	الركيزة الثانية: البنية التحتية	الأسس الرقمية
3	76.15	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	الاستعداد الرقمي للمواطن
5	77.49	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	الحكومة الرقمية
6	48.58	الركيزة الخامسة: الابتكار	الابتكار الرقمي
11	19.48	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	
10	52.40	الركيزة السابعة: قوى السوق	الأعمال الرقمية
7	80.88	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	
2	76.94	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	الهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية
5	61.64	إجمالي قيمة المؤشر	

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر	الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	58.04	6.1	شهادة الجودة (ايزو 1009)	12.53
5.2	التعاون متعدد الأطراف	79.63	6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.10
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	71.50	6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	2.56
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	4.40	6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	62.72
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	4.65	إجمالي قيمة المؤشر		19.48
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	74.34			
إجمالي قيمة المؤشر		48.58			

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر	الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	35.00	8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	74.40
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	56.00	8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	83.64
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	66.20	8.3	توافر صناديق التمويل	78.85
إجمالي قيمة المؤشر		52.40	8.4	القيمة السوقية	41.30
			8.5	سلامة البنوك	80.60
			8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	96.20
			8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الايام)	94.00
			8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	98.10
			إجمالي قيمة المؤشر		80.88

الركيزة التاسعة	التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليا)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	100.00
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	62.09
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	85.13
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	97.13
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	70.41
9.6	الهدف 9: الصناعة والبنكارة والبنية الأساسية	56.46
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	67.33
إجمالي قيمة المؤشر		76.94



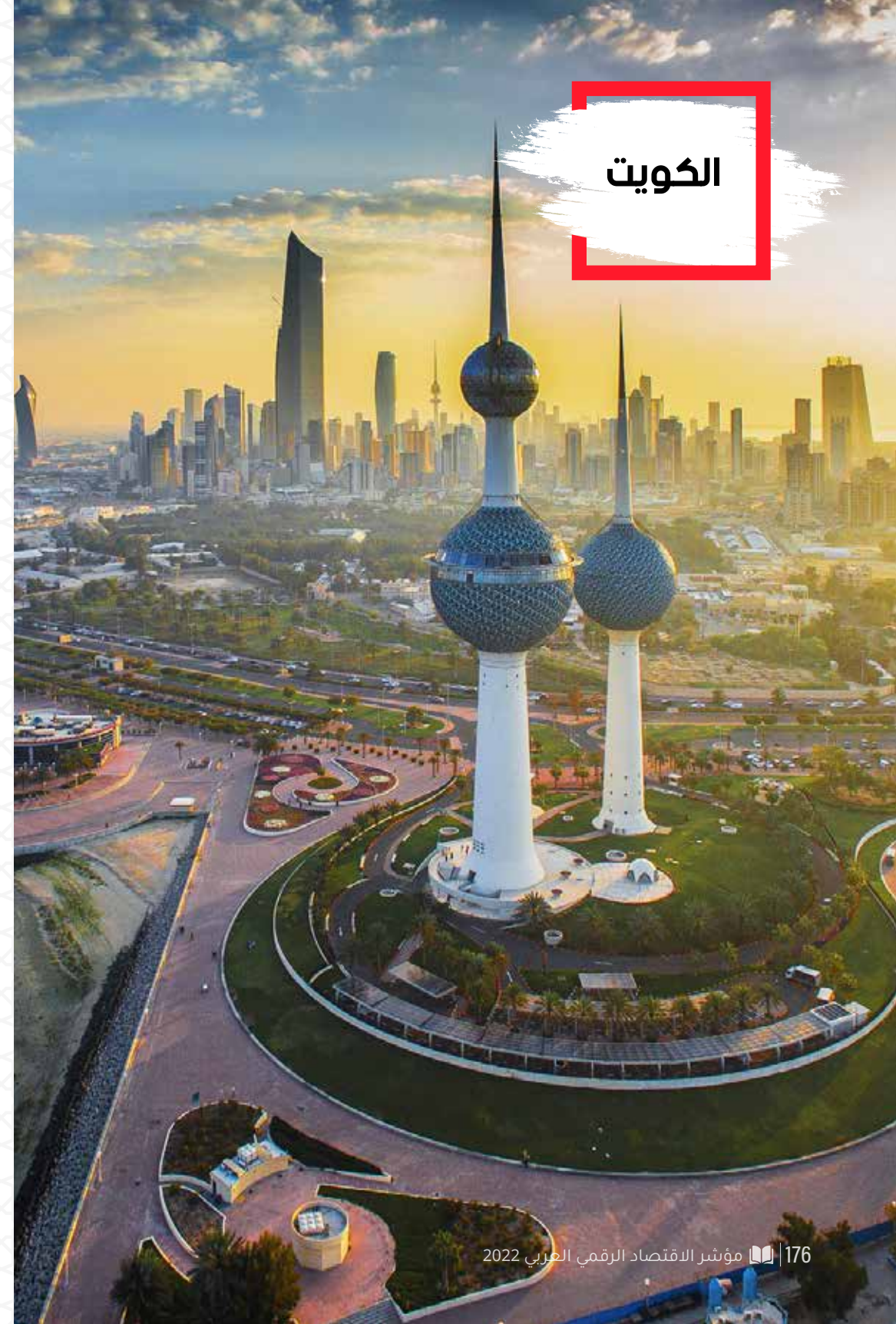
عُمان

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر	الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	62.00	2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	80.30
1.2	البيئة التنظيمية	56.71	2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	69.80
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	80.65	2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	22.00
إجمالي قيمة المؤشر		66.45	2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	53.40
			إجمالي قيمة المؤشر		56.38

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر	الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	61.80	4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	69.67
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	60.00	4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	85.29
3.3	القوى العاملة المستقبلية	81.30	4.3	مؤشر رأس المال البشري	77.51
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	81.10	إجمالي قيمة المؤشر		77.49
3.5	تنوع القوى العاملة	96.55			
إجمالي قيمة المؤشر		76.15			

الملف الاقتصادي	
متوسط دخل الفرد (بالدولار)	\$ 24,811.80
مستوى الدخل القومي للدولة	مرتفع
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	272
السكان (مليون نسمة)	4.2
معدل البطالة (%)	6.8

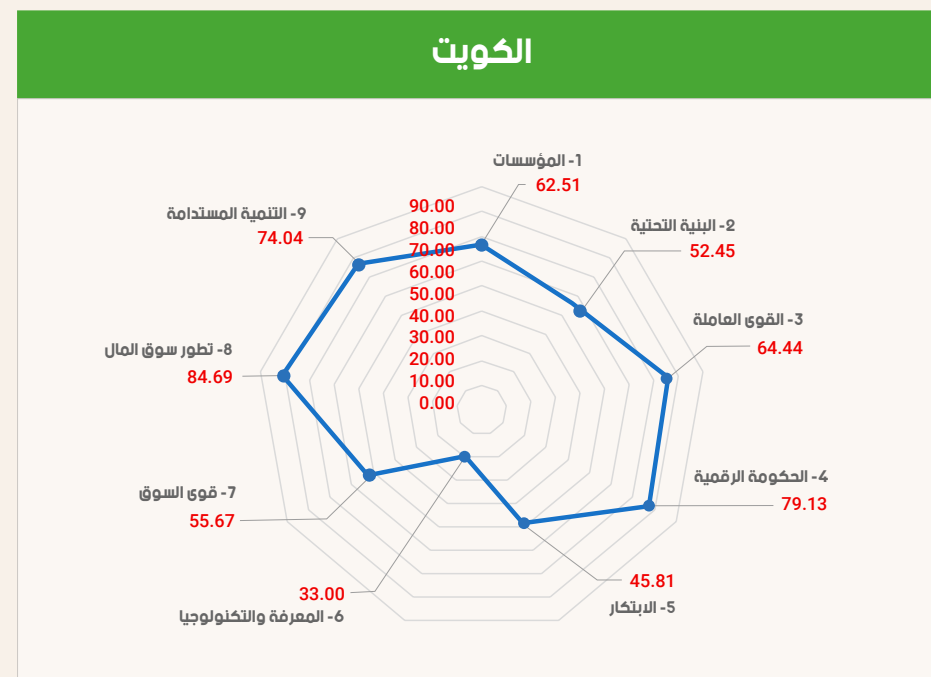
مستوى الأداء			
المحاور	الركائز	قيمة المؤشر	الترتيب
الحكومة الرقمية	الركيزة الأولى: المؤسسات	62.51	5
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	52.45	5
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	64.44	8
الحكومة الرقمية	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	79.13	4
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار	45.81	9
	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	33.00	1
الأعمال الرقمية	الركيزة السابعة: قوى السوق	55.67	8
	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	84.69	3
المهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	74.04	4
إجمالي قيمة المؤشر		61.30	6



الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر	الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	45.11	6.1	شهادة الجوده (ايزو 1009)	7.52
5.2	التعاون متعدد الاطراف	72.22	6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.40
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	72.60	6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	63.25
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	14.70	6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	60.81
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	2.33			
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	67.89			
	إجمالي قيمة المؤشر	45.81		إجمالي قيمة المؤشر	33.00

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر	الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	45.00	8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	100.00
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	66.00	8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	80.00
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	56.00	8.3	توافر صناديق التمويل	80.77
	إجمالي قيمة المؤشر	55.67	8.4	القيمة السوقية	78.20
			8.5	سلامة البنوك	77.61
			8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	97.10
			8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الايام)	64.80
			8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	99.00
				إجمالي قيمة المؤشر	84.69

الركيزة التاسعة	التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليا)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	100.00
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	70.02
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	82.79
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	83.91
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	59.08
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	53.56
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	68.90
	إجمالي قيمة المؤشر	74.04



الكويت

الركيزة الاولى	المؤسسات	قيمة المؤشر	الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	54.90	2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	79.30
1.2	البيئة التنظيمية	54.99	2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	67.60
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	77.65	2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	25.10
	إجمالي قيمة المؤشر	62.51	2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	37.80
				إجمالي قيمة المؤشر	52.45

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر	الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	49.20	4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	78.58
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	50.60	4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	84.12
3.3	القوى العاملة المستقبلية	73.40	4.3	مؤشر رأس المال البشري	74.70
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	71.40		إجمالي قيمة المؤشر	79.13
3.5	تنوع القوى العاملة	77.59			
	إجمالي قيمة المؤشر	64.44			

الملف الاقتصادي

\$ 4282.8	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
دخل متوسط-مرتفع	مستوى الدخل القومي للدولة
83	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
10.2	السكان (مليون نسمة)
18.5	معدل البطالة (%)

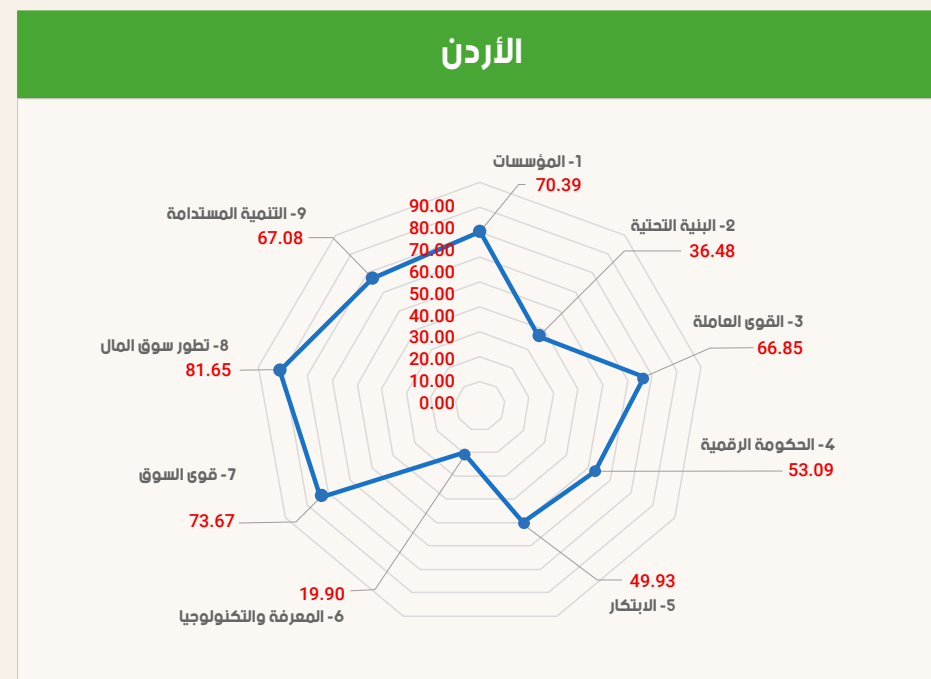
مستوى الأداء

المحاور	الركائز	قيمة المؤشر	الترتيب
الحكومة الرقمية	الركيزة الأولى: المؤسسات	70.39	3
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	36.48	11
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	66.85	6
الحكومة الرقمية	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	53.09	10
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار	49.93	4
	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	19.90	10
الأعمال الرقمية	الركيزة السابعة: قوى السوق	73.67	2
	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	81.65	6
المهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	67.08	11
إجمالي قيمة المؤشر		57.67	7

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر	الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	62.88	6.1	شهادة الجودة (ايزو 1009)	15.60
5.2	التعاون متعدد الأطراف	74.07	6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.30
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	73.60	6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	0.85
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	11.00	6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	62.84
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	6.98			
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	71.05			
إجمالي قيمة المؤشر		49.93	إجمالي قيمة المؤشر		19.90

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر	الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	95.00	8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	76.50
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	50.00	8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	85.45
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	76.00	8.3	توافر صناديق التمويل	76.92
إجمالي قيمة المؤشر		73.67	8.4	القيمة السوقية	63.70
			8.5	سلامة البنوك	82.09
			8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	92.50
			8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام)	87.90
			8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	88.10
			إجمالي قيمة المؤشر		81.65

الركيزة التاسعة	التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليهما)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	95.33
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	59.55
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	75.67
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	71.63
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	58.02
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	50.50
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	58.88
إجمالي قيمة المؤشر		67.08



الأردن

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	57.30
1.2	البيئة التنظيمية	74.37
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	79.49
إجمالي قيمة المؤشر		70.39

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	63.30
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	57.80
3.3	القوى العاملة المستقبلية	71.00
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	61.10
3.5	تنوع القوى العاملة	81.03
إجمالي قيمة المؤشر		66.85

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	45.90
2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	50.40
2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	19.80
2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	29.80
إجمالي قيمة المؤشر		36.48

الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	55.40
4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	35.88
4.3	مؤشر رأس المال البشري	68.00
إجمالي قيمة المؤشر		53.09



الملف الاقتصادي

متوسط دخل الفرد (بالدولار)	\$ 3.009.2
مستوى الدخل القومي للدولة	دخل (منخفض-متوسط)
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	280
السكان (مليون نسمة)	36.9
معدل البطالة (%)	10.2

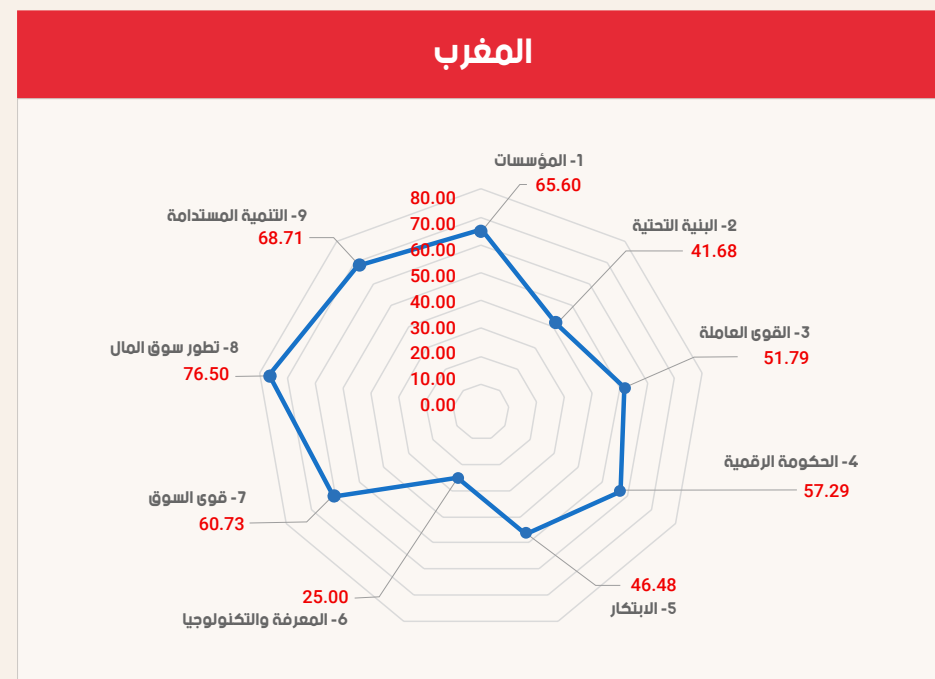
مستوى الأداء

المحاور	الركائز	قيمة المؤشر	الترتيب
الحكومة الرقمية	الركيزة الأولى: المؤسسات	65.60	6
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	41.68	7
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	51.79	12
الحكومة الرقمية	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	57.29	8
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار	46.48	8
	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	25.00	4
الأعمال الرقمية	الركيزة السابعة: قوى السوق	60.73	7
	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	76.50	8
المهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	68.71	9
إجمالي قيمة المؤشر		54.86	8

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر	الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	63.41	6.1	شهادة الجودة (ايزو 1009)	10.31
5.2	التعاون متعدد الأطراف	61.11	6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.20
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	75.60	6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	28.21
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	2.20	6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	61.29
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	16.28	إجمالي قيمة المؤشر		25.00
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	60.26			
إجمالي قيمة المؤشر		45.48			

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر	الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	45.00	8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	66.90
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	70.00	8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	72.73
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	67.20	8.3	توافر صناديق التمويل	57.69
إجمالي قيمة المؤشر		60.73	8.4	القيمة السوقية	54.10
			8.5	سلامة البنوك	85.07
			8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	85.90
			8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام)	91.50
			8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	98.10
إجمالي قيمة المؤشر		76.50			

الركيزة التاسعة	التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليا)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	93.62
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	62.49
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	74.96
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	83.85
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	62.95
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	41.51
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	61.58
إجمالي قيمة المؤشر		68.71



المغرب

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر	الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	54.00	2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	66.60
1.2	البيئة التنظيمية	58.22	2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	49.10
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	84.56	2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	28.10
إجمالي قيمة المؤشر		65.60	2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	22.90
			إجمالي قيمة المؤشر		41.68

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر	الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	38.80	4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	58.00
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	45.60	4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	52.35
3.3	القوى العاملة المستقبلية	58.40	4.3	مؤشر رأس المال البشري	61.52
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	42.00	إجمالي قيمة المؤشر		57.29
3.5	تنوع القوى العاملة	74.14			
إجمالي قيمة المؤشر		51.79			



الملف الاقتصادي

\$ 3,521.6	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
دخل (متوسط-منخفض)	مستوى الدخل القومي للدولة
128	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
11.8	السكان (مليون نسمة)
16.7	معدل البطالة (%)

مستوى الأداء

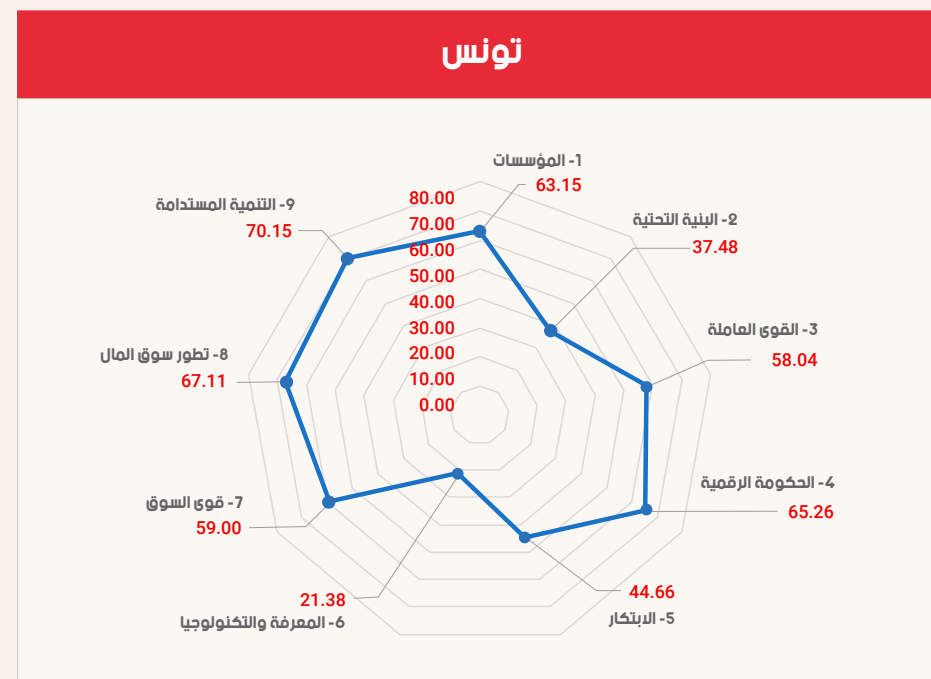
المحاور	الركائز	قيمة المؤشر	الترتيب
الحكومة الرقمية	الركيزة الأولى: المؤسسات	63.15	7
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	37.48	9
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	58.04	11
الحكومة الرقمية	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	65.26	7
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار	44.66	11
	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	21.38	7
الأعمال الرقمية	الركيزة السابعة: قوى السوق	59.00	5
	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	67.11	10
الهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	70.15	8
إجمالي قيمة المؤشر		54.03	9



الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر	الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	58.04	6.1	شهادة الجودة (ايزو 1009)	23.96
5.2	التعاون متعدد الأطراف	59.26	6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.3
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	71.50	6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	10.26
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	4.60	6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	51.02
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	13.95	إجمالي قيمة المؤشر		21.38
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	56.97			
إجمالي قيمة المؤشر		44.66			

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر	الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	50.00	8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	86.70
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	62.00	8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	61.82
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	65.00	8.3	توافر صناديق التمويل	51.92
إجمالي قيمة المؤشر		59.00	8.4	القيمة السوقية	21.00
			8.5	سلامة البنوك	55.22
			8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	69.90
			8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام)	92.50
			8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	97.80
إجمالي قيمة المؤشر		67.11			

الركيزة التاسعة	التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليا)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	97.06
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	55.10
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	76.45
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	87.77
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	57.96
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	42.94
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	73.80
إجمالي قيمة المؤشر		70.15



تونس

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	53.10
1.2	البيئة التنظيمية	57.21
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	79.15
إجمالي قيمة المؤشر		63.15

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	47.30
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	47.30
3.3	القوى العاملة المستقبلية	71.90
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	59.90
3.5	تنوع القوى العاملة	63.79
إجمالي قيمة المؤشر		58.04

الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	63.69
4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	62.35
4.3	مؤشر رأس المال البشري	69.74
إجمالي قيمة المؤشر		65.26

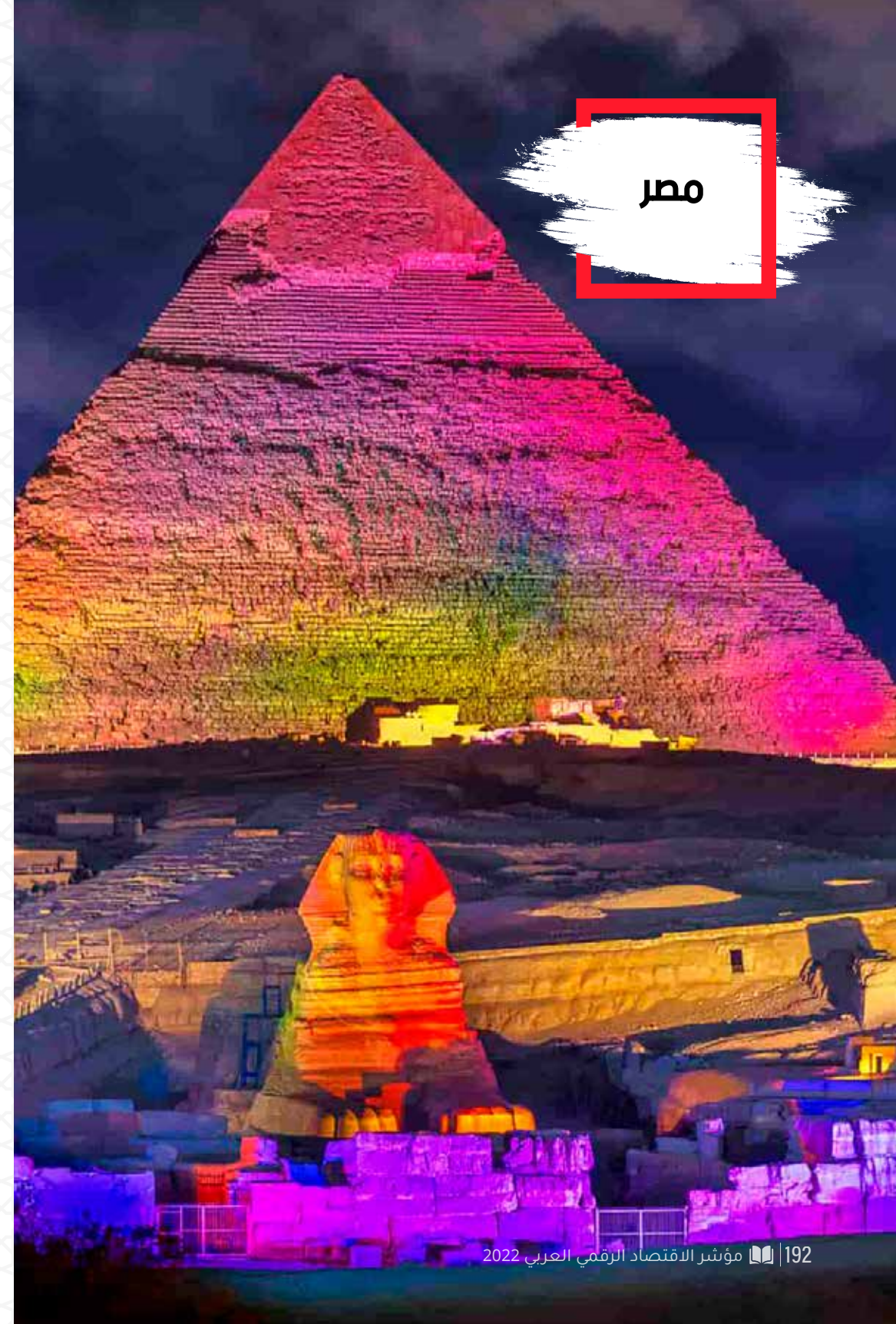


الملف الاقتصادي

متوسط دخل الفرد (بالدولار)	\$ 3,569.2
مستوى الدخل القومي للدولة	منخفض
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	1,152
السكان (مليون نسمة)	102.3
معدل البطالة (%)	10.4

مستوى الأداء

الترتيب	قيمة المؤشر	الركائز	المحاور
11	50.82	الركيزة الأولى: المؤسسات	الحكومة الرقمية
10	39.25	الركيزة الثانية: البنية التحتية	الأسس الرقمية
10	59.33	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	الاستعداد الرقمي للمواطن
9	55.27	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	الحكومة الرقمية
7	48.67	الركيزة الخامسة: الابتكار	الابتكار الرقمي
9	20.66	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	
4	64.90	الركيزة السابعة: قوى السوق	الأعمال الرقمية
11	66.56	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	
12	65.77	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	الهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية
10	52.36	إجمالي قيمة المؤشر	



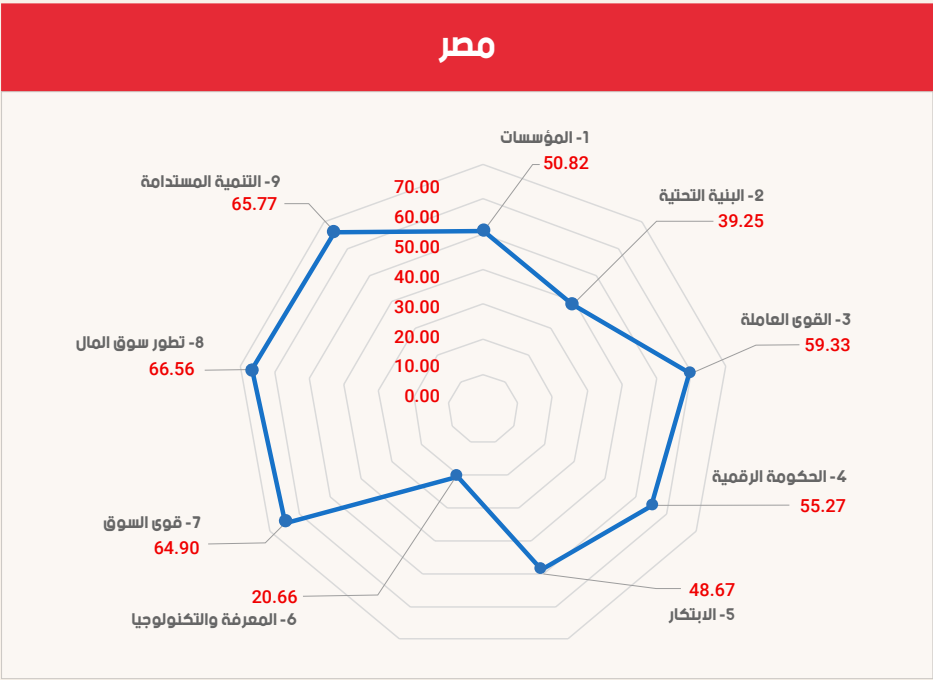
الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
6.1	شهادة الجودة (ايزو 1009)	5.29
6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.20
6.3	مصادر خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	10.26
6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	66.91
إجمالي قيمة المؤشر		20.66

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	65.00
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	64.00
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	65.70
إجمالي قيمة المؤشر		64.90

الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	31.20
8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	78.18
8.3	توافر صناديق التمويل	59.62
8.4	القيمة السوقية	15.50
8.5	سلامة البنوك	88.06
8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	91.10
8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام)	88.90
8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	79.90
إجمالي قيمة المؤشر		66.56

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	63.09
5.2	التعاون متعدد الأطراف	66.67
5.3	النوراق العلمية المنشورة	80.90
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	3.20
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	13.95
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	48.67
إجمالي قيمة المؤشر		47.10

الركيزة التاسعة	التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليهما)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	74.32
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	64.32
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	71.22
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	87.58
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	56.81
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	47.02
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	59.15
إجمالي قيمة المؤشر		65.77



مصر

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	47.10
1.2	البيئة التنظيمية	36.13
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	69.24
إجمالي قيمة المؤشر		50.82

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	48.50
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	46.30
3.3	القوى العاملة المستقبلية	59.90
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	47.10
3.5	تنوع القوى العاملة	94.83
إجمالي قيمة المؤشر		59.33

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	58.80
2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	43.10
2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	19.00
2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	36.10
إجمالي قيمة المؤشر		39.25

الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	46.83
4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	57.06
4.3	مؤشر رأس المال البشري	61.92
إجمالي قيمة المؤشر		55.27

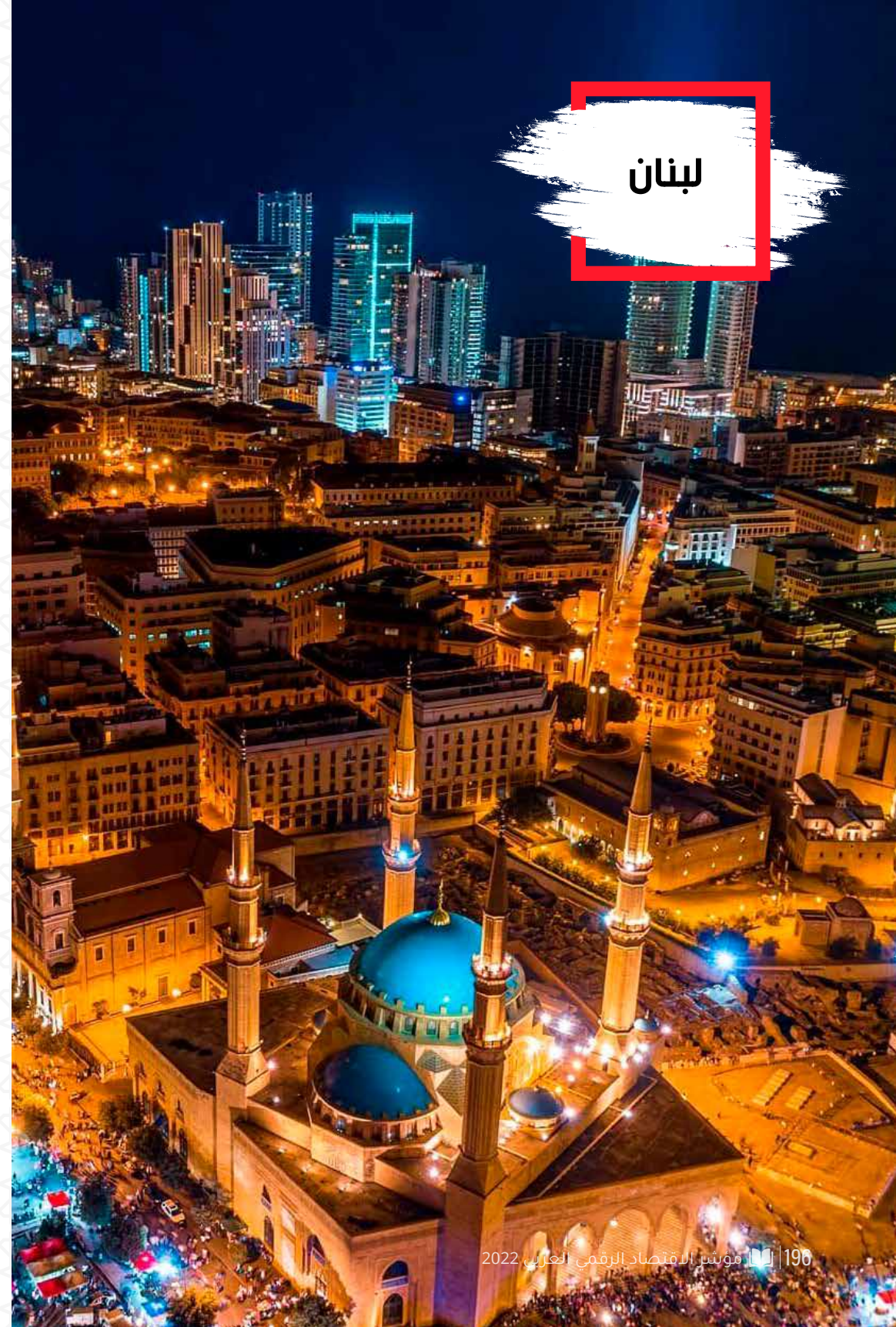


الملف الاقتصادي

متوسط دخل الفرد (بالدولار)	\$ 4,649.50
مستوى الدخل القومي للدولة	دخل (متوسط-مرتفع)
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	80
السكان (مليون نسمة)	6.9
معدل البطالة (%)	6.6

مستوى الأداء

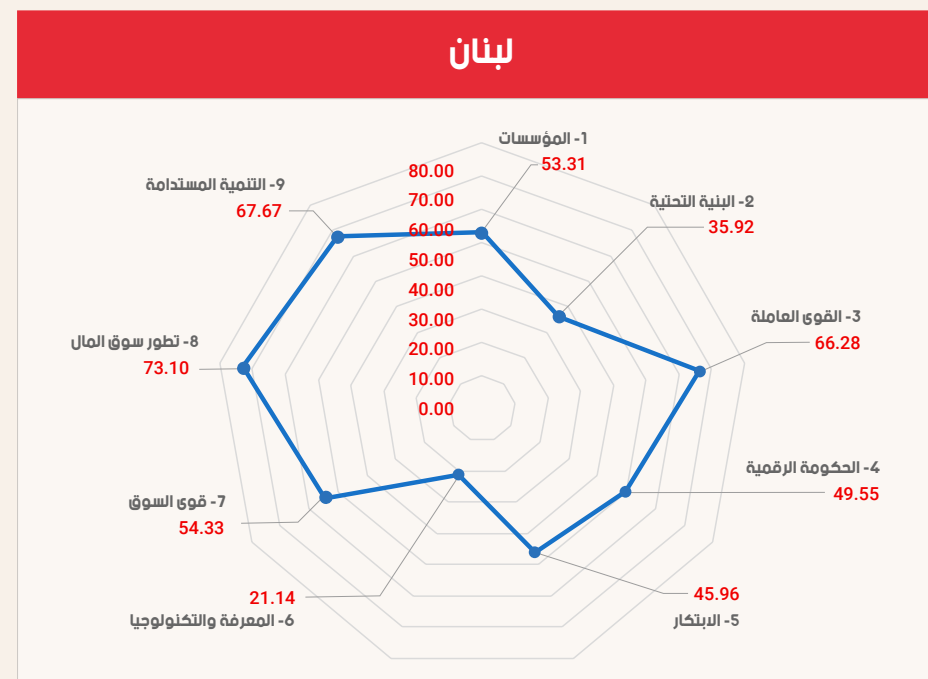
المحاور	الركائز	قيمة المؤشر	الترتيب
الحكومة الرقمية	الركيزة الأولى: المؤسسات	53.31	10
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	35.92	12
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	66.28	7
الحكومة الرقمية	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	49.55	12
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار	45.96	10
	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	21.14	8
الأعمال الرقمية	الركيزة السابعة: قوى السوق	54.33	9
	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	73.10	9
الهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	67.67	10
	إجمالي قيمة المؤشر	51.92	11



الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر	الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	47.11	6.1	شهادة الجودة (ايزو 1009)	15.88
5.2	التعاون متعدد الأطراف	66.67	6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.10
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	76.30	6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	17.95
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	17.90	6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	50.66
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	2.21	إجمالي قيمة المؤشر		21.14
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	65.66			
إجمالي قيمة المؤشر		45.96			

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر	الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	40.00	8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	100.00
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	44.00	8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	69.09
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	79.00	8.3	توافر صناديق التمويل	63.46
إجمالي قيمة المؤشر		54.33	8.4	القيمة السوقية	22.60
			8.5	سلامة البنوك	74.63
			8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	89.60
			8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام)	85.40
			8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	80.00
إجمالي قيمة المؤشر		73.10			

الركيزة التاسعة	التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليهما)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	99.00
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	57.21
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	78.14
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	86.59
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	62.56
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	51.27
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	38.95
إجمالي قيمة المؤشر		67.67



لبنان

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	33.30
1.2	البيئة التنظيمية	64.08
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	62.56
إجمالي قيمة المؤشر		53.31

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	59.90
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	57.80
3.3	القوى العاملة المستقبلية	68.60
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	74.40
3.5	تنوع القوى العاملة	70.69
إجمالي قيمة المؤشر		66.28

الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	41.23
4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	41.76
4.3	مؤشر رأس المال البشري	65.67
إجمالي قيمة المؤشر		49.55

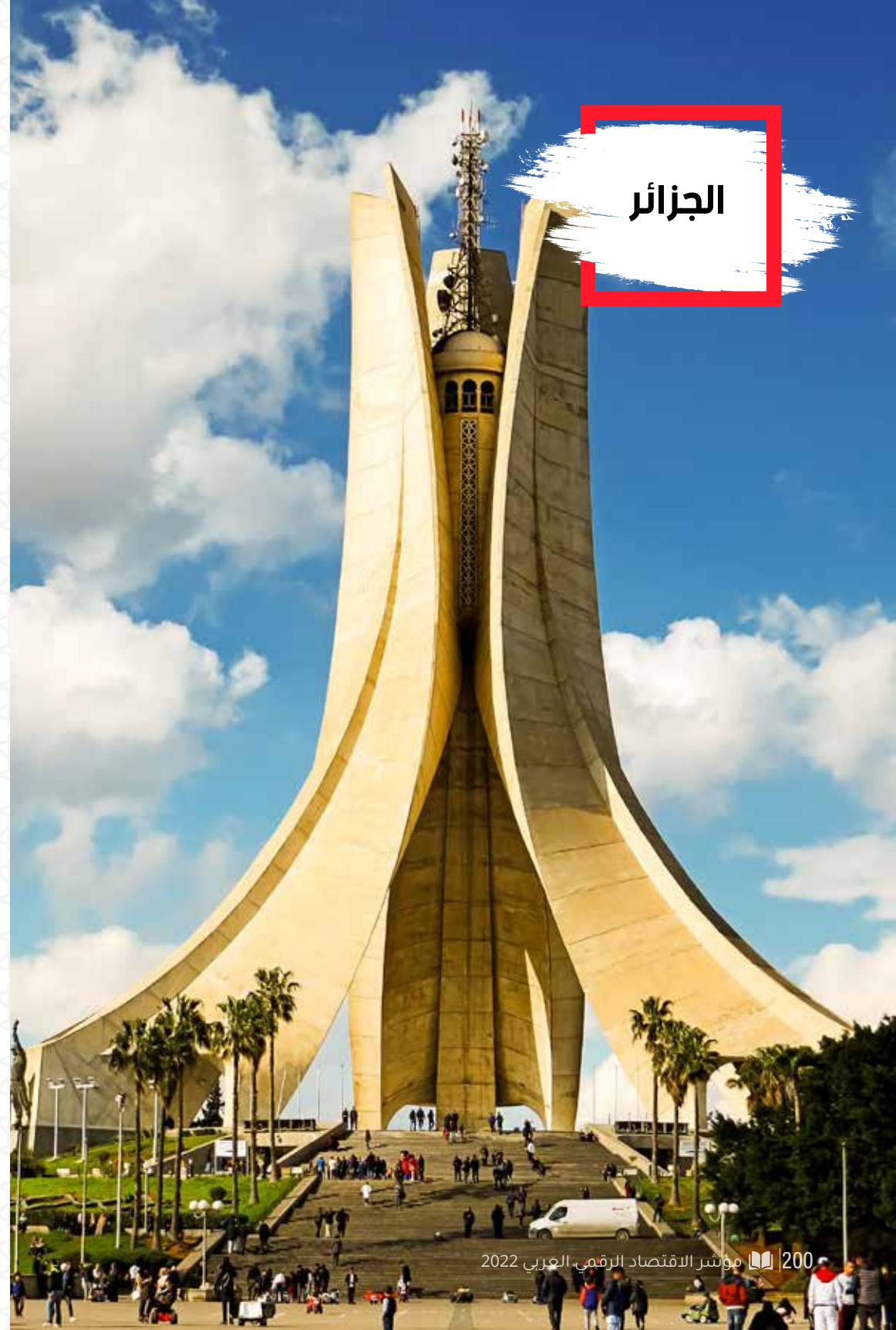


الملف الاقتصادي

متوسط دخل الفرد (بالدولار)	\$ 3,306.90
مستوى الدخل القومي للدولة	متوسط-مرتفع
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	584
السكان (مليون نسمة)	43.9
معدل البطالة (%)	12.8

مستوى الأداء

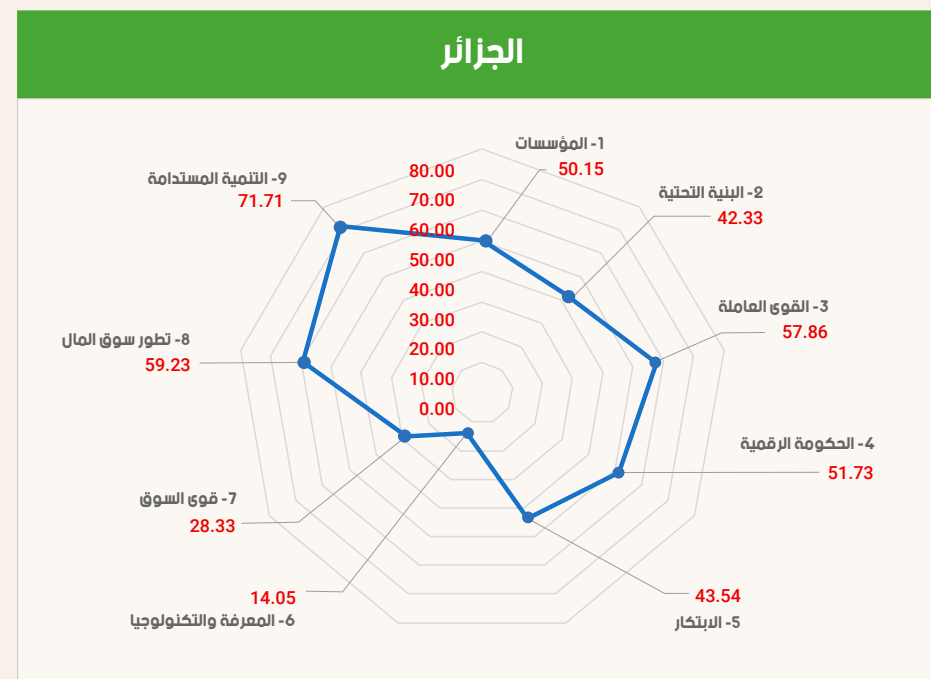
المحاور	الركائز	قيمة المؤشر	الترتيب
الحكومة الرقمية	الركيزة الأولى: المؤسسات	50.15	12
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	42.33	8
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	57.86	9
الحكومة الرقمية	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	51.73	11
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار	43.54	12
	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	14.05	12
الأعمال الرقمية	الركيزة السابعة: قوى السوق	28.33	12
	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	59.23	12
الهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	71.71	7
إجمالي قيمة المؤشر		46.55	12



الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر	الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	51.52	6.1	شهادة الجوده (ايزو 1009)	3.34
5.2	التعاون متعدد الأطراف	66.67	6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.10
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	73.70	6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	3.42
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	0.50	6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	49.34
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	11.63			
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	57.24			
إجمالي قيمة المؤشر		43.54	إجمالي قيمة المؤشر		14.05

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر	الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	10.00	8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	24.30
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	20.00	8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	69.09
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	55.00	8.3	توافر صناديق التمويل	67.31
إجمالي قيمة المؤشر		28.33	8.4	القيمة السوقية	0.20
			8.5	سلامة البنوك	59.70
			8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	76.20
			8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام)	82.90
			8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	94.10
			إجمالي قيمة المؤشر		59.23

الركيزة التاسعة	التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليهما)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	96.93
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	56.56
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	75.57
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	91.21
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	62.20
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	45.40
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	74.10
إجمالي قيمة المؤشر		71.71



الجزائر

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر	الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	44.60	2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	60.20
1.2	البيئة التنظيمية	49.85	2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	53.00
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	55.19	2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	37.50
إجمالي قيمة المؤشر		50.15	2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	18.60
			إجمالي قيمة المؤشر		42.33
الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر	الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	53.00	4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	57.87
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	48.00	4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	27.65
3.3	القوى العاملة المستقبلية	65.20	4.3	مؤشر رأس المال البشري	69.66
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	50.70	إجمالي قيمة المؤشر		51.73
3.5	تنوع القوى العاملة	72.41			
إجمالي قيمة المؤشر		57.86			

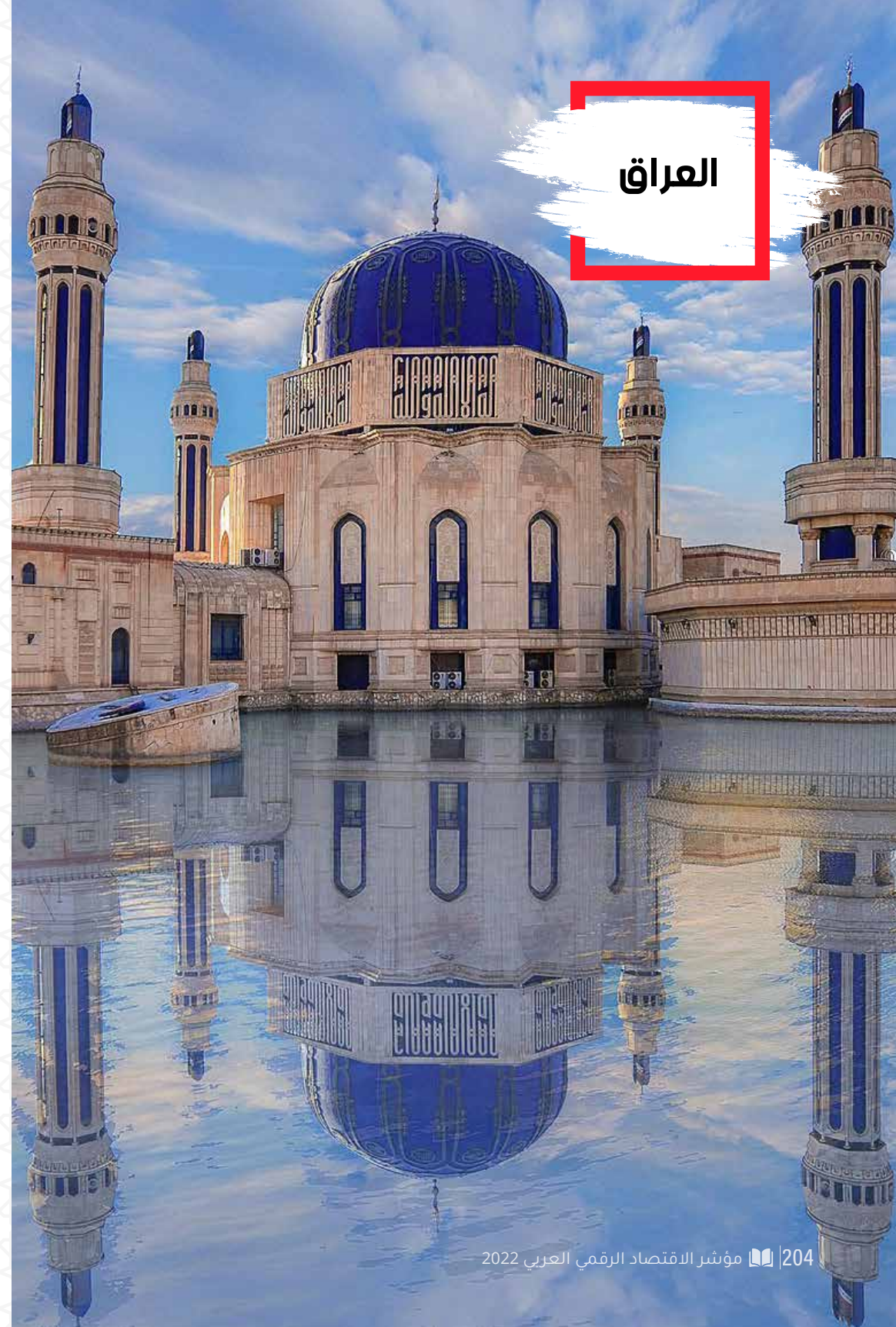


الملف الاقتصادي

متوسط دخل الفرد (بالدولار)	\$ 4145.9
مستوى الدخل القومي للدولة	متوسط-مرتفع
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	234
السكان (مليون نسمة)	40.22
معدل البطالة (%)	13.7

مستوى الأداء

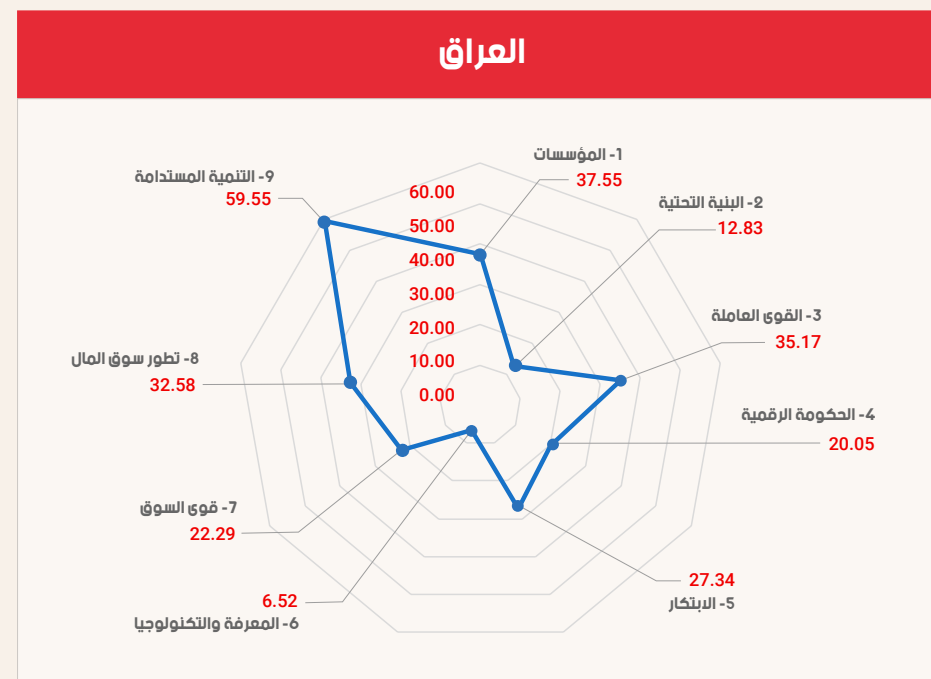
المحاور	الركائز	قيمة المؤشر	الترتيب
الحكومة الرقمية	الركيزة الأولى: المؤسسات	37.55	16
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	12.83	15
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	35.17	16
الحكومة الرقمية	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	20.05	18
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار	27.34	22
	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	6.52	17
الأعمال الرقمية	الركيزة السابعة: قوى السوق	22.29	14
	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	32.58	17
الهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	59.55	13
إجمالي قيمة المؤشر		33.64	13



الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر	الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	25.07	6.1	شهادة الجودة (ايزو 1009)	0.53
5.2	التعاون متعدد الأطراف	45.74	6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.09
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	52.06	6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	0.81
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	0.19	6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	24.63
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	2.10			
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	38.88			
إجمالي قيمة المؤشر		27.34	إجمالي قيمة المؤشر		6.52

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر	الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	0.00	8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	2.76
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	19.00	8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	39.73
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	47.88	8.3	توافر صناديق التمويل	38.37
إجمالي قيمة المؤشر		22.29	8.4	القيمة السوقية	0.18
			8.5	سلامة البنوك	31.19
			8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	53.01
			8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الايام)	56.81
			8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	38.57
			إجمالي قيمة المؤشر		32.58

الركيزة التاسعة	التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليا)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	79.55
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	51.97
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	63.07
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	69.87
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	56.58
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	26.46
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	69.38
إجمالي قيمة المؤشر		59.55



العراق

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر	الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	31.64	2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	24.42
1.2	البيئة التنظيمية	29.53	2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	11.12
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	51.50	2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	6.08
إجمالي قيمة المؤشر		37.55	2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	9.69
			إجمالي قيمة المؤشر		12.83

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر	الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	24.99	4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	16.69
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	33.44	4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	9.50
3.3	القوى العاملة المستقبلية	36.01	4.3	مؤشر رأس المال البشري	33.96
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	27.36	إجمالي قيمة المؤشر		20.05
3.5	تنوع القوى العاملة	54.05			
إجمالي قيمة المؤشر		35.17			



الملف الاقتصادي

متوسط دخل الفرد (بالدولار)	\$ 1.678
مستوى الدخل القومي للدولة	دخل (منخفض-متوسط)
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	16
السكان (مليون نسمة)	4.6
معدل البطالة (%)	10.7

مستوى الأداء

المحاور	الركائز	قيمة المؤشر	الترتيب
الحكومة الرقمية	الركيزة الأولى: المؤسسات	40.01	14
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	12.83	17
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	40.71	14
الحكومة الرقمية	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	28.20	16
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار	29.76	14
الأعمال الرقمية	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	6.52	19
الأعمال الرقمية	الركيزة السابعة: قوى السوق	22.29	16
الأعمال الرقمية	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	45.04	13
المهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	44.16	15
إجمالي قيمة المؤشر		29.95	16

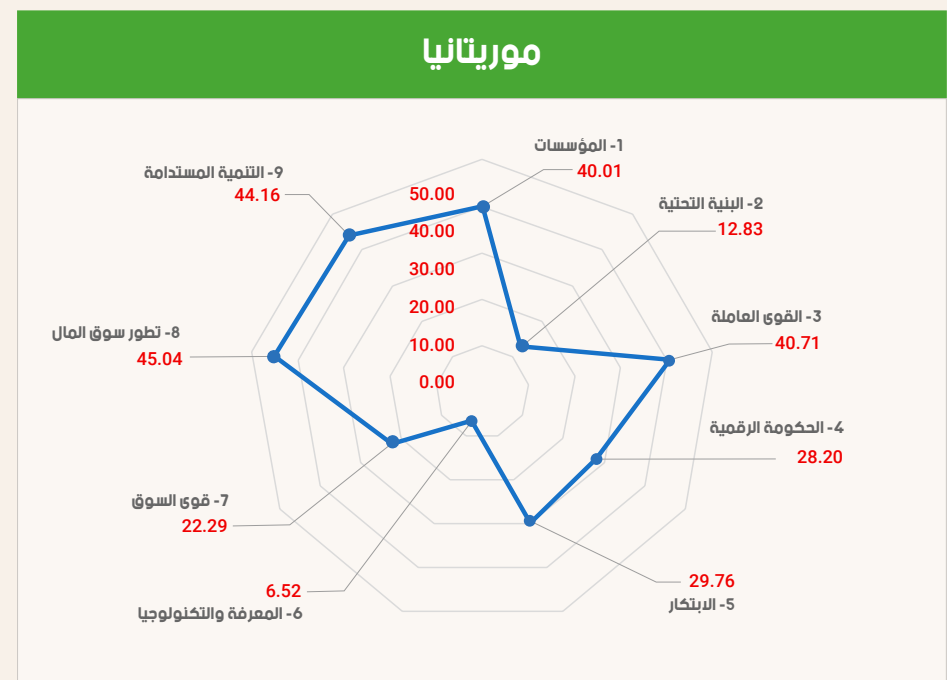
الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	28.71
5.2	التعاون متعدد الأطراف	51.85
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	54.80
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	0.20
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	2.10
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	40.92
إجمالي قيمة المؤشر		29.76

الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
6.1	شهادة الجوده (ايزو 1009)	0.53
6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.09
6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	0.81
6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	24.63
إجمالي قيمة المؤشر		6.52

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	0.00
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	19.00
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	47.88
إجمالي قيمة المؤشر		22.29

الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	2.90
8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	41.82
8.3	توافر صناديق التمويل	40.38
8.4	القيمة السوقية	0.18
8.5	سلامة البنوك	32.84
8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	55.80
8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الايام)	94.50
8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	91.90
إجمالي قيمة المؤشر		45.04

الركيزة التاسعة	التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليا)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	70.74
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	43.19
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	41.84
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	39.39
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	45.02
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	17.47
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	51.45
إجمالي قيمة المؤشر		44.16



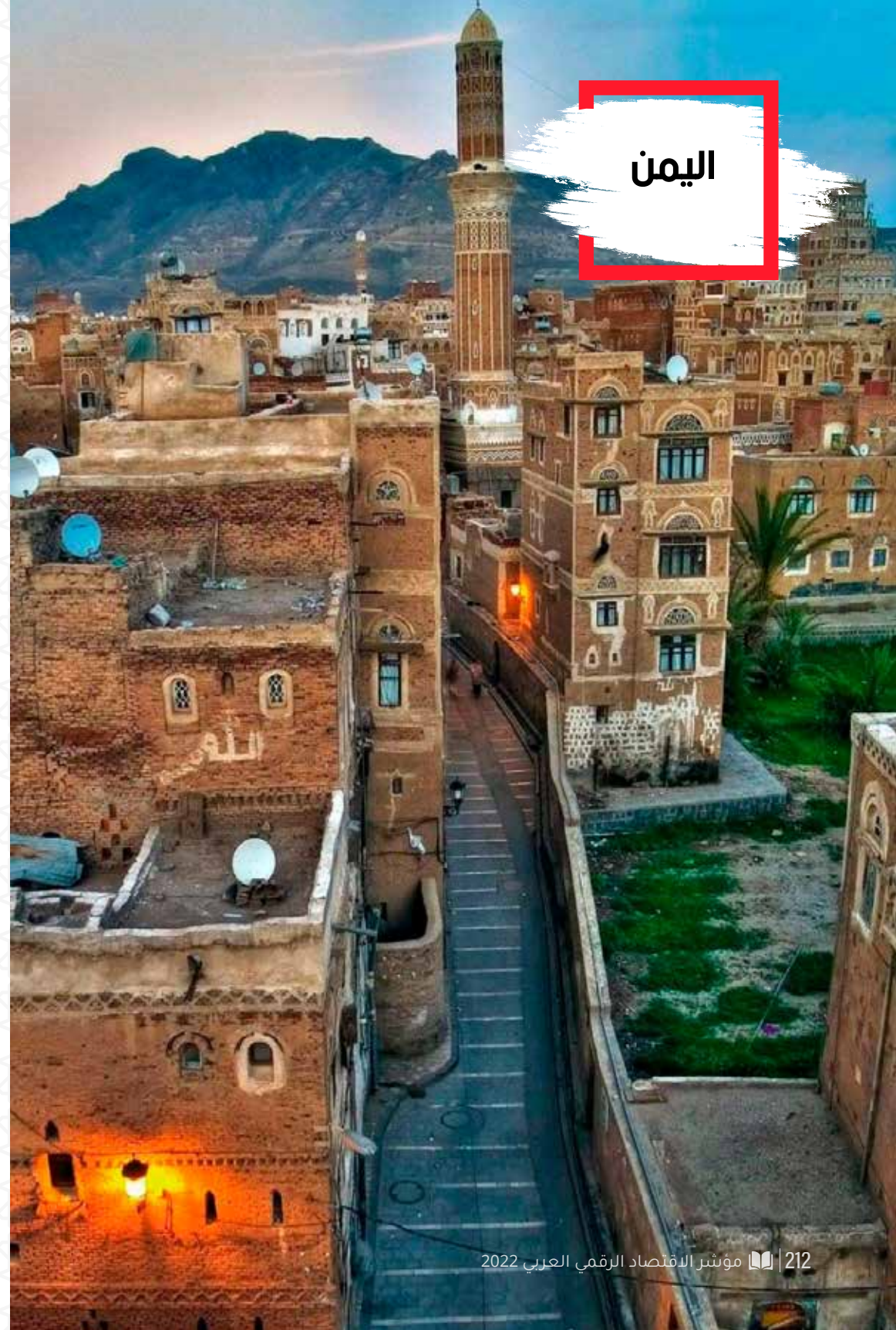
موريتانيا

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	31.64
1.2	البيئة التنظيمية	29.53
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	58.87
إجمالي قيمة المؤشر		40.01

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	31.60
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	38.00
3.3	القوى العاملة المستقبلية	37.90
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	28.80
3.5	تنوع القوى العاملة	67.24
إجمالي قيمة المؤشر		40.71

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	24.42
2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	11.12
2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	6.08
2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	9.69
إجمالي قيمة المؤشر		12.83

الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	38.86
4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	10.00
4.3	مؤشر رأس المال البشري	35.75
إجمالي قيمة المؤشر		28.20



الملف الاقتصادي

متوسط دخل الفرد (بالدولار)	\$ 758.1
مستوى الدخل القومي للدولة	منخفض
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	65
السكان (مليون نسمة)	29.8
معدل البطالة (%)	13.4

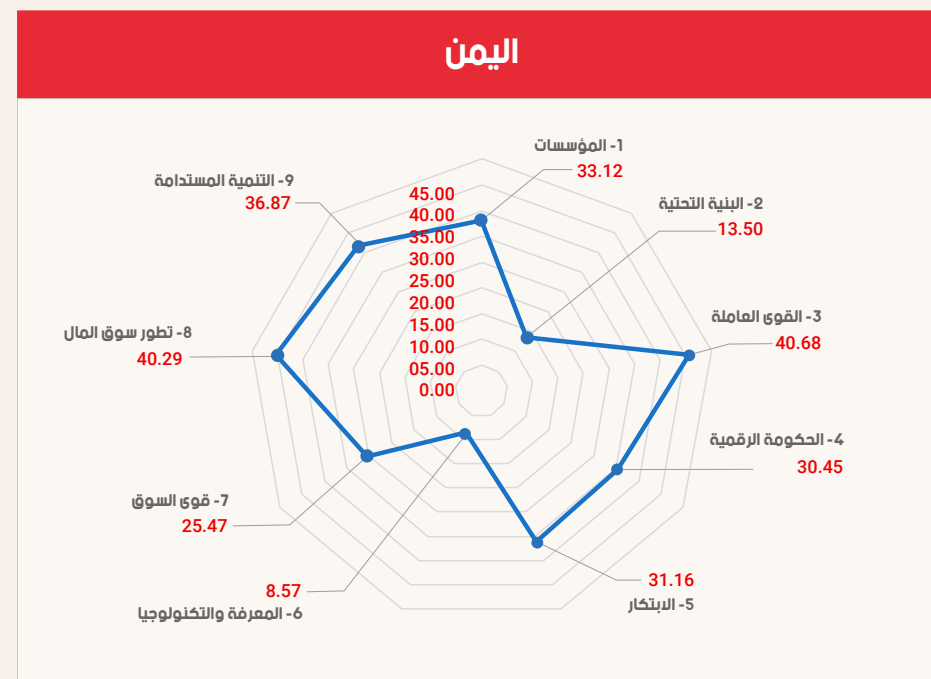
مستوى الأداء

المحاور	الركائز	قيمة المؤشر	الترتيب
الحكومة الرقمية	الركيزة الأولى: المؤسسات	33.12	15
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	13.50	13
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	40.68	13
الحكومة الرقمية	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	30.45	15
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار	31.16	13
	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	8.57	13
الأعمال الرقمية	الركيزة السابعة: قوى السوق	25.47	13
	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	40.29	14
الهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	36.87	17
إجمالي قيمة المؤشر		28.90	17

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر	الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	26.39	6.1	شهادة الجودة (ايزو 1009)	0.56
5.2	التعاون متعدد الأطراف	48.15	6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.10
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	61.70	6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	7.69
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	0.19	6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	25.93
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	2.21	إجمالي قيمة المؤشر		8.57
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	48.29			
إجمالي قيمة المؤشر		31.16			

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر	الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	0.00	8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	23.09
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	26.00	8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	43.64
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	50.40	8.3	توافر صناديق التمويل	42.31
إجمالي قيمة المؤشر		25.47	8.4	القيمة السوقية	0.19
			8.5	سلامة البنوك	40.30
			8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	72.39
			8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام)	59.80
			8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	40.60
			إجمالي قيمة المؤشر		40.29

الركيزة التاسعة	الالتمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليا)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	7.67
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	40.70
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	44.69
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	55.68
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	49.29
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	8.94
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	51.11
إجمالي قيمة المؤشر		36.87



اليمن

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	31.64
1.2	البيئة التنظيمية	31.08
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	36.64
إجمالي قيمة المؤشر		33.12

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	26.30
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	35.20
3.3	القوى العاملة المستقبلية	45.00
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	40.00
3.5	تنوع القوى العاملة	56.90
إجمالي قيمة المؤشر		40.68

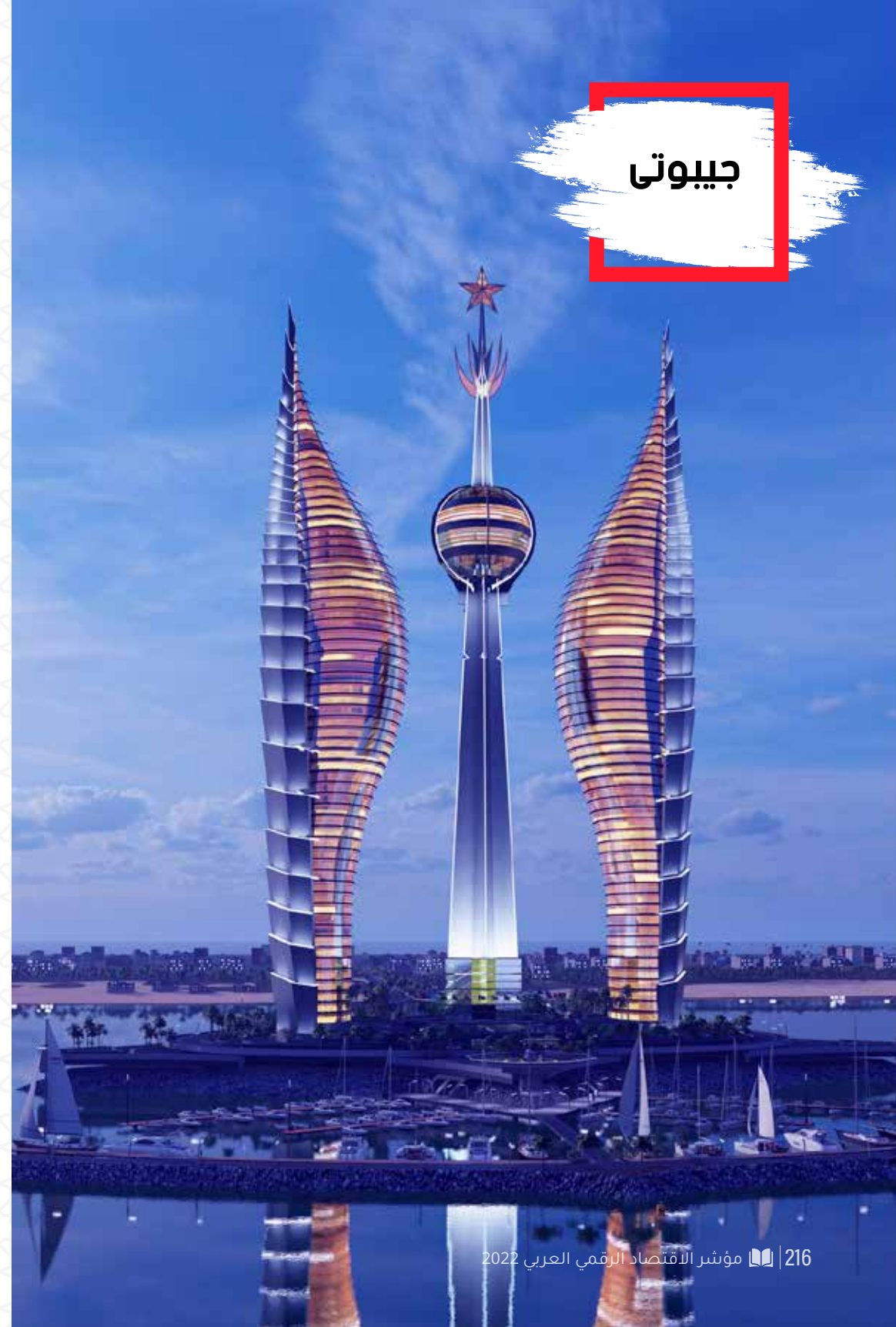
الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	17.57
4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	32.35
4.3	مؤشر رأس المال البشري	41.42
إجمالي قيمة المؤشر		30.45

الملف الاقتصادي

متوسط دخل الفرد (بالدولار)	\$ 3.425.5
مستوى الدخل القومي للدولة	دخل منخفض
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	3.3
السكان (مليون نسمة)	0.98
معدل البطالة (%)	11.6

مستوى الأداء

الترتيب	قيمة المؤشر	الركائز	المحاور
13	44.18	الركيزة الأولى: المؤسسات	الحكومة الرقمية
14	12.83	الركيزة الثانية: البنية التحتية	الأسس الرقمية
22	39.18	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	الاستعداد الرقمي للمواطن
20	20.05	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	الحكومة الرقمية
15	27.34	الركيزة الخامسة: الابتكار	الابتكار الرقمي
14	6.52	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	
22	27.36	الركيزة السابعة: قوى السوق	الأعمال الرقمية
16	32.58	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	
14	46.56	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	الهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية
15	28.06	إجمالي قيمة المؤشر	

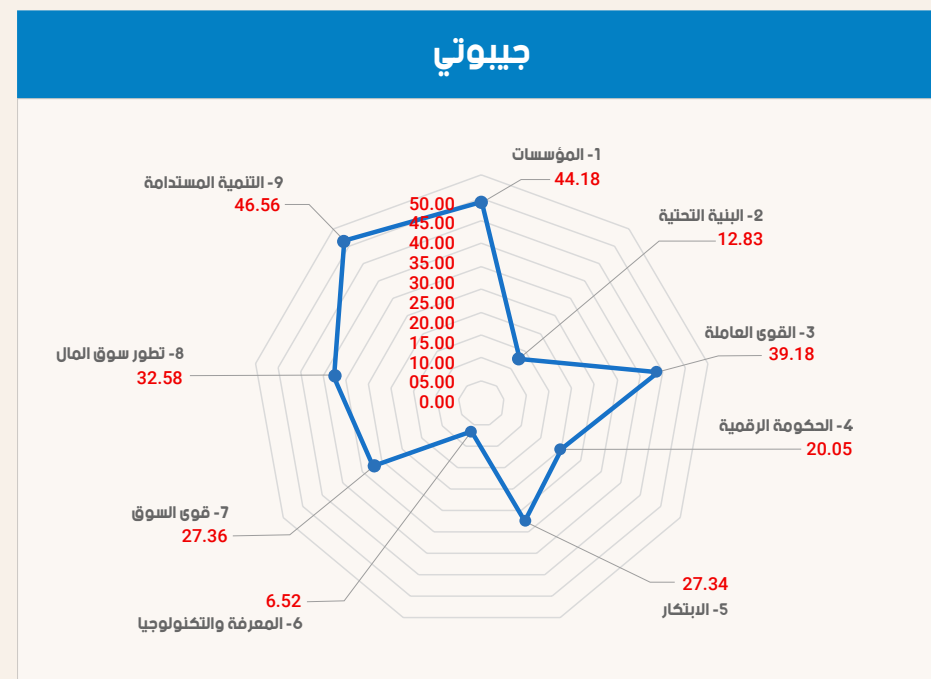


الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر	الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر
6.1	شهادة الجودة (ايزو 1009)	0.53	5.1	التوجه المستقبلي للدولة	25.07
6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.09	5.2	التعاون متعدد الأطراف	45.74
6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	0.81	5.3	الأوراق العلمية المنشورة	52.06
6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	24.63	5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	0.19
6.52	إجمالي قيمة المؤشر		5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	2.10
			5.6	ثقافة ريادة الأعمال	38.88
			إجمالي قيمة المؤشر		27.34

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر	الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر	
7.1	سهولة الحصول على قروض	9.50	8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	2.76	
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	24.70	8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	39.73	
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	47.88	8.3	توافر صناديق التمويل	38.37	
إجمالي قيمة المؤشر		27.36	8.4	القيمة السوقية	0.18	
			8.5	سلامة البنوك	31.19	
			8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	53.01	
			8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الايام)	56.81	
			8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	38.57	
			إجمالي قيمة المؤشر			32.58

الركيزة التاسعة	التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليها)	قيمة المؤشر
9.1	المهدف 1: القضاء على الفقر	58.79
9.2	المهدف 2: القضاء التام على الجوع	35.43

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر	الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	24.99	2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	24.42
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	33.44	2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	11.12
3.3	القوى العاملة المستقبلية	36.01	2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	6.08
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	27.36	2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	9.69
3.5	تنوع القوى العاملة	54.03	إجمالي قيمة المؤشر		12.83
إجمالي قيمة المؤشر		35.17	الركيزة الرابعة الحكومة الرقمية		
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	58.79			
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	35.43			
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	55.21			
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	41.41			
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	59.57	الركيزة الأولى التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليها)		
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	26.38			
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	49.11			
إجمالي قيمة المؤشر		46.56			



جيبوتي

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر	الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	33.30	2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	24.42
1.2	البيئة التنظيمية	29.53	2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	11.12
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	69.70	2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	6.08
إجمالي قيمة المؤشر		44.18	2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	9.69
الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر	إجمالي قيمة المؤشر		12.83
3.1	القوى العاملة الحالية	24.99	الركيزة الرابعة الحكومة الرقمية		
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	33.44			
3.3	القوى العاملة المستقبلية	36.01			
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	27.36			
3.5	تنوع القوى العاملة	54.03			
إجمالي قيمة المؤشر		35.17	الركيزة الأولى التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليها)		
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	58.79			
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	35.43			
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	55.21			
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	41.41			
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	59.57	الركيزة الخامسة الابتكار		
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	26.38			
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	49.11			
إجمالي قيمة المؤشر		46.56			

الملف الاقتصادي

متوسط دخل الفرد (بالدولار)	\$ 1,334.4
مستوى الدخل القومي للدولة	منخفض
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	40
السكان (مليون نسمة)	17.5
معدل البطالة (%)	9

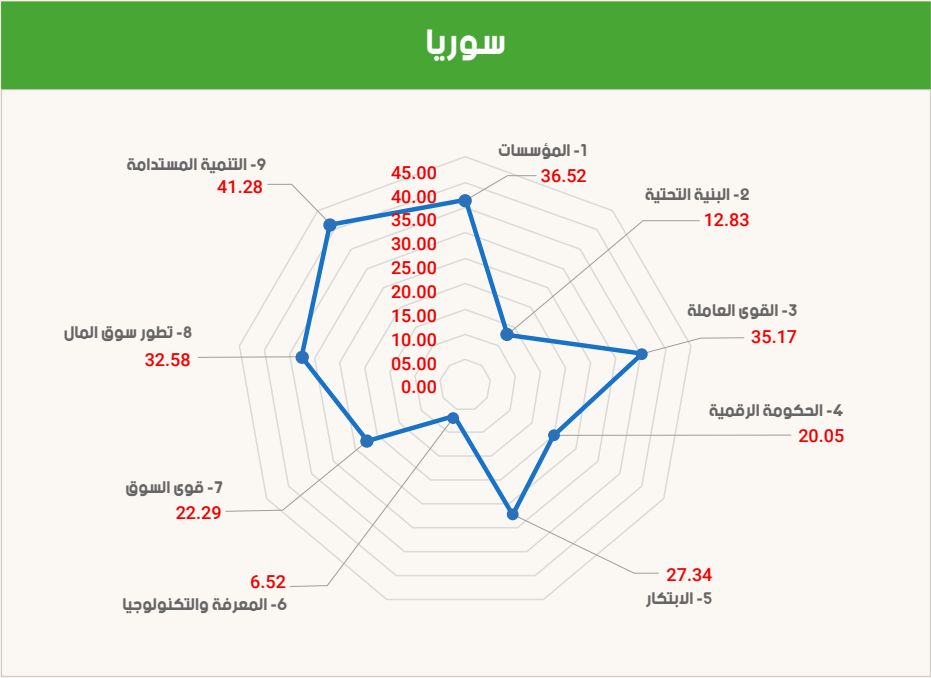
مستوى الأداء

الترتيب	قيمة المؤشر	الركائز	المحاور
17	36.52	الركيزة الأولى: المؤسسات	الحكومة الرقمية
21	12.83	الركيزة الثانية: البنية التحتية	الأسس الرقمية
21	35.17	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	الاستعداد الرقمي للمواطن
17	20.05	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	الحكومة الرقمية
20	27.34	الركيزة الخامسة: الابتكار	الابتكار الرقمي
17	6.52	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	
20	22.29	الركيزة السابعة: قوى السوق	الأعمال الرقمية
21	32.58	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	
16	41.28	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	المهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية
14	20.06	إجمالي قيمة المؤشر	

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر	الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	25.07	6.1	شهادة الجوده (ايزو 1009)	0.53
5.2	التعاون متعدد الأطراف	45.74	6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.09
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	52.06	6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	0.81
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	0.19	6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	24.63
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	2.10			
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	38.88			
إجمالي قيمة المؤشر		27.34	إجمالي قيمة المؤشر		6.52

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر	الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	0.00	8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	2.76
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	19.00	8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	39.73
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	47.88	8.3	توافر صناديق التمويل	38.37
إجمالي قيمة المؤشر		22.29	8.4	القيمة السوقية	0.18
			8.5	سلامة البنوك	31.19
			8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	53.01
			8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الايام)	56.81
			8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	38.57
			إجمالي قيمة المؤشر		32.58

الركيزة التاسعة	الالتمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليا)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	7.67
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	34.12
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	66.59
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	56.71
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	60.48
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	14.41
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	48.96
إجمالي قيمة المؤشر		41.28



سوريا

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر	الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	31.64	2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	24.42
1.2	البيئة التنظيمية	29.53	2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	11.12
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	48.39	2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	6.08
إجمالي قيمة المؤشر		36.52	2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	9.69
			إجمالي قيمة المؤشر		12.83
الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر	الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	27.99	4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	16.69
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	33.44	4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	9.50
3.3	القوى العاملة المستقبلية	36.01	4.3	مؤشر رأس المال البشري	33.96
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	27.36	إجمالي قيمة المؤشر		20.05
3.5	تنوع القوى العاملة	54.05			
إجمالي قيمة المؤشر		35.17			

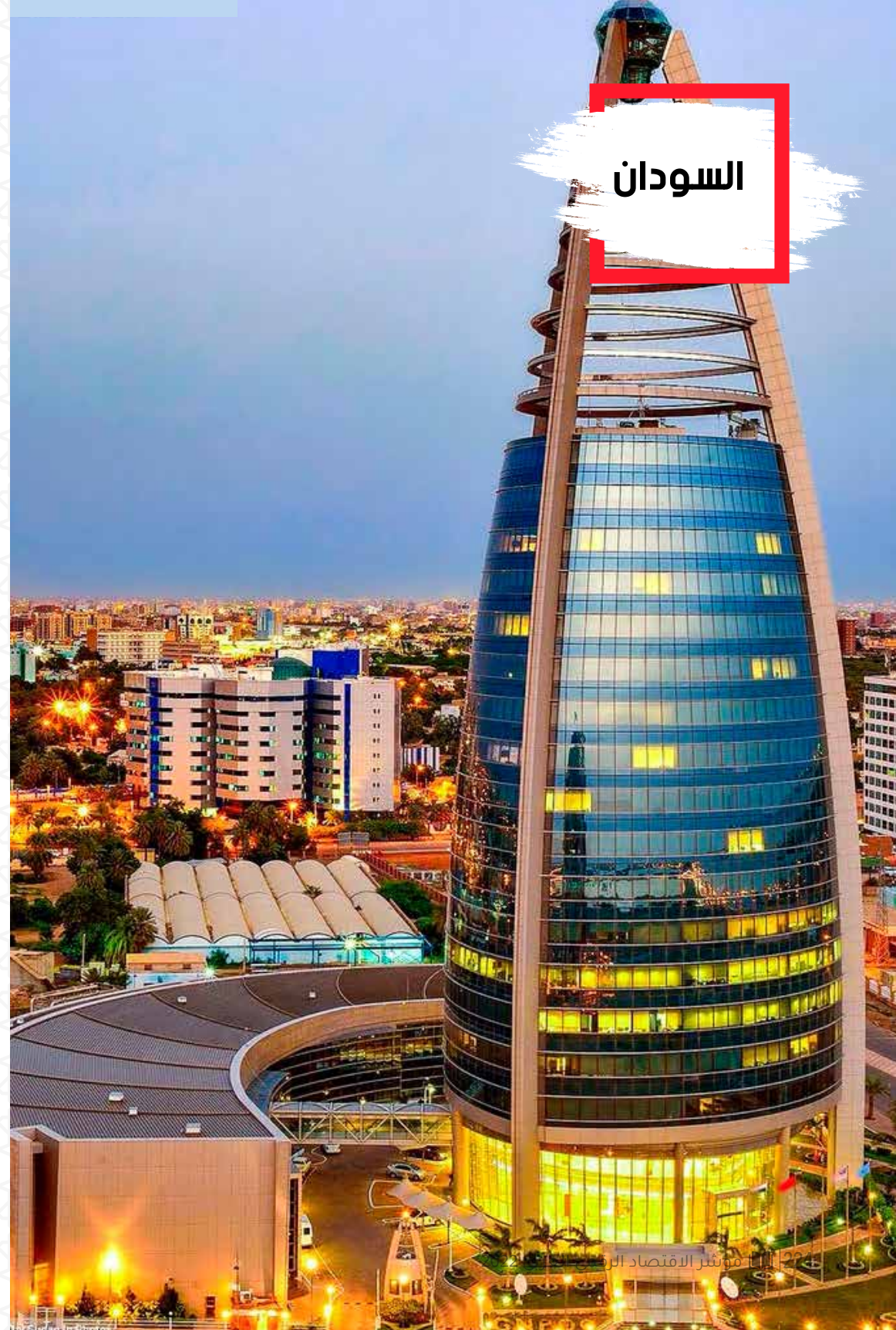


الملف الاقتصادي

\$ 595.5	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
دخل (متوسط-منخفض)	مستوى الدخل القومي للدولة
19	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
43.8	السكان (مليون نسمة)
17.7	معدل البطالة (%)

مستوى الأداء

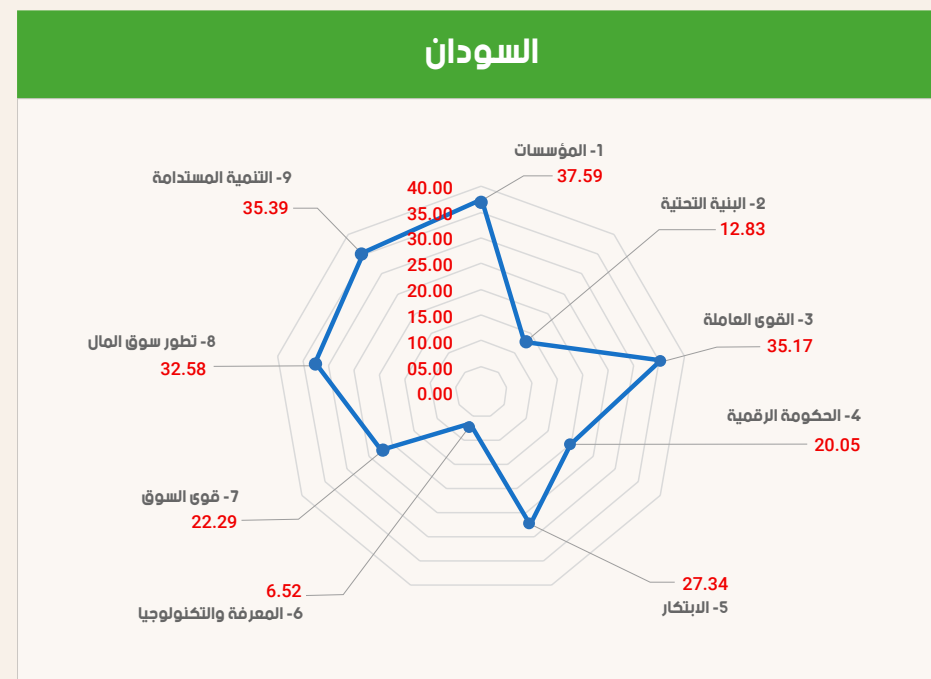
الترتيب	قيمة المؤشر	الركائز	المحاور
18	37.59	الركيزة الأولى: المؤسسات	الحكومة الرقمية
20	12.83	الركيزة الثانية: البنية التحتية	الأسس الرقمية
20	35.17	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	الاستعداد الرقمي للمواطن
14	20.05	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	الحكومة الرقمية
19	27.34	الركيزة الخامسة: الابتكار	الابتكار الرقمي
16	6.52	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	
19	22.29	الركيزة السابعة: قوى السوق	الأعمال الرقمية
22	32.58	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	
18	35.39	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	الهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية
18	25.53	إجمالي قيمة المؤشر	



الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر	الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	25.07	6.1	شهادة الجودة (ايزو 1009)	0.53
5.2	التعاون متعدد الأطراف	45.74	6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.09
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	52.06	6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	0.81
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	0.19	6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	24.63
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	2.10			
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	38.88			
	إجمالي قيمة المؤشر	27.34		إجمالي قيمة المؤشر	6.52

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر	الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	0.00	8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	2.76
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	19.00	8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	39.73
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	47.88	8.3	توافر صناديق التمويل	38.37
	إجمالي قيمة المؤشر	22.29	8.4	القيمة السوقية	0.18
			8.5	سلامة البنوك	31.19
			8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	53.01
			8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الأيام)	56.81
			8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	38.57
				إجمالي قيمة المؤشر	32.58

الركيزة التاسعة	الالتمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليهما)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	34.91
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	24.60
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	51.88
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	42.60
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	41.66
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	16.95
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	35.13
	إجمالي قيمة المؤشر	35.39



السودان

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	31.64
1.2	البيئة التنظيمية	29.53
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	51.61
	إجمالي قيمة المؤشر	37.59

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	24.99
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	33.44
3.3	القوى العاملة المستقبلية	36.01
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	27.36
3.5	تنوع القوى العاملة	54.05
	إجمالي قيمة المؤشر	35.17

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	24.42
2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	11.12
2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	6.08
2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	9.69
	إجمالي قيمة المؤشر	12.83

الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	16.69
4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	9.50
4.3	مؤشر رأس المال البشري	33.6
	إجمالي قيمة المؤشر	20.05

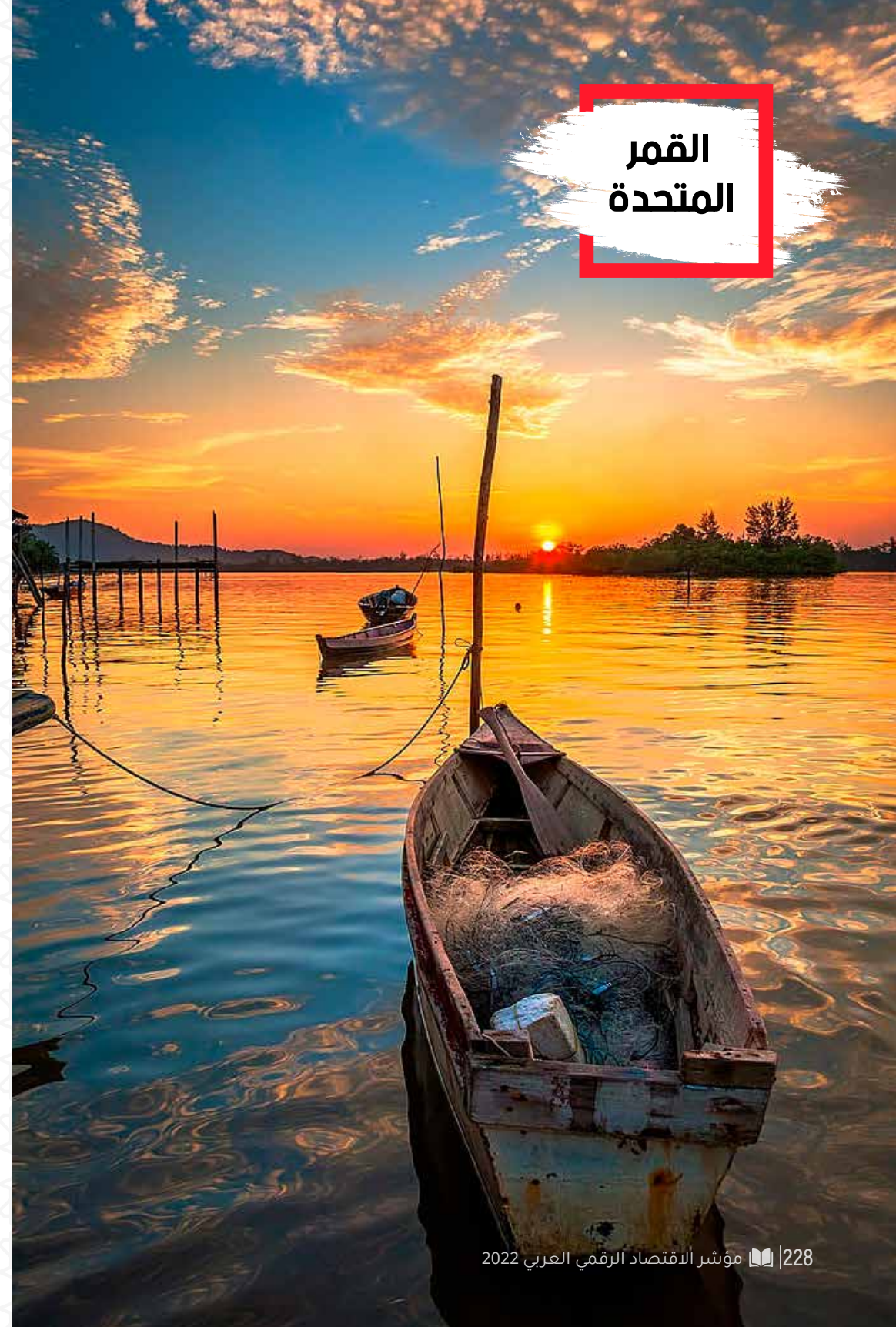


الملف الاقتصادي

متوسط دخل الفرد (بالدولار)	\$ 1420.9
مستوى الدخل القومي للدولة	دخل (متوسط-منخفض)
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	1.2
السكان (مليون نسمة)	0.87
معدل البطالة (%)	8.4

مستوى الأداء

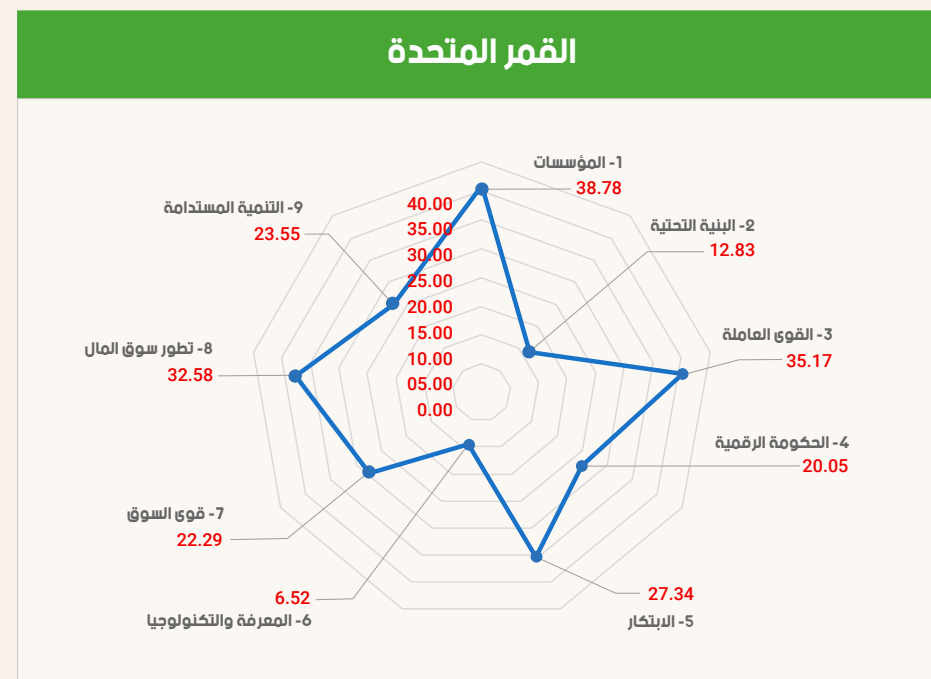
الترتيب	قيمة المؤشر	الركائز	المحاور
20	38.78	الركيزة الأولى: المؤسسات	الحكومة الرقمية
22	12.83	الركيزة الثانية: البنية التحتية	الأسس الرقمية
15	35.17	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	الاستعداد الرقمي للمواطن
19	20.02	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	الحكومة الرقمية
21	27.34	الركيزة الخامسة: الابتكار	الابتكار الرقمي
18	6.52	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	الابتكار الرقمي
21	22.29	الركيزة السابعة: قوى السوق	الأعمال الرقمية
15	32.58	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	الأعمال الرقمية
20	23.55	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	الهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية
20	24.34	إجمالي قيمة المؤشر	



الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر	الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	25.07	6.1	شهادة الجودة (ايزو 1009)	0.53
5.2	التعاون متعدد الأطراف	45.74	6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.09
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	52.06	6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	0.81
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	0.19	6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	24.63
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	2.10			
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	38.88			
	إجمالي قيمة المؤشر	27.34		إجمالي قيمة المؤشر	6.52

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر	الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	0.00	8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	2.76
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	19.00	8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	39.73
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	47.88	8.3	توافر صناديق التمويل	38.37
	إجمالي قيمة المؤشر	22.29	8.4	القيمة السوقية	0.18
			8.5	سلامة البنوك	31.19
			8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	53.01
			8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الايام)	56.81
			8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	38.57
				إجمالي قيمة المؤشر	32.58

الركيزة التاسعة	الالتمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليا)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	7.67
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	23.37
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	23.73
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	37.43
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	39.58
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	1.71
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	31.35
	إجمالي قيمة المؤشر	23.55



القمر المتحدة

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	31.64
1.2	البيئة التنظيمية	29.53
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	55.18
	إجمالي قيمة المؤشر	38.78

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	24.99
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	33.44
3.3	القوى العاملة المستقبلية	36.01
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	27.36
3.5	تنوع القوى العاملة	54.05
	إجمالي قيمة المؤشر	35.17

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	24.42
2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	11.12
2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	6.08
2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	9.69
	إجمالي قيمة المؤشر	12.83

الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	16.69
4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	9.50
4.3	مؤشر رأس المال البشري	33.96
	إجمالي قيمة المؤشر	20.05



ليبيا

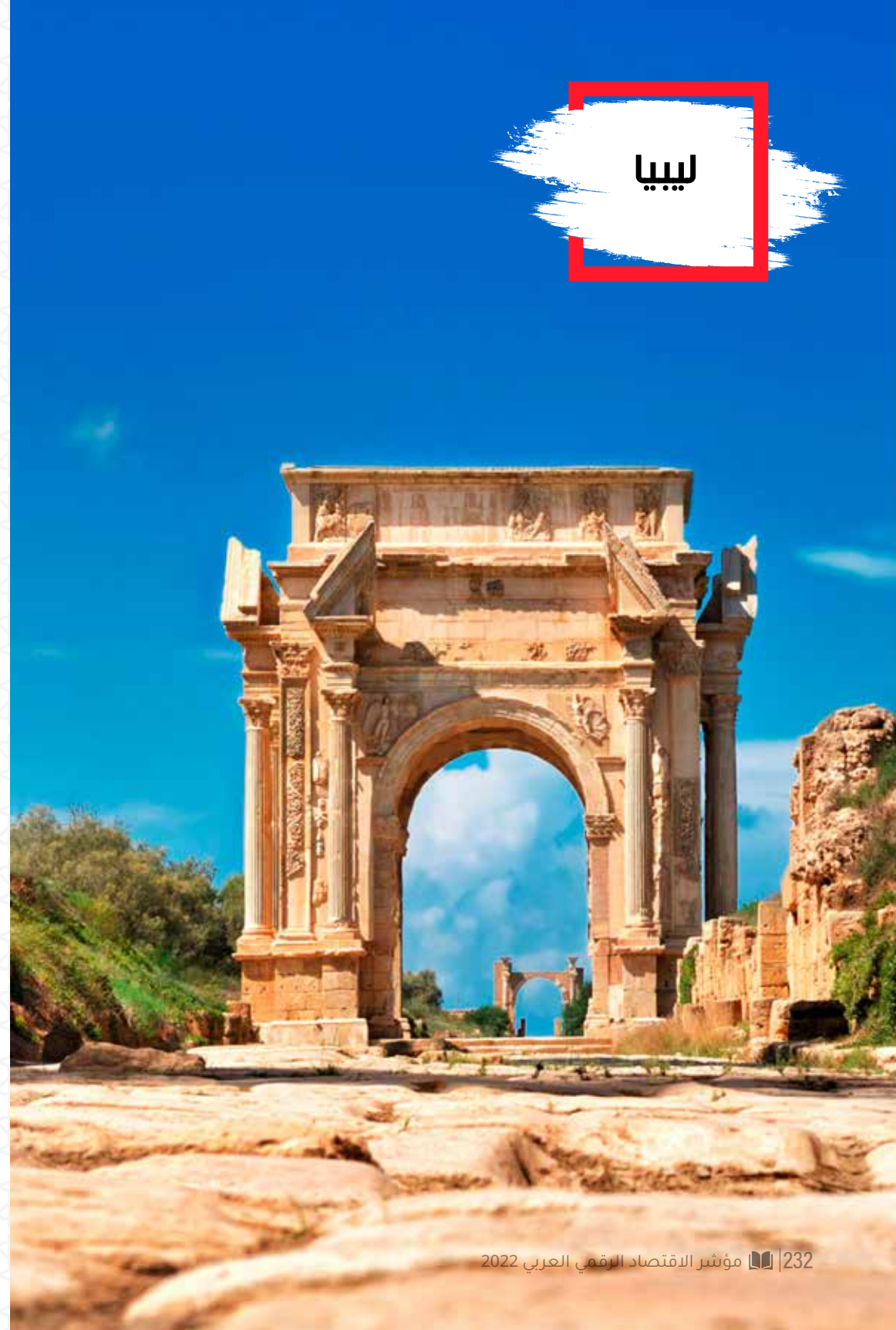
الملف الاقتصادي

متوسط دخل الفرد (بالدولار)	\$ 3699.3
مستوى الدخل القومي للدولة	دخل(مرتفع- متوسط)
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	52
السكان (مليون نسمة)	6.9
معدل البطالة (%)	19.4

مستوى الأداء

المحاور	الركائز	قيمة المؤشر	الترتيب
الحكومة الرقمية	الركيزة الأولى: المؤسسات	32.94	18
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	12.83	16
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	35.17	17
الحكومة الرقمية	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	20.05	13
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار	27.34	16
	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	6.52	22
الأعمال الرقمية	الركيزة السابعة: قوى السوق	22.29	15
	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	32.58	18
الهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	23.55	21
	إجمالي قيمة المؤشر	23.70	19

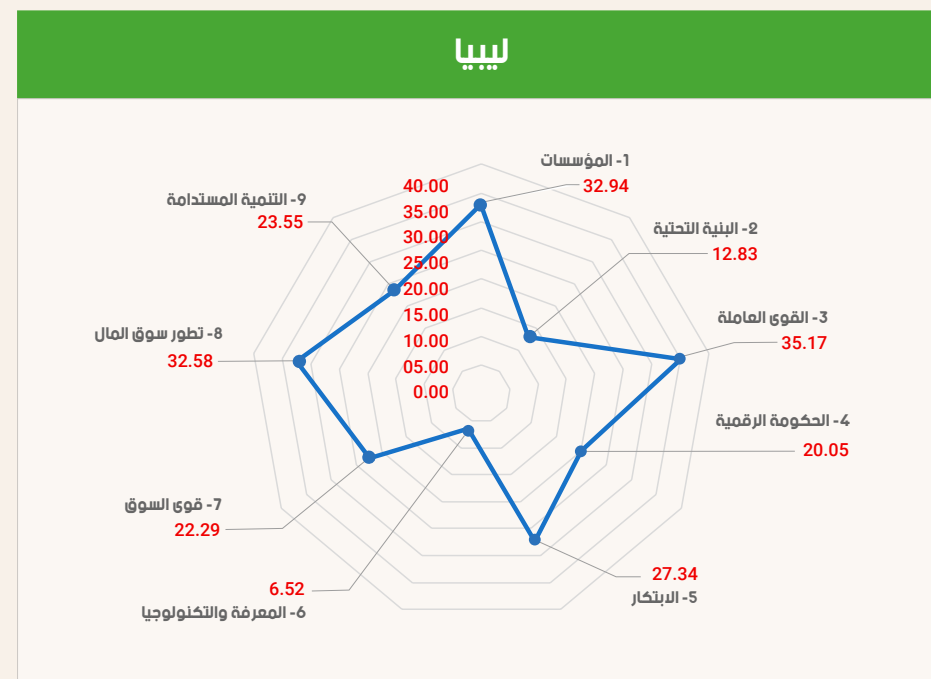
ليبيا



الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر	الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	25.07	6.1	شهادة الجوده (ايزو 1009)	0.53
5.2	التعاون متعدد الأطراف	45.74	6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.09
5.3	النوراق العلمية المنشورة	52.06	6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	0.81
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	0.19	6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	24.63
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	2.10			
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	38.88			
	إجمالي قيمة المؤشر	27.34		إجمالي قيمة المؤشر	6.52

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر	الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	0.00	8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	2.76
7.2	القدرة على حماية صفار المستثمرين	19.00	8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	39.73
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	47.88	8.3	توافر صناديق التمويل	38.37
	إجمالي قيمة المؤشر	22.29	8.4	القيمة السوقية	0.18
			8.5	سلامة البنوك	31.19
			8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	53.01
			8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الايام)	56.81
			8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	38.57
				إجمالي قيمة المؤشر	32.58

الركيزة التاسعة	التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليهما)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	7.67
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	23.37
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	23.73
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	37.43
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	39.58
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	1.71
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	31.35
	إجمالي قيمة المؤشر	23.55



ليبيا

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	31.64
1.2	البيئة التنظيمية	29.53
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	37.67
	إجمالي قيمة المؤشر	32.94

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	24.99
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	33.44
3.3	القوى العاملة المستقبلية	36.01
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	27.36
3.5	تنوع القوى العاملة	54.05
	إجمالي قيمة المؤشر	35.17

الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	16.69
4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	9.50
4.3	مؤشر رأس المال البشري	33.96
	إجمالي قيمة المؤشر	20.05

الملف الاقتصادي

متوسط دخل الفرد (بالدولار)	\$ 313.9
مستوى الدخل القومي للدولة	منخفض
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)	0.90
السكان (مليون نسمة)	15.8
معدل البطالة (%)	13.1

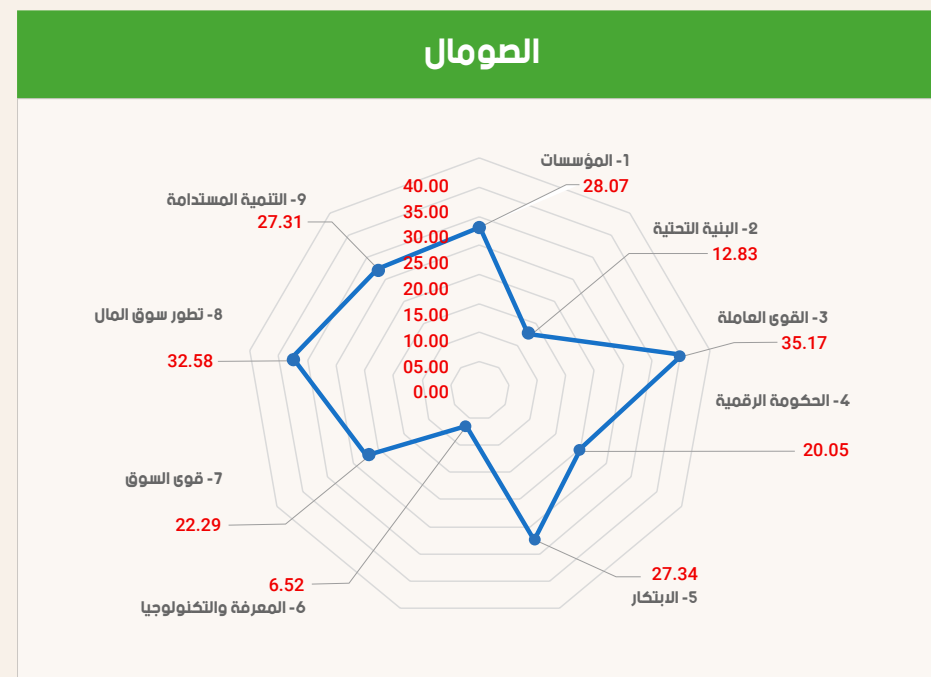
مستوى الأداء

المحاور	الركائز	قيمة المؤشر	الترتيب
الحكومة الرقمية	الركيزة الأولى: المؤسسات	28.07	21
الأسس الرقمية	الركيزة الثانية: البنية التحتية	12.83	19
الاستعداد الرقمي للمواطن	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	35.17	19
الحكومة الرقمية	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	20.05	21
الابتكار الرقمي	الركيزة الخامسة: الابتكار	27.34	18
	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	6.52	21
الأعمال الرقمية	الركيزة السابعة: قوى السوق	22.29	18
	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	32.58	20
الهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	27.31	19
إجمالي قيمة المؤشر		23.57	21

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر	الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	25.07	6.1	شهادة الجوده (ايزو 1009)	0.53
5.2	التعاون متعدد الأطراف	45.74	6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.09
5.3	الذوراق العلمية المنشورة	52.06	6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	0.81
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	0.19	6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	24.63
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	2.10			
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	38.88			
	إجمالي قيمة المؤشر	27.34		إجمالي قيمة المؤشر	6.52

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر	الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	0.00	8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	2.76
7.2	القدرة على حماية صفار المستثمرين	19.00	8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	39.73
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	47.88	8.3	توافر صناديق التمويل	38.37
	إجمالي قيمة المؤشر	22.29	8.4	القيمة السوقية	0.18
			8.5	سلامة البنوك	31.19
			8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	53.01
			8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الايام)	56.81
			8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	38.57
				إجمالي قيمة المؤشر	32.58

الركيزة التاسعة	التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليهما)	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	7.67
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	34.12
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	66.59
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	56.71
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	60.48
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	14.41
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	48.96
	إجمالي قيمة المؤشر	41.28



الصومال

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر	الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	31.64	2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	24.42
1.2	البيئة التنظيمية	29.53	2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	11.12
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	48.39	2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	6.08
	إجمالي قيمة المؤشر	36.52	2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	9.69
				إجمالي قيمة المؤشر	12.83

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر	الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	24.99	4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	16.69
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	33.44	4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	9.50
3.3	القوى العاملة المستقبلية	36.01	4.3	مؤشر رأس المال البشري	33.96
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	27.36		إجمالي قيمة المؤشر	2.05
3.5	تنوع القوى العاملة	54.05			
	إجمالي قيمة المؤشر	35.17			

الملف الاقتصادي

\$ 15.474	متوسط دخل الفرد (بالدولار)
منخفض	مستوى الدخل القومي للدولة
N/A	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار)
N/A	السكان (مليون نسمة)
N/A	معدل البطالة (%)

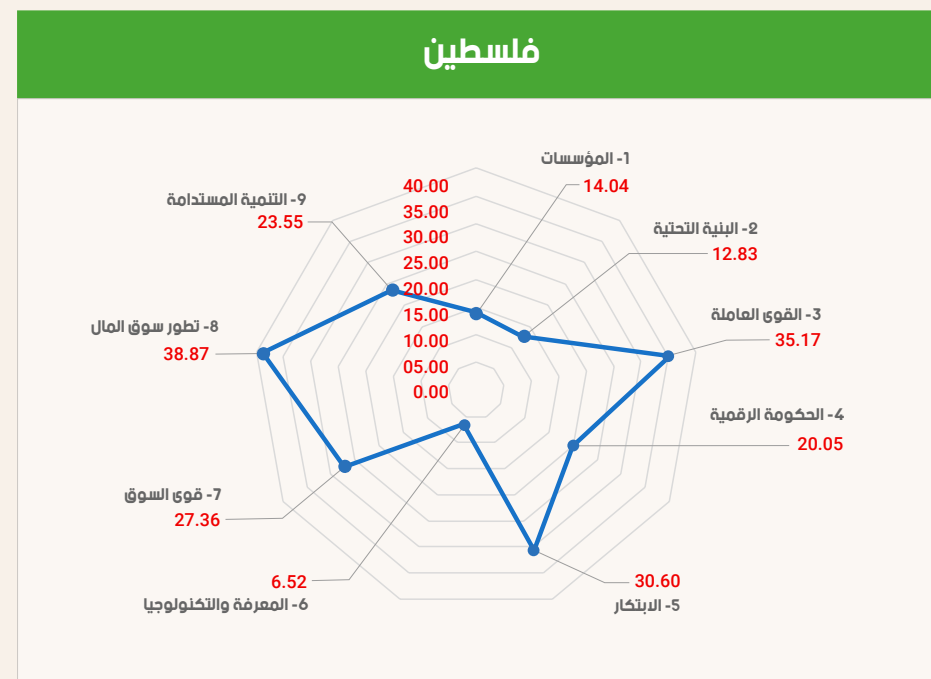
مستوى الأداء

الترتيب	قيمة المؤشر	الركائز	المحاور
22	14.04	الركيزة الأولى: المؤسسات	الحكومة الرقمية
18	12.83	الركيزة الثانية: البنية التحتية	الأسس الرقمية
18	35.17	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	الاستعداد الرقمي للمواطن
22	20.05	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	الحكومة الرقمية
17	30.6	الركيزة الخامسة: الابتكار	الابتكار الرقمي
20	6.52	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	
17	27.36	الركيزة السابعة: قوى السوق	الأعمال الرقمية
19	38.87	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	
22	23.55	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	المهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية
22	23.11	إجمالي قيمة المؤشر	

الركيزة الخامسة	الابتكار	قيمة المؤشر	الركيزة السادسة	المعرفة والتكنولوجيا	قيمة المؤشر
5.1	التوجه المستقبلي للدولة	25.07	6.1	شهادة الجوده (ايزو 1009)	0.53
5.2	التعاون متعدد الأطراف	45.74	6.2	الإنفاق على البرامج كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	0.09
5.3	الأوراق العلمية المنشورة	52.06	6.3	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات كنسبة من إجمالي حجم التجارة	0.81
5.4	براءات الاختراع لكل مليون من السكان	0.19	6.4	تطوير نماذج جديدة للشركات باستخدام تكنولوجيا المعلومات	24.63
5.5	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج	2.10			
5.6	ثقافة ريادة الأعمال	38.88			
إجمالي قيمة المؤشر		27.34	إجمالي قيمة المؤشر		6.52

الركيزة السابعة	قوى السوق	قيمة المؤشر	الركيزة الثامنة	تطور سوق المال	قيمة المؤشر
7.1	سهولة الحصول على قروض	0.00	8.1	نسبة الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج	2.76
7.2	القدرة على حماية صغار المستثمرين	19.00	8.2	تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة	39.73
7.3	زيادة المنافسة على المستوى المحلي	47.88	8.3	توافر صناديق التمويل	38.37
إجمالي قيمة المؤشر		22.29	8.4	القيمة السوقية	0.18
			8.5	سلامة البنوك	31.19
			8.6	القروض المتعثرة % من إجمالي القروض	53.01
			8.7	الوقت اللازم لبدء نشاط تجاري (عدد الايام)	56.81
			8.8	تكلفة بدء نشاط تجاري	38.57
			إجمالي قيمة المؤشر		32.58

الركيزة التاسعة	الالتزامية المستدامة التي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التأثير الأكبر عليهما	قيمة المؤشر
9.1	الهدف 1: القضاء على الفقر	7.67
9.2	الهدف 2: القضاء التام على الجوع	23.37
9.3	الهدف 3: الصحة الجيدة والرفاه	23.73
9.4	الهدف 4: التعليم الجيد	37.43
9.5	الهدف 8: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	39.58
9.6	الهدف 9: الصناعة والابتكار والبنية الأساسية	1.71
9.7	الهدف 17: عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف	31.35
إجمالي قيمة المؤشر		23.55



فلسطين

الركيزة الأولى	المؤسسات	قيمة المؤشر
1.1	البنية التحتية	31.64
1.2	البيئة التنظيمية	29.53
1.3	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال	21.89
إجمالي قيمة المؤشر		27.68

الركيزة الثالثة	القوى العاملة	قيمة المؤشر
3.1	القوى العاملة الحالية	24.99
3.2	مهارات القوى العاملة الحالية	33.44
3.3	القوى العاملة المستقبلية	36.01
3.4	مهارات القوى العاملة المستقبلية	27.36
3.5	تنوع القوى العاملة	54.05
إجمالي قيمة المؤشر		35.17

الركيزة الثانية	البنية التحتية	قيمة المؤشر
2.1	الوصول لخدمات تكنولوجيا المعلومات	24.42
2.2	استخدام خدمات تكنولوجيا المعلومات	11.12
2.3	تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي	6.08
2.4	أداء الخدمات اللوجيستية	9.69
إجمالي قيمة المؤشر		12.83

الركيزة الرابعة	الحكومة الرقمية	قيمة المؤشر
4.1	مؤشر البنية الأساسية للاتصالات	16.69
4.2	مؤشر خدمات الحكومة الرقمية	9.50
4.3	مؤشر رأس المال البشري	33.96
إجمالي قيمة المؤشر		20.05

الملحق 1

تقييم الدول العربية

وفقاً لتحقيق أهداف

التنمية المستدامة

الدولة	مجموع النقاط	ترتيب الدولة من 165
تونس	71.4	60
الجزائر	70.9	66
المغرب	70.5	69
الإمارات	70.2	71
الأردن	70.1	72
عمان	70.1	73
مصر	68.6	82
لبنان	66.8	93
قطر	66.7	94
السعودية	66.3	98
البحرين	66.1	100
العراق	63.8	105
الكويت	62.5	113
سوريا	58.0	127
موريتانيا	55.5	133
جيبوتي	53.8	138
اليمن	52.9	145
السودان	49.5	157
الصومال	45.6	162
ليبيا	-	-
القمر المتحدة	-	-
متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	67.1	-

الجدول رقم (26): ترتيب الدول العربية وفق مؤشر التنمية المستدامة

ترتيب الدولة

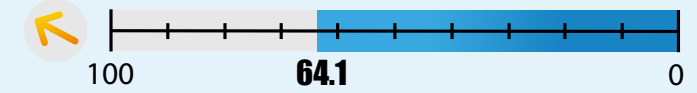
تونس

60/165

مؤشر الدولة



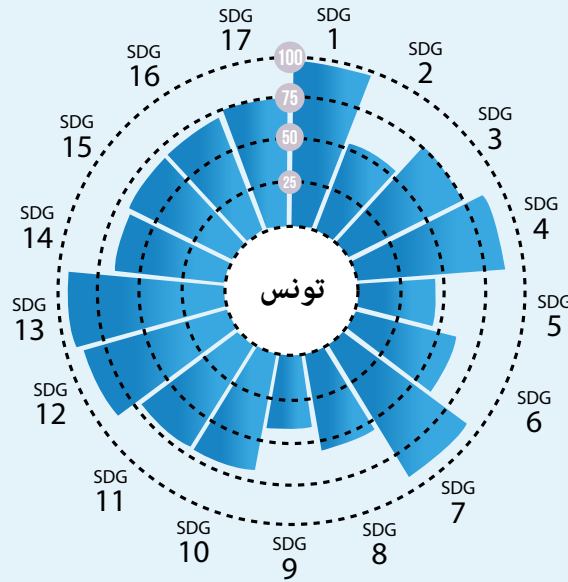
المتوسط الإقليمي 67.1

مؤشر الأداء الإحصائي
من 0 أسوأ إلى 100 أفضللوحات معلومات واتجاهات أهداف
التنمية المستدامة ▼

تحديات كبرى تحديات كبيرة تحديات لا تزال قائمة

تناقص ركود تحسن متوسط

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

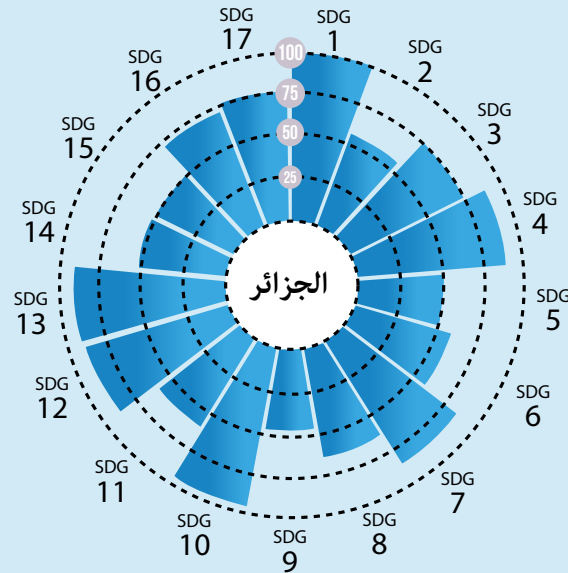
متوسط الأداء وفقاً لأهداف
التنمية المستدامة ▼

أهداف التنمية المستدامة المحققة المعلومات غير متوفرة

↑ على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المعلومات غير متوفرة

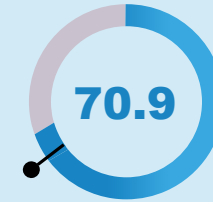
الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

متوسط الأداء وفقاً لأهداف التنمية المستدامة



ترتيب الدولة
الجزائر

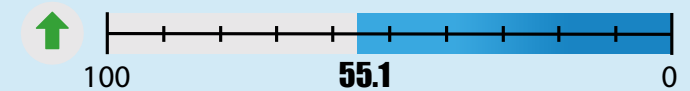
مؤشر الدولة



66/165

المتوسط الإقليمي 67.1

مؤشر الأداء الإحصائي
من 0 أسوأ إلى 100 أفضل



لوحات معلومات واتجاهات أهداف التنمية المستدامة



أهداف التنمية المستدامة المحققة
تحديات كبيرة
تحديات كبرى
تحسين متوسط
تناقص
ركود

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة



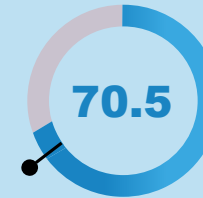
تحديات كبرى
تحديات كبيرة
تحسين متوسط
تناقص
ركود

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

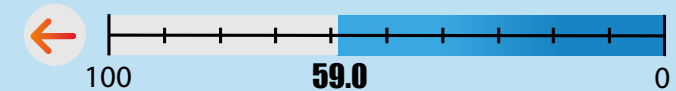
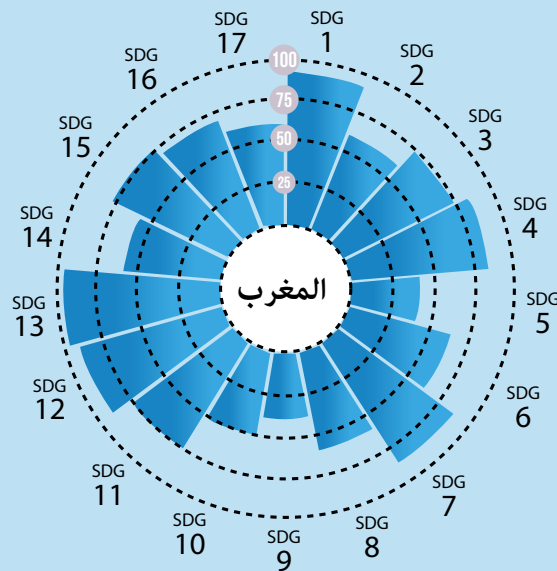
ترتيب الدولة
المغرب

69/165

مؤشر الدولة



المتوسط الإقليمي 67.1

مؤشر الأداء الإحصائي
من 0 أسوأ إلى 100 أفضللوحات معلومات واتجاهات أهداف
التنمية المستدامة ▼متوسط الأداء وفقاً لأهداف
التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة المحققة
على المسار الصحيح لتحقيق أهداف
التنمية المستدامة
المعلومات غير متوفرة

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة



تحديات كبرى
تحديات كبيرة
تحديات لا تزال قائمة
تحسين متوسط
تناقص
ركود

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

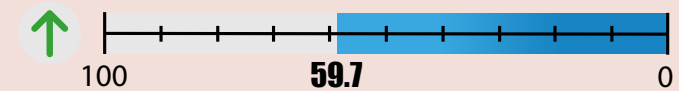
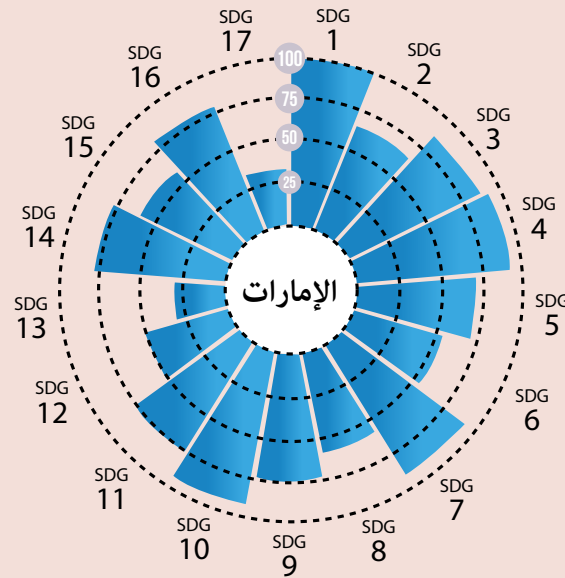
ترتيب الدولة
الإمارات

71/165

مؤشر الدولة



المتوسط الإقليمي 67.1

مؤشر الأداء الإحصائي
من 0 أسوأ إلى 100 أفضللوحات معلومات واتجاهات أهداف
التنمية المستدامة ▼متوسط الأداء وفقاً لأهداف
التنمية المستدامة ▼

المعلومات غير متوفرة ● أهداف التنمية المستدامة المحققة ■
 المعلومات غير متوفرة ● على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ↑

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة



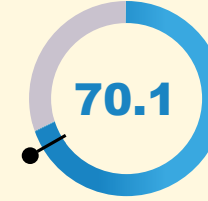
تحديات كبرى ■ تحديات كبيرة ■ تحديات لا تزال قائمة ■
 تناقص ↓ ركود ← تحسن متوسط ↗

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2: القضاء على الجوع وتحقيق

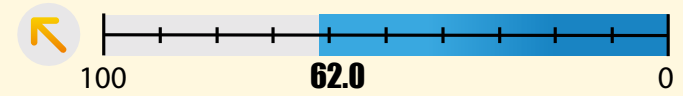
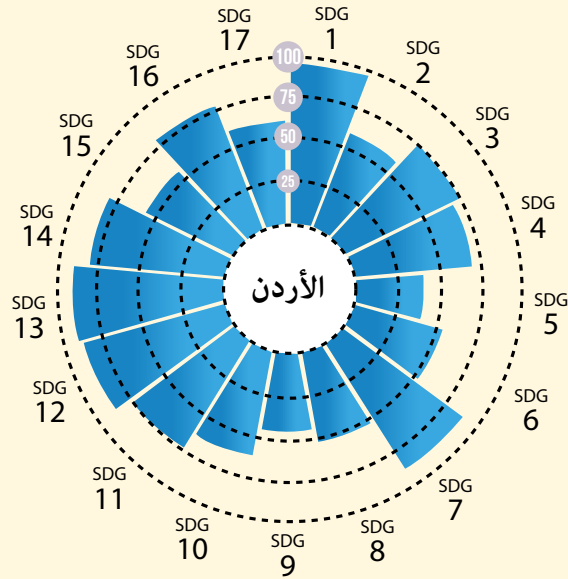
ترتيب الدولة
الأردن

72/165

مؤشر الدولة



المتوسط الإقليمي 67.1

مؤشر الأداء الإحصائي
من 0 أسوأ إلى 100 أفضللوحات معلومات واتجاهات أهداف
التنمية المستدامة ▼متوسط الأداء وفقاً لأهداف
التنمية المستدامة

■ أهداف التنمية المستدامة المحققة ■ المعلومات غير متوفرة
↑ على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ● المعلومات غير متوفرة

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة



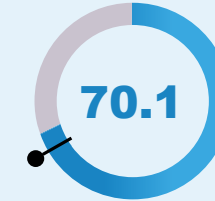
■ تحديات كبرى ■ تحديات كبيرة ■ تحديات لا تزال قائمة
↓ تناقص ← ركود ↗ تحسن متوسط

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

ترتيب الدولة
عُمان

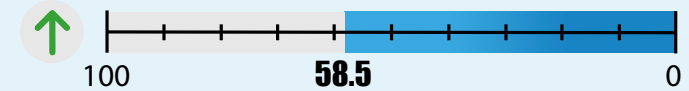
73/165

مؤشر الدولة



المتوسط الإقليمي 67.1

مؤشر الأداء الإحصائي
من 0 أسوأ إلى 100 أفضل



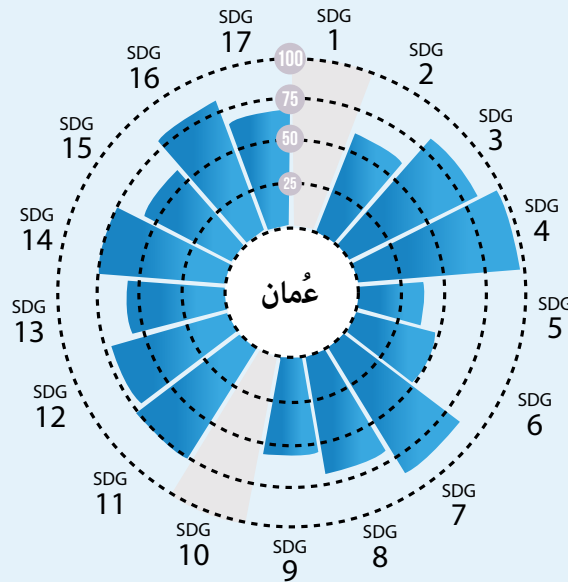
لوحات معلومات واتجاهات أهداف
التنمية المستدامة



تحديات كبرى تحديات كبيرة تحديات لا تزال قائمة
تناقص ركود تحسن متوسط

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

متوسط الأداء وفقاً لأهداف
التنمية المستدامة



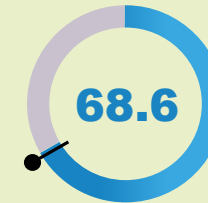
أهداف التنمية المستدامة المحققة المعلومات غير متوفرة
↑ على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المعلومات غير متوفرة

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

ترتيب الدولة

مصر

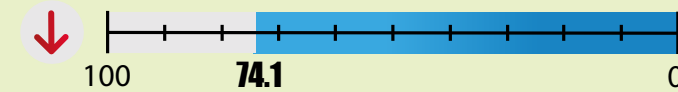
مؤشر الدولة



82/165

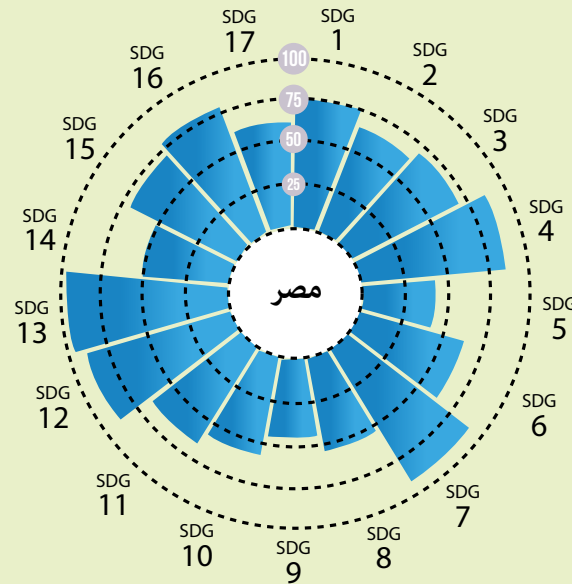
المتوسط الإقليمي 67.1

مؤشر الأداء الإحصائي
من 0 أسوأ إلى 100 أفضل



لوحات معلومات واتجاهات أهداف التنمية المستدامة

متوسط الأداء وفقاً لأهداف التنمية المستدامة



أهداف التنمية المستدامة المحققة
على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
المعلومات غير متوفرة

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

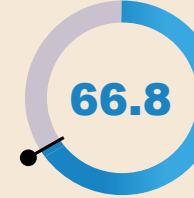


تحديات كبرى
تحديات كبيرة
تحديات لا تزال قائمة
تحسين متوسط
تناقص
ركود

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

ترتيب الدولة
لبنان

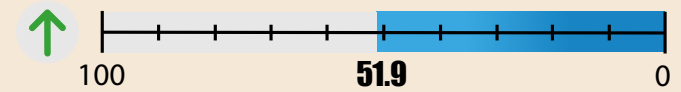
مؤشر الدولة



93/165

المتوسط الإقليمي 67.1

مؤشر الأداء الإحصائي
من 0 أسوأ إلى 100 أفضل



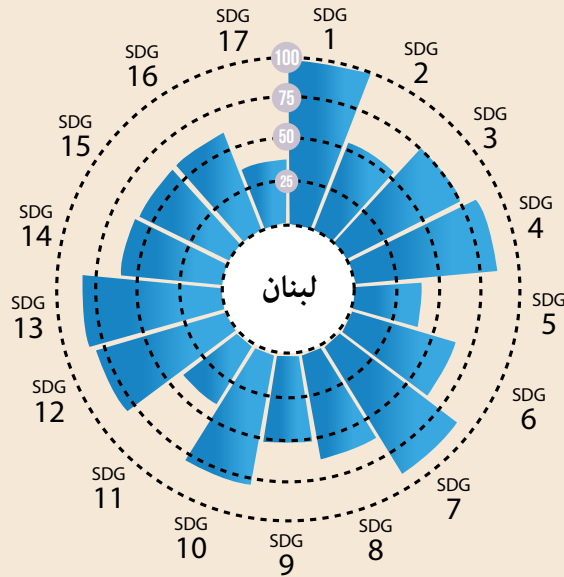
لوحات معلومات واتجاهات أهداف
التنمية المستدامة ▼



تحديات كبرى
تحديات كبيرة
تحديات لا تزال قائمة
تناقص
ركود
تحسن متوسط

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

متوسط الأداء وفقاً لأهداف
التنمية المستدامة ▼



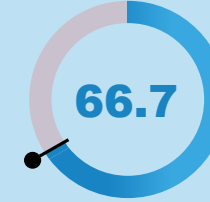
أهداف التنمية المستدامة المحققة
على المسار الصحيح لتحقيق أهداف
التنمية المستدامة
المعلومات غير متوفرة
المعلومات غير متوفرة

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

ترتيب الدولة

قطر

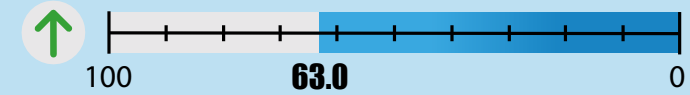
مؤشر الدولة



94/165

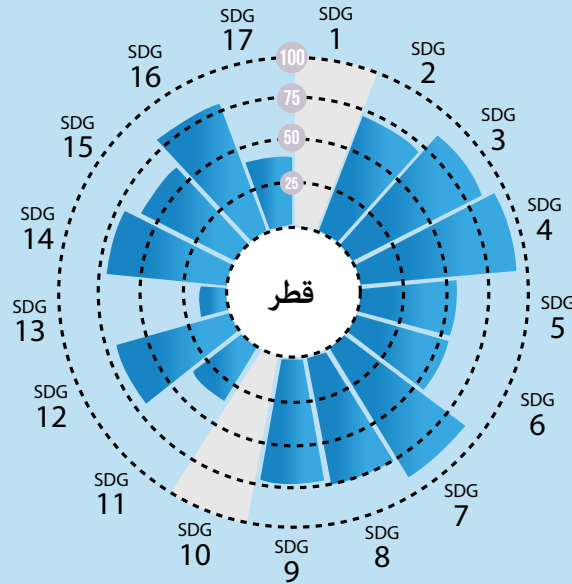
المتوسط الإقليمي 67.1

مؤشر الأداء الإحصائي
من 0 أسوأ إلى 100 أفضل



لوحات معلومات واتجاهات أهداف التنمية المستدامة ▼

متوسط الأداء وفقاً لأهداف التنمية المستدامة ▼



أهداف التنمية المستدامة المحققة
المعلومات غير متوفرة
على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
المعلومات غير متوفرة

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة



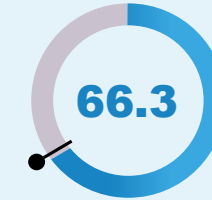
تحديات كبرى
تحديات كبيرة
تحديات لا تزال قائمة
تحسين متوسط
ركود
تناقص

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

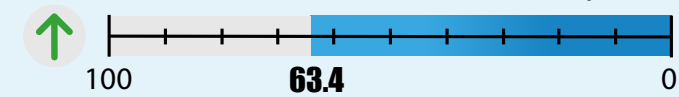
ترتيب الدولة
السعودية

98/165

مؤشر الدولة

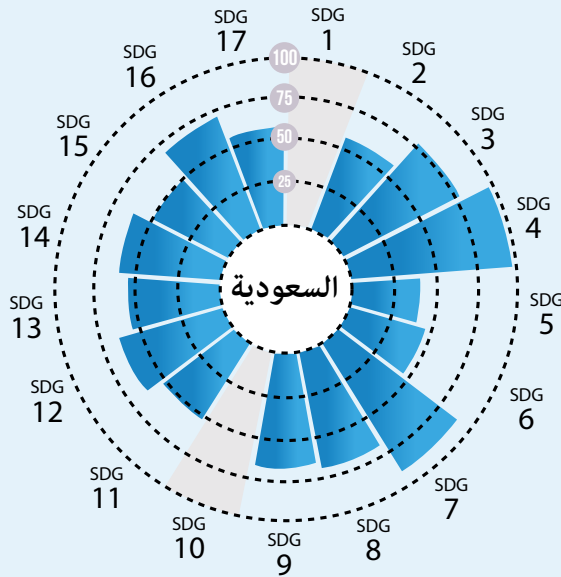


المتوسط الإقليمي 67.1

مؤشر الأداء الإحصائي
من 0 أسوأ إلى 100 أفضللوحات معلومات واتجاهات أهداف
التنمية المستدامة ▼

تحديات كبرى
تحديات كبيرة
تحديات لا تزال قائمة
تحسين متوسط
ركود
تناقص

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

متوسط الأداء وفقاً لأهداف
التنمية المستدامة ▼

أهداف التنمية المستدامة المحققة
على المسار الصحيح لتحقيق أهداف
التنمية المستدامة
المعلومات غير متوفرة
المعلومات غير متوفرة

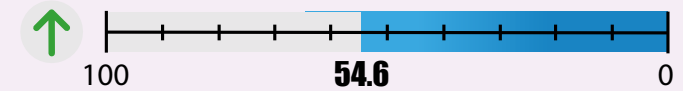
الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

ترتيب الدولة
البحرين

مؤشر الدولة



مؤشر الأداء الإحصائي
المتوسط الإقليمي 67.1
من 0 أسوأ إلى 100 أفضل



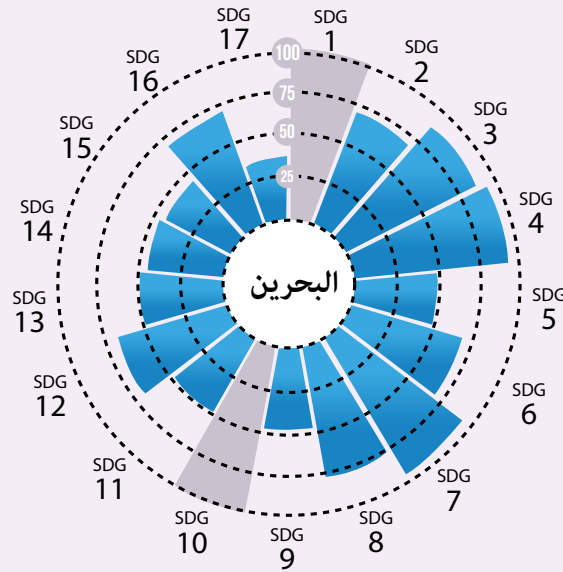
لوحات معلومات واتجاهات أهداف
التنمية المستدامة



تحديات كبرى
تحديات كبيرة
تحديات لا تزال قائمة
تناقص
ركود
تحسن متوسط

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

متوسط الأداء وفقاً لأهداف
التنمية المستدامة



أهداف التنمية المستدامة المحققة
على المسار الصحيح لتحقيق أهداف
التنمية المستدامة
المعلومات غير متوفرة

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

ترتيب الدولة
العراق

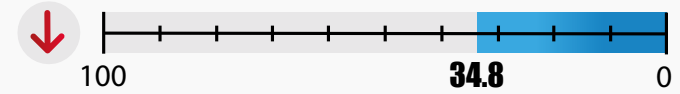
مؤشر الدولة



المتوسط الإقليمي 67.1

مؤشر الأداء الإحصائي

من 0 أسوأ إلى 100 أفضل

لوحات معلومات واتجاهات أهداف
التنمية المستدامة ▼

■ أهداف التنمية المستدامة المحققة

● المعلومات غير متوفرة

↑ على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة



■ تحديات كبرى

■ تحديات كبيرة

■ تحديات لا تزال قائمة

↓ تناقص

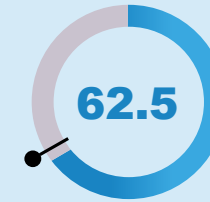
← ركود

↗ تحسن متوسط

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

ترتيب الدولة
الكويت

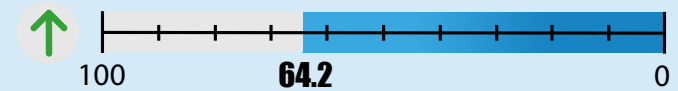
مؤشر الدولة



113/165

المتوسط الإقليمي 67.1

مؤشر الأداء الإحصائي
من 0 أسوأ إلى 100 أفضل



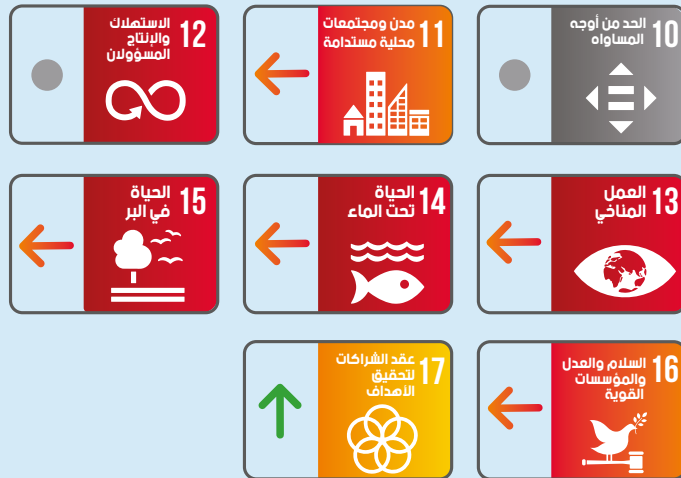
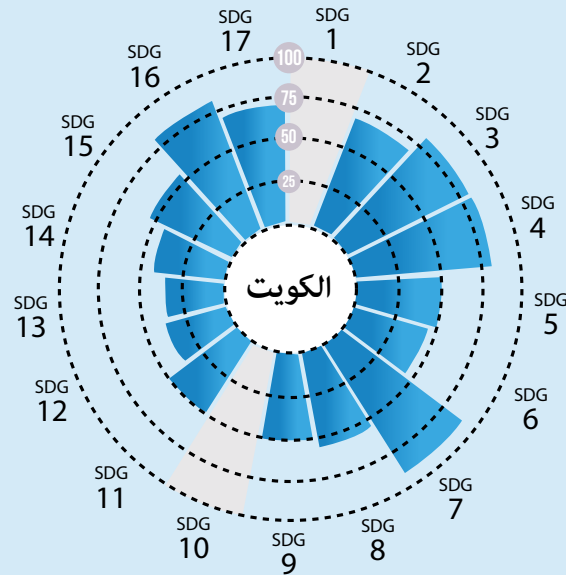
لوحات معلومات واتجاهات أهداف
التنمية المستدامة



تحديات كبرى
تحديات كبيرة
تحديات لا تزال قائمة
تحسين متوسط
تناقص
ركود

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

متوسط الأداء وفقاً لأهداف
التنمية المستدامة



أهداف التنمية المستدامة المحققة
على المسار الصحيح لتحقيق أهداف
التنمية المستدامة
المعلومات غير متوفرة
المعلومات غير متوفرة

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

ترتيب الدولة

سوريا

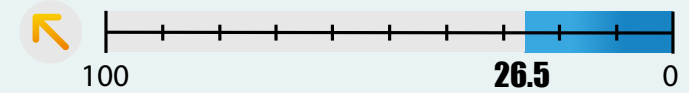
مؤشر الدولة



127/165

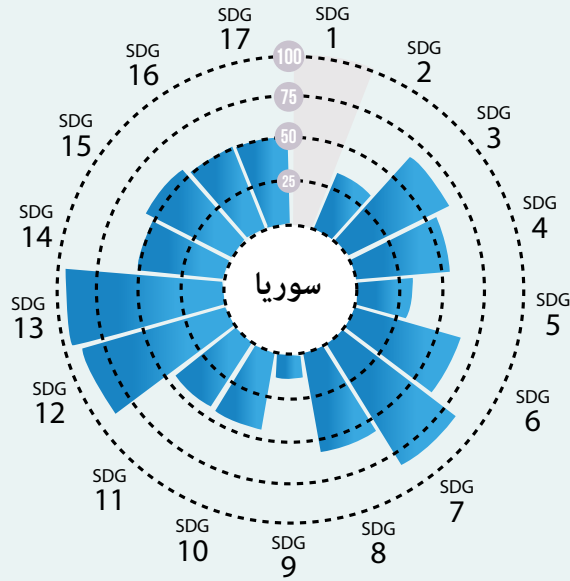
المتوسط الإقليمي 67.1

مؤشر الأداء الإحصائي
من 0 أسوأ إلى 100 أفضل



لوحات معلومات واتجاهات أهداف التنمية المستدامة

متوسط الأداء وفقاً لأهداف التنمية المستدامة



أهداف التنمية المستدامة المحققة
المعلومات غير متوفرة
على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
المعلومات غير متوفرة

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

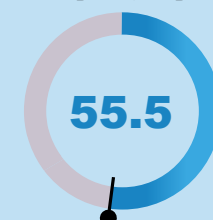


تحديات كبرى
تحديات كبيرة
تحديات لا تزال قائمة
تناقص
ركود
تحسن متوسط

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

ترتيب الدولة
موريتانيا

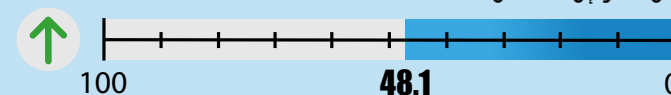
مؤشر الدولة



133/165

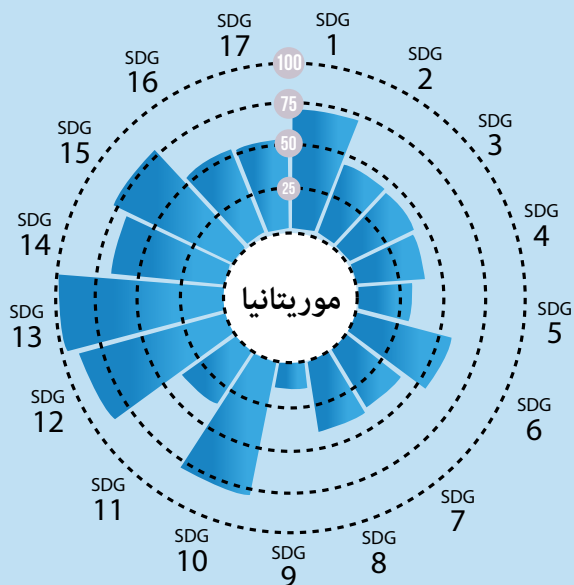
المتوسط الإقليمي 51.9

مؤشر الأداء الإحصائي
من 0 أسوأ إلى 100 أفضل



لوحات معلومات واتجاهات أهداف
التنمية المستدامة ▼

متوسط الأداء وفقاً لأهداف
التنمية المستدامة



أهداف التنمية المستدامة المحققة
المعلومات غير متوفرة
على المسار الصحيح لتحقيق أهداف
التنمية المستدامة
تحسينات متوسطة

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

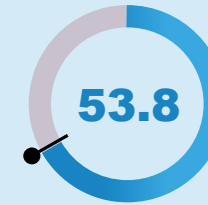


تحديات كبيرة
تحديات لا تزال قائمة
تحسين متوسط
تناقص
ركود

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

ترتيب الدولة
جيبوتي

مؤشر الدولة

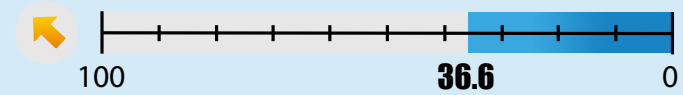


138/165

المتوسط الإقليمي 51.9

مؤشر الأداء الإحصائي

من 0 أسوأ إلى 100 أفضل



لوحات معلومات واتجاهات أهداف
التنمية المستدامة ▼

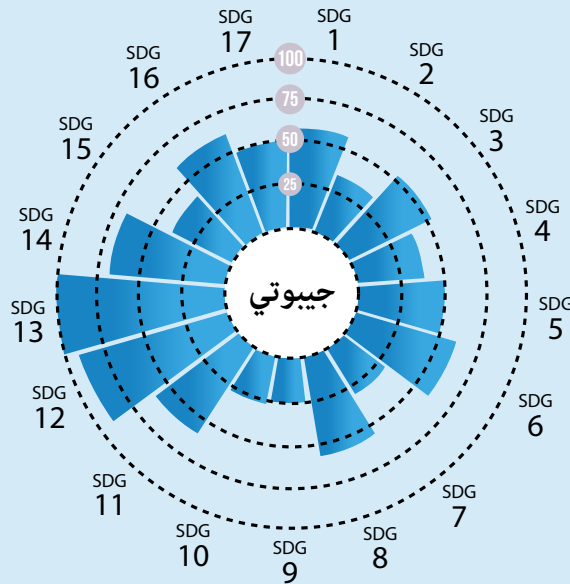


تحديات كبرى تحديات كبيرة تحديات لا تزال قائمة

تناقص ركود تحسن متوسط

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

متوسط الأداء وفقاً لأهداف
التنمية المستدامة ▼



أهداف التنمية المستدامة المحققة المعلومات غير متوفرة

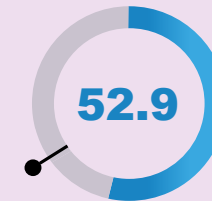
↑ على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المعلومات غير متوفرة

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

الأداء العام ▼

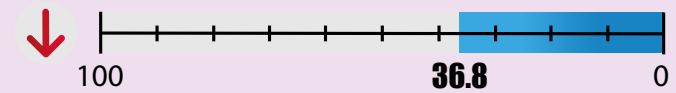
ترتيب الدولة
اليمن

مؤشر الدولة



145/165

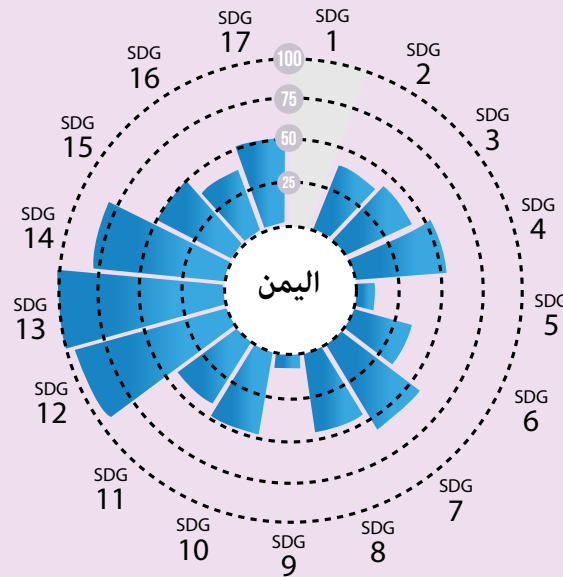
المتوسط الإقليمي 67.1

مؤشر الأداء الإحصائي
من 0 أسوأ إلى 100 أفضللوحات معلومات واتجاهات أهداف
التنمية المستدامة ▼

تحديات كبرى تحديات كبيرة تحديات لا تزال قائمة

تناقص ركود تحسن متوسط

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

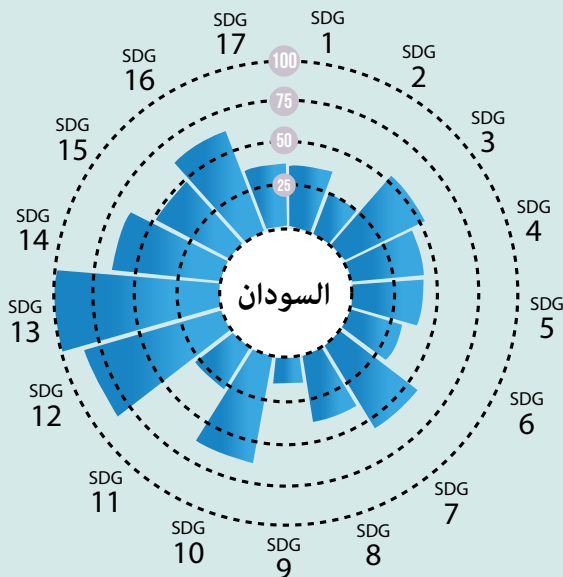
متوسط الأداء وفقاً لأهداف
التنمية المستدامة ▼

أهداف التنمية المستدامة المحققة المعلومات غير متوفرة

↑ على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المعلومات غير متوفرة

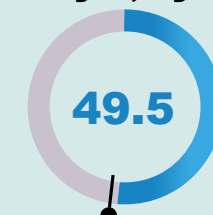
الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

متوسط الأداء وفقاً لأهداف التنمية المستدامة

ترتيب الدولة
السودان

157/165

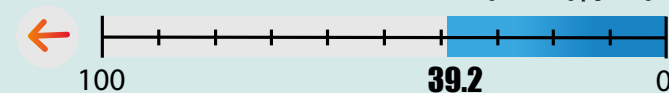
مؤشر الدولة



المتوسط الإقليمي 51.9

مؤشر الأداء الإحصائي

من 0 أسوأ إلى 100 أفضل



لوحات معلومات واتجاهات أهداف التنمية المستدامة



أهداف التنمية المستدامة المحققة
على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
المعلومات غير متوفرة

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

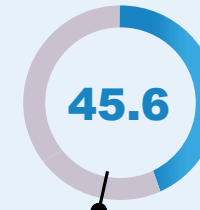


تحديات كبرى
تحديات كبيرة
تحديات لا تزال قائمة
تناقص
ركود
تحسن متوسط

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2. القضاء على الجوع وتحقيق

ترتيب الدولة
الصومال

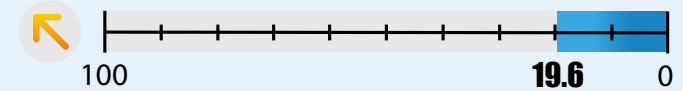
مؤشر الدولة



162/165

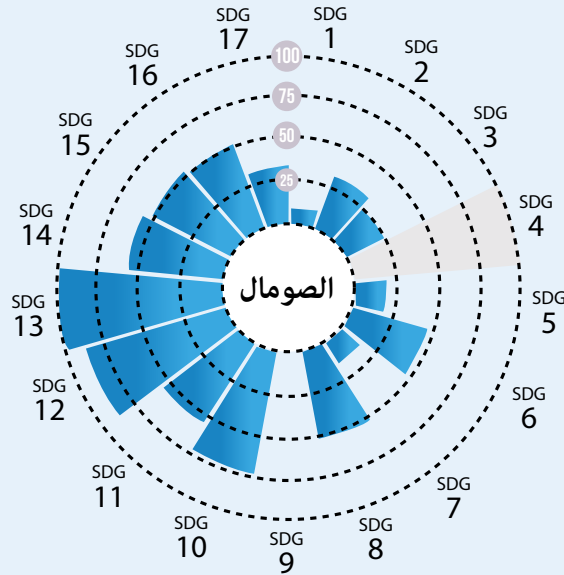
المتوسط الإقليمي 51.9

مؤشر الأداء الإحصائي
من 0 أسوأ إلى 100 أفضل



لوحات معلومات واتجاهات أهداف
التنمية المستدامة

متوسط الأداء وفقاً لأهداف
التنمية المستدامة



أهداف التنمية المستدامة المحققة
على المسار الصحيح لتحقيق أهداف
التنمية المستدامة
المعلومات غير متوفرة

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة



تحديات كبيرة
تحديات لا تزال قائمة
تناقص
ركود
تحسن متوسط

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

الأداء العام ▼

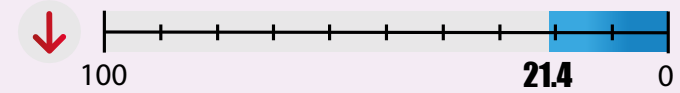
ترتيب الدولة
ليبيا

مؤشر الدولة



NA/165

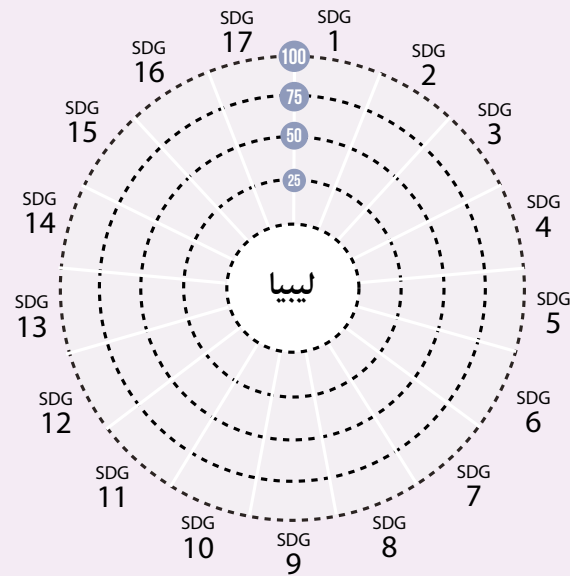
المتوسط الإقليمي 67.1

مؤشر الأداء الإحصائي
من 0 أسوأ إلى 100 أفضللوحات معلومات واتجاهات أهداف
التنمية المستدامة ▼

تحديات كبرى تحديات كبيرة تحديات لا تزال قائمة

تناقص ركود تحسن متوسط

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

متوسط الأداء وفقاً لأهداف
التنمية المستدامة ▼

أهداف التنمية المستدامة المحققة
على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
المعلومات غير متوفرة
المعلومات غير متوفرة

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

ترتيب الدولة
القمر المتحدة

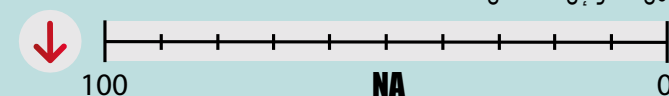
NA/165

مؤشر الدولة



المتوسط الإقليمي 51.9

مؤشر الأداء الإحصائي
من 0 أسوأ إلى 100 أفضل



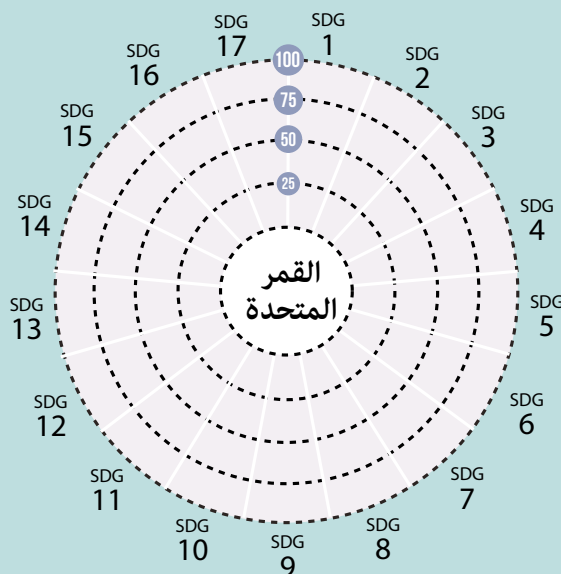
لوحات معلومات واتجاهات أهداف
التنمية المستدامة ▼



تحديات كبرى
تحديات كبيرة
تحديات لا تزال قائمة
تناقص
ركود
تحسن متوسط

ملاحظات: العنوان الكامل للهدف 2، القضاء على الجوع وتحقيق

متوسط الأداء وفقاً لأهداف
التنمية المستدامة



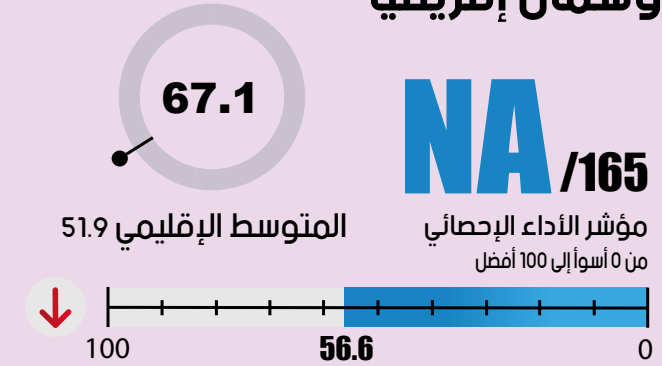
أهداف التنمية المستدامة المحققة
على المسار الصحيح لتحقيق أهداف
التنمية المستدامة
المعلومات غير متوفرة
المعلومات غير متوفرة

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الأداء العام

ترتيب الدولة
منطقة الشرق الأوسط
وشمال إفريقيا



لوحات معلومات واتجاهات أهداف التنمية المستدامة

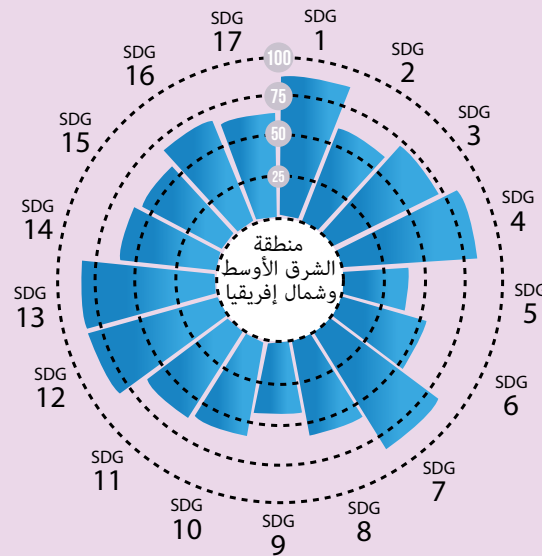


تحديات كبرى
تحديات كبيرة
تحديات لا تزال قائمة

تناقص
ركود
تحسن متوسط

ملاحظات: العنوان الكامل للمهدف 2. القضاء على الجوع وتحقيق

متوسط الأداء وفقاً لأهداف التنمية المستدامة



أهداف التنمية المستدامة المحققة
على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
المعلومات غير متوفرة

الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة

الملحق 2

نتائج دولتي المقارنة

المرجعية

الركائز	المؤشر	سنغافورة	ماليزيا	متوسط المقارنة المرجعية
المؤسسات	البيئة السياسية	100.00	76.50	88.25
	البيئة التنظيمية	100.00	65.69	82.85
	سهولة ممارسة الأعمال	99.31	93.89	96.60
	درجة الرقابة	99.77	78.70	89.23
البنية التحتية	النفوذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	95.16	83.28	89.22
	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	85.62	73.67	79.65
	المشاركة الإلكترونية	50.51	43.99	47.25
	الأداء اللوجستي	90.50	54.50	72.50
	درجة الرقابة	80.45	63.86	72.15
القوى العاملة	القوى العاملة الحالية	76.10	68.60	72.35
	مهارات القوى العاملة الحالية	73.10	69.50	71.30
	القوى العاملة المستقبلية	81.40	76.50	78.95
	مهارات القوى العاملة المستقبلية	72.10	78.10	75.10
	تنوع القوى العاملة	100.00	87.93	93.97
	درجة الرقابة	80.54	76.13	78.33
الحكومة الرقمية	مؤشر البنية التحتية للاتصالات	88.99	76.34	82.67
	تقديم الخدمات عبر الإنترنت	96.47	85.29	90.88
	جودة عنصر رأس المال البشري	89.04	75.13	82.09
	درجة الرقابة	91.50	78.92	85.21

الركائز	المؤشر	سنغافورة	ماليزيا	متوسط المقارنة المرجعية
الابتكار	التوجه المستقبلي للحكومة	78.34	70.35	74.34
	تعاون أصحاب المصلحة المتعددين	92.59	94.44	93.52
	المنشورات العلمية	91.90	81.90	86.90
	طلبات براءات الاختراع لكل مليون من السكان.	87.90	36.50	62.20
	الإنفاق على البحث والتطوير % من الناتج المحلي الإجمالي	51.16	30.23	40.70
	ثقافة ريادة الأعمال	84.47	92.63	88.55
	درجة الرقابة	81.06	67.68	74.37
المعرفة والتكنولوجيا	معدل شهادات الجودة OSI 9001 / لكل مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي لتعادل القوة الشرائية	15.32	29.81	22.56
	الإنفاق على البرمجيات، % الناتج المحلي الإجمالي	0.30	0.30	0.30
	صادرات خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إجمالي التجارة	21.37	11.11	16.24
	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإنشاء النماذج التنظيمية	89.13	85.90	87.51
	درجة الرقابة	31.53	31.78	31.65
تطور السوق	سهولة الحصول على الائتمان	75.00	75.00	75.00
	سهولة حماية المستثمرين الأقلية	86.00	88.00	87.00
	شدة المنافسة المحلية	78.40	76.70	77.55
	درجة الرقابة	79.80	79.90	79.85

الركائز	المؤشر	سنغافورة	ماليزيا	متوسط المقارنة المرجعية
تطوير الأسواق المالية	الائتمان المحلي للقطاع الخاص % الناتج المحلي الإجمالي	100.00	100.00	100.00
	تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم	94.55	90.91	92.73
	توافر رأس المال الاستثماري	92.31	88.46	90.38
	القيمة السوقية	100.00	100.00	100.00
	سلامة البنوك	97.01	82.09	89.55
	نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض	98.20	97.90	98.05
	حجم أقساط إلى الناتج المحلي الإجمالي التأمين	99.00	86.90	92.95
	تكلفة بدء عمل تجاري	99.80	94.20	97.00
	درجة الركيزة	97.61	92.56	95.08
التنمية المستدامة (أهداف التنمية المستدامة التي يكون لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكبر تأثير عليها)	الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الفقر	98.60	98.50	98.55
	الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة: القضاء على الجوع	71.20	55.30	63.25
	الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة: الصحة الجيدة والرفاه	93.80	82.60	88.20
	الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة: التعليم الجيد	94.90	88.60	91.75
	الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة: العمل اللائق والنمو الاقتصادي	92.70	82.70	87.70
	الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة: الابتكار في الصناعة والبنية التحتية	87.90	59.50	73.70

الركائز	المؤشر	سنغافورة	ماليزيا	متوسط المقارنة المرجعية
	الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة: الشراكة من أجل تحقيق الأهداف	27.50	56.60	42.05
	درجة الركيزة	80.94	74.83	77.89
	النتيجة الإجمالية للركائز التسع	80.36	71.59	75.97

اللجنة العليا لإعداد التقرير والمراجعة



د. أسماء محمد عطية
جمهورية مصر العربية



أ.د. علي محمد الخوري، رئيس الفريق، مستشار
مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول
العربية ورئيس الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي



أ.د. نجوى سمك، استاذ الاقتصاد ووكيل كلية
الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة لشؤون
الدراسات العليا والبحوث



السيد ريتشارد كيري، الخبير الدولي في التحول
الرقمي والتطوير الحكومي والمستشار الإقليمي
السابق للأمم المتحدة



المهندس أيمن غنيم،
الأمين العام المساعد للشؤون التنفيذية،
الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي



د. أحمد رشدي،
خبير اقتصادي
جمهورية مصر العربية



المهندس باتريك يوسف الأسطا،
الأمين العام المساعد للشؤون الدولية،
الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي

اللجنة الاستشارية الدولية

الأعضاء المشاركين من المؤسسات البحثية والمنظمات الدولية:

جامعة الأخوين – المغرب

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية - الأمم المتحدة
– نيويورك - الولايات المتحدة

كلية الإدارة العامة والقانون،
جامعة لاهي للعلوم التطبيقية - هولندا

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

المنظمة العربية للتنمية الإدارية (ARADO)

جامعة الدول العربية

جامعة نيويورك – الولايات المتحدة

المنتدى الاقتصادي العالمي

كلية دبي للإدارة الحكومية - دولة الإمارات العربية المتحدة

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

جامعة كاليفورنيا - الولايات المتحدة

المفوضية الأوروبية

مركز الابتكار (BIC) - المملكة المتحدة

الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي

المعهد البريطاني للتكنولوجيا - المملكة المتحدة

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

جامعة ألباني – الولايات المتحدة

جامعة هارفارد - الولايات المتحدة

جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية

جامعة الأمم المتحدة - وحدة التشغيل المعنية بالحكومة الإلكترونية القائمة على السياسات (UNU-EGOV)

جامعة ورويك - المملكة المتحدة

معهد ماساشوستس للتكنولوجيا (MIT) - الولايات المتحدة

جامعة باريس الجنوبية - فرنسا

جامعة كوفنتري - المملكة المتحدة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قطاع التنمية والشؤون الاجتماعية - الولايات المتحدة



حول المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي

المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي هو إحدى أهم مبادرات الرؤية العربية للاقتصاد الرقمي، وأداة تم تصميمها خصيصاً لتصوير الوضع الرقمي والاقتصادي الحالي لكل دولة عربية، فضلاً عن إبراز نقاط القوة وفرص ومجالات التنمية.

يجمع المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي بين المؤشرات الاقتصادية والرقمية لقياس تأثير التحول الرقمي على العديد من جوانب الاقتصاد والتنمية المستدامة.

كما ويهدف المؤشر إلى التقاط وتحليل الجوانب متعددة الأبعاد للاقتصاد الرقمي وتقديم رؤى وتوصيات رئيسية لصانعي السياسات والقرارات في المنطقة العربية في سبيل تحقيق مستهدفات النمو الاقتصادي الرقمي طويل المدى، وتحصيل مستويات الإنتاجية، ونمو سوق العمل والأعمال.



الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي
ARAB FEDERATION FOR DIGITAL ECONOMY



مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
Council of Arab Economic Unity



جامعة الدول العربية
League of Arab States

ISBN-978-9948-04-294-5



9

789948

042945